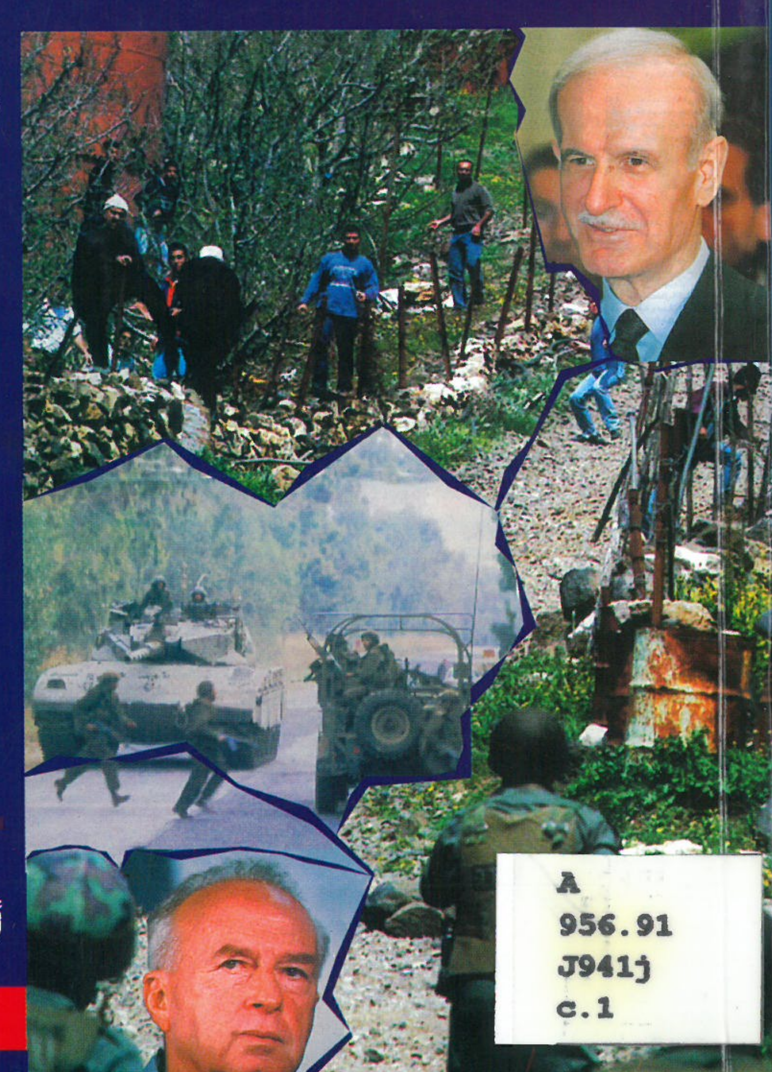


مركز الدراسات
الاستراتيجية
والبحوث والتوثيق

الجولان
بين الحرب والسلام

موشيه ماعوز
أريه شاليف
أبيعازر يعاري
يوسي أولمرت
إيال زيسر
اون فينكلر
محمد مصلح
ثائر أبو صالح
أوري سافير
آبي زعيرا
أرنون سوفير
جيرالد ستاينبرغ
أوري ساغي
زئيف شيف

ترجمة
أحمد أبو هدبة



موشيه ماعوز
(وآخرون)

الجـــولان

بين الحـرب والسـلام

ترجمة

أحمد أبو هدبة



الطبعة الأولى

بيروت ـ ٢٠٠١



بئر حسن ـ شارع السفارات ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٢٠٩٢٠ ـ ٨٣٥٥٨٤ ـ ٨٣٣٦٩٨

فاكس: ٨٣٥٤٩٥ (٠١) ـ ص. ب. : ١١٣/٥٦٦٨

e-mail: cssrd@dm.net.lb

http://www.cssrd.org.lb

المحتويات

المقـــدمـــة

لا تنبع أهمية هذا الكتاب من معالجته أهمية الجولان الإستراتيجية، وموقعها في الصراع العربي - الصهيوني، على المستويات الجيوسياسية والعسكرية والأمنية الاقتصادية والاستيطانية والمائية بالنسبة إلى إسرائيل فحسب، وإنما لأن الذين شاركوا في كتابة فصوله الأربعة عشر، هم أكثر البحاثة الاستراتيجيين قرباً من صنّاع القرار في المؤسستين السياسية والعسكرية الاسرائيليتين، فمنهم من كان، ولا يزال، له كبير الأثر في بلورة ووضع مجمل الرؤى والتصورات الإسرائيلية حيال موضوع الجولان، ومنهم من شارك عملياً في مفاوضات التسوية الجارية منذ مؤتمر مدريد وحتى أيامنا هذه.

واذ يستعرض هذا الكتاب مختلف المواقف ووجهات النظر الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية إزاء التسويات الإقليمية في المنطقة بعامة، وحول الجولان على وجه الخصوص، فإنه يحصر هذه المواقف ووجهات النظر في نهاية المطاف، في موقفين اثنين، الأول يدعو إلى الإحتفاظ بهضبة الجولان، كضرورة أمنية ووجودية إستراتيجية إسرائيلية، في مقابل التوصل الى تسوية حول الجولان، أما الموقف الثاني، فيعتبر أن التوصل الى تسوية مع سوريا حول الجولان سينهي الصراع العربي - الصهيوني ويكرس الوجود الصهيوني في المنطقة، ويفتح تالياً الباب على مصراعيه أمام هذا الوجود وإدخاله في نسيج المنطقة.

ويتتبع الكتاب المواقف السورية الاستراتيجية والتكتيكية طوال مراحل الصراع، وخصوصاً بعد حرب حزيران / يونيو عام ١٩٦٧، مروراً بحرب تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٧٣ وتداعياتها، كخروج مصر من دائرة الصراع بعد اتفاقات فصل القوات، انتهاءً بالتحولات الكبرى التي اجتاحت العالم والمنطقة، وانعقاد مؤتمر مدريد كمحصلة لتلك التحولات وأثر ذلك في تشكل السياسات الاستراتيجية السورية على صعيد الصراع في شكله الأشمل والجولان كجزء منه. وعلى الرغم من محاولات بعض كتّاب فصول هذا الكتاب اضفاء مسحة من الموضوعية على تحليلاتهم واستنتاجاتهم، إلا أن كل خلفياتهم السياسية، تستند اساساً إلى الإسقاطات السياسية والايديولوجية الصهيونية، وارتباطاتها بالأهداف التكتيكة والاستراتيجية للمشروع الصهيوني في مراحل صراعه مع الأمة العربية كافة، وفي معزل عن السياق التاريخي لكثير من قضايا هذا الصراع، ومركبات المنطقة التاريخية.

وإذ يركز أغلبية - ان لم نقل - جميع كتّاب فصوله على عملية التسوية الجارية بوصفها محصلة للخلل الحاصل في موازين القوى لمصلحة الولايات المتحدة راعية هذه العملية، وإسرائيل، فإنهم يهدفون في الدرجة الأولى، إلى ايصال المواطن العربي إلى "حقيقة" اصبحت من مسلمات النظام العربي الرسمي: إن الخيار العسكري وإن مقاومة المشروع الصهيوني وتجسيده المادي "إسرائيل" لم يعد لها جدوى، علماً أن بعضهم يعترف على الملأ، بأن الإنتفاضة الفلسطينية، والمقاومة اللبنانية، شكلتا أحد أهم أسباب التحولات السياسية الإسرائيلية في إتجاه التسوية، رغم أن التسويات لم تمثل في يوم من الأيام ضرورة استراتيجية للكيان الصهيوني بمقدار ما تعتبر أحد أسباب الإصطراع السياسي والحزبي حول الطريقة الأمثل التي تحقق الحد الأقصى من الأهداف الإستراتيجية الإسرائيلية.

ويظهر هؤلاء الكتّاب، في شكل أكثر جلاءً، أسس ومرتكزات استراتيجية التفاوض الإسرائيلية، المتبعة تاريخياً، منذ اتفاقات الهدنة وحتى اتفاقات شرم الشيخ الأخيرة، والتي تهدف عملياً إلى الإنفراد بالمسارات التفاوضية العربية

المختلفة كل على حدة، معتبرين أن مجرد التعاطي العربي المشترك، ولو في حده الأدنى، مع هذه المسارات مثابة خطر ما بعده خطر، رغم أن البعض منهم، يرى أن كل التسويات التي تم التوصل اليها والتي قد تتم في المستقبل مع العرب، ما هي إلا تسويات موقتة وعابرة، بحكم إقتناعهم بأن مثل هذه التسويات تتم مع الأنظمة العربية، بعيداً من الشارع العربي الذي يحرم ويمنع من تقرير مصير هذا الصراع.

ونحن نضع هذا الكتاب بين يدي القارئ العربي، لا بد من التنويه إلى أن أمانة الترجمة العلمية اقتضت نقل بعض المصطلحات السياسية والتعبيرات اللغوية التي وردت على لسان هؤلاء الكتّاب، والتي تتناقض مع الحد الأدنى من حقائق الصراع التاريخية والعلمية، إضافة إلى حرصنا على مزاوجة هذه الأمانة بالحس السياسي الذي تتطلبه المواضيع السياسية في جميع فصول هذا الكتاب.

أحمد أبو هدبة

حول المشتركين في كتابة فصول هذا الكتاب

- البروفيسور، **موشيه ماعوز**، استاذ العلوم الإسلامية، وقضايا الشرق الأوسط، ورئيس معهد "ترومان" للأبحاث، التابع للجامعة العبرية في القدس. ألّف ماعوز الكثير من الكتب والمقالات حول تاريخ سوريا السياسي والإجتماعي من بينها كتاب "إسرائيل وسوريا، نهاية الصراع"، إصدار مكتبة معاريف، ١٩٩٦.

- العميد احتياط، **اريه شاليف**، مواليد سوريا، ويحمل دكتوراه في العلوم السياسية، شغل مناصب عدة في وزارة الخارجية، من بينها مدير عام وزارة الخارجية، ملحق في السفارة الإسرائيلية في باريس وسفير بالدانمارك وبلجيكا ولوكسبورغ، وعضو الوفد الإسرائيلي في مؤتمر مدريد (تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١) والوفد الإسرائيلي في المتعددة في موسكو (كانون الثاني / يناير ١٩٩٢) ورئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض على المسار اللبناني.

- العميد احتياط، **ابيعازر يعاري**، رئيس لجنة الرقابة الأمنية في مكتب رقابة الدولة منذ عام (١٩٧٨ ـ ١٩٨٢)، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية سابقاً، وقبلها ضابط استخبارات كبير، ومن ثم رئيس قسم البحث في شعبة الاستخبارات العسكرية.

- دكتور **يوسي أولمرت**، مستشرق، ومتخصص في الشؤون السورية واللبنانية، كان عضواً في الوفد المفاوض مع سوريا في خلال مؤتمر مدريد وفي واشنطن بعد ذلك، عمل مستشاراً لوزير الدفاع الأسبق (موشيه أرنز) لشؤون الشرق الأوسط.

- دكتور **ايال زيسر**، محاضر في قسم تاريخ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في جامعة تل ـ أبيب، وباحث في شؤون سوريا ولبنان في مركز موشيه دايان للدراسات الشرق أوسطية والأفريقية التابع لجامعة تل ـ أبيب، وقد ألف كتاب "سوريا الأسد، على مفترق طرق" الذي صدر عن الكيبوتس الموحد، ١٩٩٠.

- دكتور **اون فينكلر**، رئيس قسم دراسات الشرق الأوسط في جامعة حيفا، نشر كتباً ومقالات عدة حول سوريا ولبنان.

- بروفيسور **محمد مصلح**، بروفيسور ورئيس برنامج العلاقات الدولية في جامعة لونج ايلاند، ألّف الكثير من الكتب والمقالات حول سوريا والفلسطينيين.

- الدكتور **ثائر أبو صالح**، مدير كلية "المستقبل" في هضبة الجولان.

- **اوري سافير**، مدير مركز بيريز للسلام، ورئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض على المسار السوري في عهد بيريز.

- **آبي زعيرا**، رئيس مجلس مستوطنات الجولان اليهودية.

- بروفيسور **ارنون سوفير**، استاذ في قسم الجغرافيا في جامعة حيفا.

- بروفيسور **جيرالد ستاينبرغ**، باحثٌ في مركز "آسا" للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة بار ـ ايلان.

- العميد احتياط، **أوري ساغي**، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية سابقاً، يعمل محاضراً حول شؤون الشرق الأوسط في جامعة بئر ـ السبع وحيفا، ومسؤول الملف السوري في المجلس الأمني التابع لمكتب باراك.

- **زئيف شيف**، محلل عسكري في صحيفة "هآرتس"، ومؤلف الكثير من الكتب حول الصراع العربي ـ الإسرائيلي، من بينها، "متطلبات الحد الأدنى الأمنية الإسرائيلية في مفاوضات السلام مع سوريا"، عام ١٩٩٣.

الفصـــــل الأول

سوريا وإسرائيل وعملية التسوية في الشرق الأوسط

موشيه ماعوز

تحـوّل النزاع العـربي ـ الإسـرائيلي الذي نشب على خلفيـة الصـراع على فلسطين (أرض إسرائيل) منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى عام ١٩٧٨، إلى صراع بين إسرائيل وسوريا.

فمصـر التي قادت الجبهة العربية الموحدة ضد إسرائيل في الماضي، وقعّت في عام ١٩٧٨ اتفاقي كامب ـ ديفيد واتفاق سلام مع إسرائيل بعد ذلك بسنة واحدة، ومنذ ذلك الحين سادت علاقات السلام الرسمية بين البلدين وسادت علاقات سلام غير مكتوب بين الأردن وإسرائيل، منذ عام ١٩٧٠ على الرغم من الخطوات الحربية التي اتخذتها الأردن عام ١٩٧٣، ودعمه للعراق خلال أزمة الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١).

ثم تم التوقيع على اتفاقية سلام كامل بين الأردن وإسرائيل، في الوقت الذي كان النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي يشهد الحل منذ التوقيع على اتفاق «أوسلو» في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.

ولم يقم العراق الذي يعد في قائمة الدول التي تعيش حال حرب مع إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ بدور عملي في الصراع العسكري ضدها، باستثناء

حرب عام ١٩٧٣ عندما أرسل فرقتين مدرعتين للقتال في جبهة الجولان، وأطلق نحو أربعين صاروخاً من طراز «سكود» في خلال حرب الخليج عام ١٩٩١. وبإستثناء ذلك، فإن العراق استخدم قوته العسكرية منذ عام ١٩٨٠ في منطقة الخليج أساساً، ضد إيران بداية ومن ثم الكويت. ولن يقوم العراق بأي دور في الصراع ضد إسرائيل في المستقبل القريب بعد تحطيم آلته العسكرية عام ١٩٩١.

يستدل مما ذكر أن سوريا وإسرائيل ظلتا الدولتين العدوتين الأساسيتين في الصراع الشرق اوسطي، وما زالتا تتصارعان ليس على الجولان فحسب، وإنما على النفوذ في لبنان ومنطقة الليطاني أيضاً. ومن الممكن الافتراض أيضاً أن اتفاقاً سوريا - إسرائيلياً سيساعد في حل المشكلة في لبنان وجزء من مسألة اللاجئين الفلسطينيين، ويساهم أيضاً في حل شامل للنزاع العربي - الإسرائيلي وربما يشجّع دولاً عربية إضافية للتوصل إلى تعايش مع إسرائيل رغم أن سوريا لا تزال تشكل التهديد الاستراتيجي لإسرائيل.

تحولات في المواقف السورية

اتخذت سوريا موقفاً "قتالياً متطرفاً" ضد إسرائيل على المستويات العسكرية والسياسية والإقتصادية منذ حرب عام ١٩٤٨، بإستثناء فترات قصيرة، وكانت من دون شك العامل المركزي في تدهور الأوضاع التي أوصلت إلى حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧، في محاولاتها لتحويل مصادر مياه الأردن، واستخدام منظمة فتح ضد أهداف إسرائيلية.

استمرت سوريا باتخاذ موقف متطرف معاد لإسرائيل حتى بعد حرب حزيران / يونيو، وقاطعت أيضاً مؤتمر القمة العربي، الذي عقد في الخرطوم (٢٨ آب / أغسطس - أيلول / سبتمبر ١٩٦٧) رغم قراراته التي نصت على "لا صلح ولا اعتراف ولا مفاوضات، مع إسرائيل"، وفي الحادي والثلاثين من آب/ أغسطس من العام نفسه، أعلنت صحيفة البعث الناطقة بلسان النظام السوري

أن: (العدو الإسرائيلي لن تتم تصفيته إلا بالوسائل العسكرية). غير أن الأسد الذي تسلم زمام السلطة في دمشق عام ١٩٧٠، اعتمد استراتيجية سياسية عسكرية مترابطة ذات مسارين في مواجهة إسرائيل، فهو لم يتخلَ في الواقع عن الخيار العسكري كمركب جوهري في الصراع مع إسرائيل لكنه خلافاً لسلفه صلاح جديد، اعتبر أن الدبلوماسية والمناورة السياسية مركب ضروري آخر من تلك الاستراتيجية، ذلك أنه يتطلب كما يقول الأسد[1]: "من أجل أن تجعل المعركة العسكرية ممكنة، لابد من كسب الوقت اللازم، وكسب تأييد الرأي العام في العالم". فطوّر الأسد، على هذا الأساس، قواته المسلحة، بمساعدات مكثفة من قبل الاتحاد السوفياتي سابقاً. لكنه في المقابل، وفي فترات ضعف قدراته العسكرية من الناحية الاستراتيجية، وتحت تأثير ضغوطات أخرى، خاض صراعاً مع إسرائيل بالوسائل الديبلوماسية أيضاً، بواسطة الولايات المتحدة في معظم الأحيان.

وأعرب الأسد[2]، كذلك عن استعداده لقبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، شريطة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، وتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني في آذار / مارس من عام ١٩٧٢، ولكنه حين لم يحصل على مبتغاه إنضم إلى أنور السادات في حرب يوم الغفران ضد إسرائيل، واضطر في ضوء نتائجها إلى قبول قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ الذي دعا إلى وقف إطلاق النار، وتنفيذ القرار ٢٤٢، ثم بادر إلى شن حرب استنزاف ضد الجيش الإسرائيلي، وأدار معركة ديبلوماسية متوازية عبر محاولاته استخدام وساطة هنري كيسنجر، من أجل التوصل إلى فصل للقوات بأفضلية سورية.

ومن الجدير ذكره، أن الأسد أخذ في حسبانه لأول مرة، في أعقاب اتفاق فصل القوات، إمكان التوقيع على اتفاق سلام مع إسرائيل (إنهاء حال الحرب) في إطار تسوية شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي، يقوم على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

(١) النهار: بيروت ١٩٧١/٣/١٧.

(٢) راديو دمشق ١٩٩٧/٣/٨.

غير أن ذلك الحل اشترط إنسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة، وتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني على قاعدة إقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وما يجدر تأكيده في الإطار نفسه، أن جهود الأسد في جس نبض الأطراف حول عملية السلام في حينه، كانت تهدف في المقام الأول إلى كسب الرأي العام الأمريكي إلى جانبه، وتأييد موقف إدارة الرئيس نيكسون لمطالبه بالانسحاب الإسرائيلي من الجولان وسيناء والضفة والقطاع، وبالتالي دق إسفين بين الولايات المتحدة وإسرائيل. ولأجل تحقيق مثل تلك الأهداف، جدد الأسد علاقات بلاده مع الولايات المتحدة (حزيران / يونيو ١٩٧٤) وأطلق إشارات يفهم منها أنه على استعداد لاقتفاء أثر السادات من خلال عملية شرق أوسطية بغطاء أميركي.

غير أن جميع جهود الأسد الديبلوماسية الحذرة باءت بالفشل جراء المواقف المشتركة لكل من مصر والولايات المتحدة وإسرائيل، بينما لم تكن إسرائيل من جانبها على استعداد لإنسحاب إضافي من الجولان أو الاعتراف بالحقوق الوطنية للفلسطينيين. فقد أعلنت جولدا مئير، رئيسة وزراء إسرائيل، في مطلع آذار / مارس ١٩٧٤ إن الجولان جزء لا يتجزأ من إسرائيل، مثلما أعلنت قبل ذلك، إن ليس هنالك شعب فلسطيني، في حين كانت حكومة إسرائيل على استعداد لإنسحاب جزئي من سيناء كجزء من اتفاق إضافي بين مصر وإسرائيل، وكانت تطمح من وراء ذلك إلى الاحتفاظ بهضبة الجولان من جهة، وتوسيع شقة الخلاف بين الأسد والسادات من جهة أخرى. وفي حقيقة الأمر، أنه على الرغم من مطالبة الأسد وضغوطاته لبلورة إستراتيجية عربية مشتركة في مواجهة إسرائيل، فإن السادات قد أظهر استعداده للدخول في اتفاقات جزئية منفردة مع إسرائيل، الأمر الذي لاقى تأييد ديبلوماسية (الخطوة... خطوة) الكيسنجرية، خلافاً لموقف سوريا والاتحاد السوفياتي سابقا اللذين تمسكا بحل عربي - إسرائيلي شامل على قاعدة برنامجهم.

هاجم الأسد أنور السادات بشدة، واتهمه بالخضوع الكامل للاملاءات الإسرائيلية والتسبب في الشرخ العميق الذي أصاب التضامن العربي، في

أعقاب فشل محاولاته لاستعادة الجولان بالوسائل الديبلوماسية، وهدد بشن حرب تشرين ثانية ضد الدولة العنصرية الفاشية (إسرائيل). إلى ذلك، أعلن المؤتمر القطري السنوي لحزب البعث في تموز / يوليو (١٩٧٥)(٣) إن سوريا ستستمر في النضال لتحرير كامل التراب الفلسطيني حتى بعد استعادة الأراضي التي تم احتلالها عام ١٩٦٧.

لهذا بنى الأسد، إلى ذلك كله، استراتيجية طموحة تهدف إلى إقامة جبهة شمالية - شرقية ضد إسرائيل، تضم كلاً من العراق والأردن، وسوريا ولبنان ومنظمة التحرير، فقد استعد الأردن عملياً للتنسيق السياسي والإقتصادي والعسكري مع سوريا، في حين رفض العراق اقتراح الأسد، بحجة أن سوريا لا تزال متمسكة بالاعتراف بالقرارات ٢٤٢ و٣٣٨، وهذا يعني من وجهة النظر العراقية أن سوريا تفضل الخيار السياسي على غيره من الخيارات.

وجدد الأسد، بعد ذلك، مبادراته الديبلوماسية إزاء إسرائيل، رغم الخطوط الأساسية لمبادراته السابقة عامي ١٩٧٤ - ١٩٧٥، عندما تعرضت سوريا ثانية لخطر التهديد الإسرائيلي الشامل، في اعقاب التدخل السوري في الحرب الأهلية اللبنانية، وحجم القوات السورية الكبيرة التي تمركزت بالقرب من الحدود اللبنانية - الإسرائيلية. توصلت سوريا وإسرائيل رغم ذلك، إلى اتفاق غير مكتوب حول "خط أحمر" في جنوب لبنان في ربيع عام ١٩٧٦، عن طريق وسيط أميركي، يؤمن للطرفين مصالحهما في جنوب لبنان. بدأت سوريا بعد ذلك بفترة متأخرة تقترح على إدارة كارتر تجديد المفاوضات في جنيف بغية التوصل إلى تسوية عربية إسرائيلية، وأعلن الأسد عن استعداده للتوقيع على اتفاق سلام وخلال التدقيق في تصريحات الرئيس السوري حول ذلك في حينه، تبين عملياً أنه لا يقصد أكثر من اتفاق لإنهاء حال الحرب شريطة انسحاب إسرائيل من كل الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، وموافقتها على

(٣) Drysdtle and innebusch, Syria and the Middle East Peace Process (New York, 1991, P112).

إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وألح في الوقت نفسه[٤]، "بأن على الولايات المتحدة أن تلعب دوراً مركزياً في أي تسوية" إلا أن اقتراح الأسد كان مصيره الفشل هذه المرة أيضاً، كمحصلة للتنسيق بين سياسات إسرائيل ومصر والولايات المتحدة.

واقتفت حكومة الليكود الجديدة أثر حكومة العمل السابقة، وتمسكت بموقفها حول التوصل إلى حل منفرد مع مصر، من دون أن يكون لذلك، أية صلة بالموقف السوري أو القضية الفلسطينية. ومن جانب آخر، تمسك الرئيس المصري أنور السادات، ولأسباب مختلفة، بامكان التوصل إلى حل جزئي للصراع العربي - الإسرائيلي الأمر الذي على أساسه استعاد سيناء في مقابل التسوية مع إسرائيل، وعلى مثل هذه الخلفية، قام السادات بزيارته التاريخية لإسرائيل في تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٧٧، والتي قادت بدورها للتوصل إلى اتفاق "كامب - ديفيد" عام ١٩٧٨ ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩. هذه الاتفاقات التي تم التوصل إليها بمساعدة رئيس الولايات المتحدة، جيمي كارتر[٥]، سحبت البساط من تحت أقدام الرئيس الأسد وأسقطت اقتراحه حول التسوية الشاملة.

نظرية التوازن الاستراتيجي وفشلها

تخلى الرئيس الأسد، في ظل تلك الظروف، نهائياً عن الوسائل الديبلوماسية، وركز بعد ذلك جل جهوده لبناء قوة عسكرية كبيرة، بمساعدة سوفياتية مكثفة، كأساس لصوغ نظرية جديدة (التوازن الإستراتيجي) بين سوريا وإسرائيل اشتملت على مركبات سياسية واقتصادية وإجتماعية وتربوية، لكنها أعدت في الأساس لتهيئة الجيش السوري لردع الجيش

(٤) Time, 7/1/1977 Washington Post, 2/1/1976.

(٥) W.B, Quant, Camp David Peace Making and Politics, Washington 1986.

الإسرائيلي من مغبة هجوم مفاجئ على سوريا، أو شن حرب محدودة أو شاملة ضد إسرائيل حينما تحين الفرص.

وأعدت إلى جانب ذلك، "من أجل تمكين سوريا من استخدام الوسائل السياسية على قاعدة القوة العسكرية في حال تجدد المفاوضات حول التسوية"[٦] وتزايدت الدوافع السورية، لبناء قوة عسكرية جبارة، في بداية الثمانينيات على خلفية المساعدات الإسرائيلية المكثفة التي قدمتها حكومة الليكود "للموارنة المسيحيين" في لبنان، وفي أعقاب حرب عام ١٩٨٢ (عملية سلام الجليل).

هاجمت القوات الإسرائيلية في بداية تلك الحرب، مواقع القوات السورية في لبنان، من دون أن يسبق ذلك أي استفزازات سورية، وأسقطت طائرات سلاح الجو الإسرائيلي تسعين طائرة سورية في معركة جوية حامية الوطيس، وتقدمت القوات الإسرائيلية الغازية في إتجاه دمشق على الطريق الدولي دمشق - بيروت، الأمر الذي تسبب في وضع سوريا في "ورطة استراتيجية"، وكشف عن مكامن ضعفها والعزلة التي تعيشها حين كان العراق منهمكاً بالكامل في حربه مع إيران، بينما اتخذت مصر موقفاً يتيماً تمثل باستدعاء سفيرها من تل أبيب، إضافة إلى أن الاتحاد السوفياتي لم يحرك ساكناً من أجل مساعدة سوريا، بينما قدم الرئيس الأميركي، ريغن، غطاءً سياسياً وعسكرياً لإسرائيل، "بالحدود التي لا تؤثر في إمكانية الحلول العربية لمشاكل لبنان الداخلية"[٧].

شنت سوريا حرب استنزاف ضد إسرائيل، بواسطة العناصر الموالية لها في لبنان، في اعقاب انتهاء عملية "سلام الجليل"، وعززت في المقابل من حجم

(٦) أنظر تفاصيل «نظرية التوازن الإستراتيجي» في كتاب ماعوز، الأسد أبو الهول دمشق، تل أبيب، ١٩٨٨، ص ١٨٥ وما بعدها.

(٧) Cobban, The Super Powers and Israeli-Syrian Conflict, Washington, 1999, P.38.

قواتها النظامية، بثلاث فرق وسلّحتها بأسلحة سوفياتية متقدمة، بهدف زيادة وتائر تحقيق التوازن الإستراتيجي في مواجهة إسرائيل، ونجحت سوريا في حقيقة الأمر، في تحقيق التوازن العسكري الكمي مع إسرائيل، في ما يتصل بعدد التشكيلات القتالية، وأفراد القوات المسلحة والمدرعات والطائرات والمدافع، والصواريخ بعيدة المدى.

مكن هذا الانجاز المثير سوريا من ردع إسرائيل من مغبة قيامها بمهاجمتها، وأتاح لها فرص اتخاذ المواقف الدفاعية الملائمة، أمام أي هجمات إسرائيلية محتملة، ورغم ذلك كله، ورغم الجهود السورية الجبارة، لم تتمكن سوريا مع ذلك، من الوصول إلى توازن إستراتيجي حقيقي مع إسرائيل، بسبب التفوق النوعي للجيش الإسرائيلي، على صعيد الوسائل القتالية التقليدية وغير التقليدية، وإزاء تفوق إسرائيل الإجتماعي والإقتصادي والتكنولوجي.

وأجبر سباق التسلح الذي جرى بين سوريا وإسرائيل، في تلك الآونة، دمشق، على اقتطاع أجزاء كبيرة من موازنتها السنوية، وصلت إلى ٦٥ في المئة، من أجل تعزيز قوتها العسكرية على حساب الجوانب الإقتصادية والإجتماعية، هذا فضلاً عن المبالغ التي تم صرفها من الخزينة السورية لأغراض استمرار التواجد السوري في لبنان. وبسبب تقليص المساعدات العربية لسوريا آنذاك أزمة اقتصادية لم تعرفها البلاد منذ تولي حزب البعث مقاليد الحكم عام ١٩٦٣، ما دفع الحكومة السورية، في ضوء ذلك، إلى تقليص حجم النفقات العسكرية "وبالتالي تقليص حجم القوات المسلحة.. وأضطر الأسد، ثانية، على ما يبدو، إلى العودة إلى الخيار السياسي والديبلوماسي في المواجهة مع إسرائيل"(٨).

والسبب الذي لا يقل أهمية عن تلك العوامل التي ساهمت في تغيير استراتيجية الأسد إزاء إسرائيل، تمثل حينها، في تحول السياسات السوفياتية

(٨) Washington Post (15/11/1986)، الدستور الأردنية ١٩٨٦/٨/١٣.

في ما يتعلق بتسوية الصراع في الشرق الأوسط، حيث اعتمدت، نظرية "التوازن الاستراتيجي" كما هو معروف على المساعدات العسكرية السوفياتية التي تعاظمت بعد التوقيع على اتفاقية الصداقة والتعاون بين دمشق وموسكو عام ١٩٨٦، رغم ذلك رفض الاتحاد السوفياتي، تزويد سوريا بصواريخ بعيدة المدى من طراز (١س، ١س، ٢٣) وطلب تسديد قيمة المبيعات من الأسلحة بالعملة الصعبة، والأهم من ذلك، ذلك التحول الدرامي في السياسة السوفياتية في ما يتصل بخيار سوريا العسكري في صراعها مع إسرائيل.

بعد وصول ميخائيل غورباتشوف إلى السلطة في نيسان / إبريل من عام ١٩٨٧، دعا الزعيم السوفياتي الأسد إلى زيارة موسكو، وأبلغه على نحو واضح، إن الاعتماد على الخيار العسكري لتسوية النزاع العربي - الإسرائيلي، ليس في الإمكان الوثوق به على الإطلاق، وأضاف غورباتشوف موجهاً كلامه للأسد "إن الاتحاد السوفياتي لن يدعم بعد الآن، نظرية التوازن الإستراتيجي السورية"، ما اضطر الأسد للبحث عن حل سياسي للصراع مع إسرائيل مستعيناً بمساعدة الولايات المتحدة في هذا الإطار(٩).

وبالرغم من ذلك، فإن موقف غورباتشوف لم يقنع الرئيس الأسد بشكل مطلق بتبني الخيار السياسي مجدداً، غير أن هزيمة الإتحاد السوفياتي في الحرب الباردة، وتبوء الولايات المتحدة القوة الكبرى والوحيدة لزعامة العالم، دعمت اتجاهات تكيّف السياسة السورية إزاء أمريكا، لأن الولايات المتحدة، هي الدولة الوحيدة المهيأة لدفع إسرائيل، وحتى ممارسة الضغط عليها، للإنسحاب من الجولان وبقية الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧.

فالولايات المتحدة وكذلك دول أوروبا الغربية، قد احتفظت بمفاتيح إعادة ترميم الإقتصاد السوري، وخصوصاً أن تلك الدول فرضت عقوبات اقتصادية على سوريا في أعقاب تورطها في الإرهاب الدولي، وتجارة المخدرات، وحالت دون زيادة الاستثمارات الأجنبية في سوريا. وكان لدى سوريا حافز آخر، من

(٩) Karsh, The Soviet Union and Syria, London, 1988, P92.

أجل التقرب من واشنطن والقاهرة، وذلك على أثر انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية بأفضليات عراقية، الأمر الذي كشف مرة أخرى عن العزلة التي تعيشها سوريا في المنطقة ما دفعها إلى العمل جاهدة من أجل تحسين علاقاتها بكل من الولايات المتحدة ومصر الدولة العربية الكبيرة التي وقعت على اتفاق سلام مع إسرائيل تحت رعاية الولايات المتحدة.

التطورات الاستراتيجية السياسية الجديدة لدمشق

أخذت دمشق، في نهاية عام ١٩٨٨، ترسل رسائل إيجابية في إتجاه القاهرة وفي كانون الأول / ديسمبر من العام نفسه، أعلن الأسد، وبعد مرور عشرة أعوام على مبادرته لطرد مصر من الجامعة العربية، "أنه يدرك أهمية مصر في المنطقة العربية وأن التنسيق والتعاون المصري - السوري، يخدم مصالح الأمة العربية"(١٠). وفي أيار / مايو من عام ١٩٨٩، استعادت مصر مكانها في الجامعة العربية من دون أن تعارض سوريا ذلك، وتجددت العلاقات الديبلوماسية بين دمشق والقاهرة في كانون الأول / ديسمبر من العام نفسه، وقام الأسد بزيارته الأولى للقاهرة بعد قطيعة مع مصر استمرت ثلاث عشرة سنة، في تموز / يوليو عام ١٩٩٠.

وأعلن خلال تلك الزيارة "أننا على استعداد إلى الانضمام إلى عملية التسوية.. فقد قبلنا قراراي مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ التي تدعو إلى السلام العادل والشامل"(١١) وأعرب عن مثل هذا الموقف خلال اللقاءات التي جرت بينه وبين بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي في حينه ومع الرئيس الأمريكي الأسبق، جيمي كارتر، فقد بدت جهود الرئيس السوري على أنها تهدف، في حقيقة الأمر، إلى تحسين علاقاته بالاميركيين، إضافة إلى محاولاته لشطب سوريا من قائمة الدول الداعمة للإرهاب الدولي، وبالتالي انتزاع

---

(١٠) Middle East Journalist, 1998, P286.

(١١) New York Times, 15/7/1990, 17/7/1990.

اعتراف أمريكي بالمصالح السورية في لبنان، وكسب التأييد الأمريكي للمواقف السورية في ما يتعلق بحل الصراع مع إسرائيل، ومن أجل تحقيق تلك الأهداف، ساعدت سوريا في اطلاق سراح المخطوفين الأمريكيين المحتجزين لدى المنظمات الشيعية في لبنان، وبذلت جهوداً كبيرة في سبيل استعادة الإستقرار والأمن في لبنان، ووقعت في تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٨٩ على اتفاق الطائف الذي ينظم العلاقة بين سوريا ولبنان. وفي نهاية عام ١٩٩٠، خطت سوريا خطوة بعيدة المدى في علاقاتها بالولايات المتحدة عندما انضمت إلى التحالف الحربي الغربي - العربي ضد الاجتياح العراقي للكويت.

نجح الأسد في خلال ذلك، ليس في إضعاف مخاطر التهديد العراقي لنظام حكمه، وتشديد سيطرته على لبنان فحسب، وإنما في بناء علاقات وطيدة مع الإدارة الأميركية في عهد الرئيس جورج بوش، فاجتمع الرئيسان الأسد وبوش، في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٠، في مدينة جنيف، بعد ثلاث عشرة سنة على أول لقاء بين الرئيس الأسد والرئيس الأمريكي، كارتر، وساد اعتقاد حينها أن الرئيس الأسد قد حصل على تعهد من الرئيس بوش، بأن الولايات المتحدة ستعطي غطاءً للمطالب السورية خلال أي تسوية محتملة، شريطة أن تستمر سوريا في إبداء المرونة في مواقفها ومقاربتها بمواقف الولايات المتحدة.

وسواء أكان ذلك الاعتقاد صحيحاً أم لا، فإن سوريا قد أظهرت مرونة ذات مغزى في مواقفها خلال مؤتمر السلام في مدريد في تشرين الثاني/ أكتوبر ١٩٩١، فهي لم تعد تطالب بانعقاد مؤتمر سلام دولي بإشراف مجلس الأمن، ولم تعد تطالب بتعهد إسرائيلي بالإنسحاب من كل المناطق التي تم احتلالها عام ١٩٦٧ بما فيها شرق القدس، وغيرت سوريا من مواقفها السابقة في شأن المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل، ومن خلال وفد عربي مشترك يضم منظمة التحرير الفلسطينية أيضاً، فيما وافقت على الاشتراك في مفاوضات مباشرة وثنائية بين وفود الدول العربية المشتركة في المؤتمر وإسرائيل، حتى من دون التطرق لمطلبها بإقامة دولة فلسطينية، واشتراك المنظمة في تلك

المفاوضات، (مشيرة فقط إلى أن القضية الفلسطينية تحتاج إلى حل)[١٢] لكن السوريين، استمروا مع ذلك في مطالبة إسرائيل بالإنسحاب الكامل من الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة وجنوب لبنان في تصريحاتهم الرسمية، خلال فترة إنعقاد المؤتمر وبعدها. واقترحوا في مقابل ذلك، عقد اتفاق سلام مع إسرائيل، والذي من الممكن اعتباره في حينه عملياً مجرد اتفاق حول "إنهاء حال الحرب" ومن دون اعتراف كامل بإسرائيل، وإقامة علاقات ديبلوماسية وعلاقات تعاون اقتصادي معها.

ورفضت سوريا الاشتراك بالمفاوضات المتعددة مع إسرائيل حول مواضيع التعاون المشترك الإقليمية، واستمرت في القيام بحملات الإدانة ضد إسرائيل عبر التركيز على طابعها العدواني والعنصري[١٣].

ويكمن أساس الرفض السوري لأي سلام كامل مع إسرائيل، في تلك الأثناء وحتى هذه الأيام، ليس من الموقف العقائدي المعادي للصهيونية، وإنما في استخدام هذا الموقف كورقة مساومة في خلال المفاوضات السياسية. فالحكومة الإسرائيلية، بقيادة الليكود، كما هو الحال بالنسبة إلى الحكومات التي سبقتها، رفضت جميعها إعادة الجولان إلى السيادة السورية، وحل القضية الفلسطينية، مقابل سلام بحسب المفهوم السوري.

التطورات في السياسات الإسرائيلية في شأن مسألة الجولان

في التاسع عشر من حزيران / يونيو ١٩٦٧، قبلت حكومة الوحدة الوطنية في إسرائيل، التي ضمت حينها مناحيم بيغن، زعيم حيروت، القرار الداعي لإقامة سلام مع سوريا ومصر على أساس الحدود الدولية، ومع الأخذ في

(١٢) Newsweek, 1/1/1991, New York Times, 17/7/1991.

(١٣) خطاب الأسد، راديو دمشق، ٨/٣/١٩٩١، مقابلة مع الشرع، صحيفة البعث ١٨/١٠/١٩٩١.

الحسبان حاجات إسرائيل الأمنية - من خلال نزع الجولان من الأسلحة، وضمان مطلق لتدفق مصادر مياه الأردن في إتجاه إسرائيل[١٤]...

اعتبرت الحكومة الإسرائيلية تلك الدعوة باطلة، وذلك لعدم إستجابة السوريين على نحو إيجابي في عام ١٩٦٨، لكنها تمسكت بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي صدر في تشرين الثاني / نوفمبر من عام ١٩٦٧ والذي دعا إلى انسحاب إسرائيل من كل الأراضي المحتلة في حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧، والاعتراف بحق كل دول المنطقة في العيش بسلام وفي حدود آمنة ومعترف بها، وقبلت حكومة إسرائيل القرار مجلس الأمن ٣٣٨ بعد حرب عام ١٩٧٣ والذي تضمن القرار ٢٤٢.

واستمر مثل ذلك الموقف يحكم السياسات الإسرائيلية الرسمية حتى بعد وصول الليكود إلى السلطة عام ١٩٧٧، فقد عبر رئيس الحكومة، مناحيم بيغن، حينها عن ذلك بقوله: "إسرائيل ستبقى في هضبة الجولان، ولكننا سنكون على استعداد للانسحاب إلى خطوط جديدة تؤلف حدوداً ثابتة، في اطار اتفاقية سلام"[١٥] وأشارت الخطوط الأساسية لحكومة بيغن إلى جانب ذلك، إلى استعداد إسرائيل للمشاركة في مؤتمر جنيف للسلام، من دون شروط مسبقة، وعلى أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

وإزاء المواقف السورية العنيدة في ما يتعلق بحاجات إسرائيل الأمنية في الماضي والحاضر، دعا زعماء المعراخ والليكود على السواء، قبل التحول الذي جرى في إسرائيل عام ١٩٧٧ وبعده، إلى إبقاء الجولان تحت السيطرة الإسرائيلية، وشجع الجميع الاستمرار في إقامة المستوطنات هناك، واتخذت الكنيست بأغلبية الأصوات قراراً بضم الجولان في كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٨١، وبالتالي تطبيق القوانين الإسرائيلية على الهضبة أيضاً. وبعد مرور نحو ٦ أشهر على ذلك، غزا الجيش الإسرائيلي الأراضي اللبنانية، بهدف

(١٤) فادهتور، هآرتس ٣/٥/١٩٩١.

(١٥) New York Times, 1991, P114.

تدمير البنية التحتية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهاجم الجيش الإسرائيلي عملياً، مواقع القوات السورية، من دون أن تقوم تلك القوات بأي عمل استفزازي، وتمركز الجيش الإسرائيلي لفترة وجيزة، في منطقة تبعد أربعين كلم من دمشق.

ازدادت وتائر العدوانية الإسرائيلية ضد سوريا في أعقاب حرب الاستنزاف التي شنتها القوى اللبنانية بتشجيع سوري ضد القوات الإسرائيلية الغازية في الفترة بين عامي ١٩٨٣ - ١٩٨٥، وفي أعقاب المحاولة السورية لتفجير طائرة العال في مطار لندن عام ١٩٨٦.

وتمسك حزبا العمل والليكود معاً طوال عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات بمواقفهما المعلنة إزاء الجولان، والمستندة إلى تفضيل البقاء في الجولان على التوصل إلى اتفاقية سلام مقابل ارجاع الجولان للسيادة السورية. وأعلن اسحق رابين عندما تسلم حقيبة وزارة الدفاع عام ١٩٨٨، بأنه لا يرى في سوريا تحت حكم الأسد شريكة للسلام، وأن موضوعة السلام في مقابل الأرض غير مناسبة عندما يتعلق الأمر بسوريا.

وأضاف معلقاً على التقارب السوري - المصري، وإمكانية تبني سوريا نهجاً جديداً في الصراع مع إسرائيل "إننا لا نرى أي تغيير يذكر في الموقف السوري"(١٦)، وأعلن في مطلع حزيران / يونيو ١٩٩٠ "إنه يفضل الاحتفاظ بالجولان من دون سلام مع سوريا وإنه لن يتنازل عن الجولان مقابل سلام مع سوريا". وكان ذلك يمثل موقف الحكومة الإسرائيلية برئاسة اسحق شامير، ولم تأت مبادراتها السلمية التي أطلقتها عام ١٩٨٩، والتي ارتكزت على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، ودعت خلالها إلى إحلال السلام مع الدول العربية التي تعيش حال حرب مع إسرائيل، على ذكر سوريا البتة، ولم تشر في الوقت نفسه إلى أن تلك القرارات قد تشمل الجولان أيضاً. فهكذا على سبيل المثال، عبر عن ذلك إسحق شامير عام ١٩٩١: "إن السوريين سيقولون أنهم يريدون الجولان،

---

(١٦) يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٦/١٧، New York Times, 29/2/1989.

ونحن سنقول لهم لا، لا شك لدينا في أن هضبة الجولان هي جزء لا يتجزأ من إسرائيل... وإن القرار ٢٤٢ ليس له أي علاقة بالجولان" (١٧)..

ومن الواضح أن ذلك الموقف الحكومي الرسمي الإسرائيلي عكس اجماع الجمهور الإسرائيلي اليهودي، وساهم، إضافة إلى ذلك، بتعزيزه منذ عام ١٩٦٧ وحتى بداية عام ١٩٩١. وقد أظهرت استطلاعات الرأي (الإسرائيلي) أن ٩٠ في المئة من اليهود في إسرائيل يؤيدون الاحتفاظ بالجولان(١٨)... ونبع ذلك الاجماع في حينه، في الواقع، من اعتبارات إستراتيجية ودوافع إيديولوجية وسيكولوجية أيضاً. فهضبة الجولان تمتد على مساحة ٥٠٠ كلم، وتشرف من الناحية الطبوغرافية والتكتيكية، على مستوطنات الجليل في الشمال وبحيرة طبريا وغور الأردن، فارجاع الجولان لسوريا اعتبر أحد الأخطار الأمنية الكبيرة، بسبب الأعمال العدائية التي كانت تقوم بها سوريا ضد المستوطنات اليهودية، في أسفل الجولان، وبسبب اعتبار سوريا العدو اللدود لإسرائيل.

ورغم ذلك كله، فبعد حرب الكويت التي ترافقت مع اطلاق الصواريخ العراقية على إسرائيل، ومع انطلاقة التسوية خلال مؤتمر مدريد في مطلع صيف عام ١٩٩١، تقلصت اعداد الإسرائيليين الذين عارضوا ارجاع الجولان مقابل السلام من نسبة ٦٥ في المئة إلى ٥٧ في المئة كما أظهرها استطلاعان منفردان(١٩).... فبينما تمسكت قيادة الليكود - إن لم يكن جميع أعضائها - علنيا بخط زعيمها شامير، تبنى حزب العمل الذي عاد إلى مقاعد المعارضة، برنامجاً سياسياً جديداً ومختلفاً في ما يتعلق بالجولان والتسوية مع سوريا في نهاية عام ١٩٩١ عندما نص البرنامج على:

اتفاق السلام مع سوريا يستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ واللذين يعنيان في جوهرهما التوصل إلى تسوية إقليمية في إطار سلام شامل

---

(١٧) يديعوت أحرونوت، ١٩٩١/٣/١٩، Jerusalem Post, 15/5/1989.

(١٨) New York Times, 24/3/1991.

(١٩) حداشوت، ١٩٩١/٧/٤٢.

وثابت، وتبقى الترتيبات الأمنية والتواجد والسيطرة الإسرائيلية في أجزاء من الجولان، جوهر التسوية، إضافة إلى الإبقاء على الاستيطان اليهودي في الجولان.. فإسرائيل ترى في هضبة الجولان... منطقة ذات أهمية قصوى لأمنها، وسلامتها وتأمين مصادر المياه لها، حتى في حال السلام(٢٠)...

عمل اسحق رابين بعد انتخابه رئيساً لوزراء إسرائيل في انتخابات حزيران / يونيو عام ١٩٩٢، على تأجيل البت في حل للمشكلة السورية - الإسرائيلية، وفضل التوصل بداية لاتفاق الحكم الذاتي مع الفلسطينيين. وقد فعل ذلك، بسبب تعقيد مسألة الجولان (على حد تعبيره) وبسبب الصعوبات الداخلية التي قد تنشأ عن تقديم التنازلات على جبهتين، ذلك إن رابين كان يرى أن التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، يؤمن له وضعاً تفاوضياً على نحو أفضل في مواجهة الأسد(٢١)....

غير أن رابين، عاد وغير من موقفه، في ضوء تدخل الإدارة الأمريكية، وفي أعقاب هجمات حزب الله على جنود الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان، فكلف البروفيسور، ايتمار رابينوفيتش، الذي عينه رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض مع السوريين، أن يعلن لأول مرة، في نهاية آب / أغسطس ١٩٩٢ أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ينطبق أيضاً على هضبة الجولان، ما دعا الناطقة بلسان الوفد السوري بشرى كنفاني إلى اعتبار ذلك، ولأول مرة أيضاً، خطوة إيجابية في الموقف الإسرائيلي ووصفتها بأنها خطوة "بناءة"(٢٢)...

التقارب في موقفي رابين والأسد

طرأ تقارب متدرج وبطئ، وذو مغزى على موقفي رابين والأسد منذ آب / أغسطس ١٩٩٢، في ما يتصل بالتسوية السلمية السورية - الإسرائيلية التي

(٢٠) صوت إسرائيل، ٥/١٠/١٩٩١.

(٢١) يديعوت أحرونوت، ١٩/٤/١٩٩٢، هآرتس، ٧/٣/١٩٩٢.

(٢٢) هآرتس، ٢٣/٨/١٩٩٢.

ستكون كما هو متوقع، شبيهة بنموذج السلام المصري - الإسرائيلي. بيد أن المفاوضات السورية - الإسرائيلية، كانت بلا ريب، صعبة وملتوية. فقد حاول كل طرف الحصول على تنازلات من الطرف الآخر، قدر الإمكان والتنازل له بأقل قدر ممكن، وعرض الجانبان مواقف مساومة عنيدة، ومارسا ضغوطاً ديبلوماسية وعسكرية مباشرة، أو غير مباشرة، واستخدما وسائل الاعلام من اجل تبادل الرسائل المضللة، والرسائل المقبولة لكلا الطرفين بهدف تهيئة الرأي العام في البلدين من أجل قبول التنازلات وبالتالي اتفاق السلام. في حين وجه الطرفان جهودهما الديبلوماسية بالأساس في إتجاه الولايات المتحدة بغية الحصول على دعمها لمواقفهما المختلفة، ما دامت واشنطن تشكل العامل الحاسم في ضمان سير المفاوضات حول اتفاقات السلام، والمصدر الأساسي للمساعدات الاستراتيجية بعد ذلك.

فقد توقعت سوريا من الادارة الأمريكية شطب اسمها من قائمة الدول التي تدعم الارهاب الدولي، والاتجّار بالمخدرات، من أجل جذب الاستثمارات المالية، والحصول على المساعدات الاقتصادية الأمريكية المباشرة، بينما توقعت إسرائيل من الإدارة الأمريكية نفسها استمرار تأمين التفوق الإستراتيجي العسكري في حال السلم أيضاً، لكن الطرفين استمرا في المقابل، في تعزيز قوتهما من الناحية العسكرية من أجل التفاوض من موقف قوي. فإسرائيل حصلت على المزيد من الطائرات الأمريكية من طراز F15، وابتاعت سوريا صواريخ بالستية من طراز "سكود" من كوريا الشمالية، ونجحت في تصنيع صواريخ صينية من طراز "١م، ٩" واشترت دبابات روسية من طراز "ت٧٢" من دول أوروبا الشرقية(٢٣)...

وواصلت دمشق، على المستوى التكتيكي، استخدام منظمة "حزب الله" ضد أهداف الجيش الإسرائيلي والميليشيات اللبنانية المتعاونة معه في جنوب لبنان،

(٢٣) Eiesstadl, Aianming for peace? Syria's Quest for Strategic Party (Washington, DC, 1992).

كلما اعتقدت أن إسرائيل تهمل المسار السوري في مفاوضات السلام أو أنها تفضل المسار الفلسطيني. وكانت إسرائيل ترد بدورها على ذلك بأعمال عسكرية ضد أهداف حزب الله في لبنان بما فيها مناطق محاذية لسيطرة القوات السورية بغية الإيحاء لسوريا بأن عليها أن تكبح جماح حزب الله[٢٤]... وعرض الطرفان خلال المفاوضات مواقف بعيدة المدى، فقد طلبت سوريا ليس انسحاب الجيش الإسرائيلي من كامل هضبة الجولان فحسب، وإنما من جنوب لبنان أيضاً. وطلبت إضافة إلى ذلك، أن يرتبط ذلك، بالإنسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، وأصرّت على طلبها نزع إسرائيل من الأسلحة النووية[٢٥]...، ورفضت إسرائيل بدورها أيضاً المطالب السورية، وتمسكت بموقفها بالدخول للمفاوضات من دون شروط مسبقة، وحقها بإجراء مباحثات منفردة مع كل من لبنان والأردن والفلسطينيين، وطالبت إلى جانب ذلك، بنزع كامل هضبة الجولان من الأسلحة، ومناطق أخرى قريبة من دمشق، وتقليص حجم القوات السورية النظامية، ورفضت إسرائيل أيضاً، الالتزام بالانسحاب الكامل من الجولان، ما لم تبدِ سوريا استعدادها العلني بإقامة سلام كامل، بما فيها علاقات ديبلوماسية واقتصادية وحدود مفتوحة[٢٦]....

بينما اتهم كل جانب الآخر، عبر وسائل الاعلام، بتعطيل مسيرة السلام فإن زعماء كلا الطرفين، كانا معنيين بارسال رسائل ذات مغزى تعكس رغباتهم واستعدادهم للإستمرار في مسيرة التسوية. وأعرب الأسد لأول مرة في التاسع من أيلول / سبتمبر ١٩٩٢، في حديث له أمام وفد من عرب الجولان إنه "يرغب في إقامة سلام الشجعان، سلام الأقوياء السلام الحقيقي الذي يستمر ويحفظ مصالح الجميع". وقال فاروق الشرع في الشهر نفسه، في نيويورك ولأول مرة أيضاً، إن سوريا على استعداد "لسلام شامل" مع إسرائيل، في مقابل الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة[٢٧].

---

(٢٤) البعث، دمشق، ١٩٩٢/٧/٣٠، هآرتس، ١٩٩٣/٧/١٦.

(٢٥) تشرين، دمشق، ١٩٩٢/٧/١٤، القدس العربي، ١٩٩٣/٧/١٦.

(٢٦) هآرتس، ١٩٩٣/١٢/١٥، ١٩٩٣/١/١٦.

(٢٧) هآرتس، ١٩٩٢/٩/١٠، الوسط ١٩٩٤/٩/١٨، راديو دمشق ١٩٩٢/٩/٢٦.

وتكررت مثل هذه المواقف على لسان المسؤولين السوريين، ووسائل الإعلام السورية أيضاً. وقال نائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدام، في الإطار نفسه في نهاية عام ١٩٩٣: إن ماهية السلام تشمل الاعتراف والتطبيع[٢٨]...

وأعلن الأسد في لقاء القمة بينه وبين الرئيس كلينتون في جنيف في السادس عشر من كانون الثاني / يناير ١٩٩٤، إن خياره الاستراتيجي هو السلام الحقيقي مع إسرائيل وإقامة سلم معها[٢٩].

وترافق مع تلك التصريحات، قيام سوريا بمبادرات حسن نية، كالسماح ليهود سوريا بالهجرة، ولوفد من عرب إسرائيل بزيارة سوريا عام ١٩٩٤، من أجل تعزية الأسد بموت ابنه البكر، وعلّقت يافطات تدعو للسلام في ساحات دمشق المركزية عشية وصول طاقم السلام الأمريكي. لكن الأسد رغم ذلك كله، لم يستجب لتوسلات رابين للاجتماع به وجهاً لوجه، أو عبر شاشات الأقمار الصناعية، من أجل أن يثبت نياته السلمية للجمهور الإسرائيلي، وكان رد الأسد على ذلك في كل مرة، إن على إسرائيل الإلتزام بالإنسحاب الكامل من الجولان وجنوب لبنان (وقد امتنع الأسد، بعد اتفاق أوسلو، على ما يبدو، عن المطالبة بالانسحاب من الضفة الغربية كشرط للسلام).

ولم يكن رابين، في مقابل ذلك، على استعداد لإعطاء تعهدات واضحة كتلك التي يطلبها الأسد، لكنه اعترف عملياً بالعلاقة بين الاتفاق مع سوريا والاتفاق مع لبنان أيضاً، وطالب السوريين الإعلان صراحة عن استعدادهم للسلام الكامل، بما في ذلك علاقات ديبلوماسية وحدود مفتوحة، وترتيبات أمنية، وحاولت إسرائيل المناورة من أجل دفع سوريا إلى إبداء مرونة في مواقفها من طريق التوقيع على اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير عام ١٩٩٣ واتفاق رسمي للسلام مع الأردن عام ١٩٩٤.

رغم ذلك، ألمح الزعماء الإسرائيليون، وعلى رأسهم رابين، للسوريين

---

(٢٨) الحياة، لندن ١٩٩٤/١/١٥.

(٢٩) التلفزيون السوري ١٩٩٤/١١/١٦.

وللجمهور الإسرائيلي على السواء، إلى استعدادهم للانسحاب من الجولان بأكملها أو جزء منها مقابل اتفاق سلام كامل. وأشار رابين، على سبيل المثال، مرات عدة، إلى سابقة الانسحاب من سيناء بأكملها في مقابل سلام كامل مع مصر، وأدعى عام ١٩٩٣، إن إسرائيل لن تحقق مثل هذه السابقة، مقابل الجولان، لكنه قال في مناسبات أخرى، إن مخاطر الانسحاب من الجولان لا تقل أهمية عن مخاطر الانسحاب من سيناء(٣٠).

وعاد رابين وكرر القول بعد ذلك إن إسرائيل مستعدة للانسحاب من الجولان وليس الإنسحاب من كل الجولان، إلى أن طرح مفهومه الجديد القائل بأن عمق الإنسحاب من الجولان يرتبط بعمق السلام... بمعنى إذا كان السلام مع سوريا كاملاً، فإن الانسحاب من الجولان سيكون كاملاً.

وتحدث رابين في مناسبات أخرى عن ضرورة القيام بتنازلات مؤلمة، واجتثاث مستوطنات إسرائيلية من الجولان في مقابل السلام مع سوريا، وتعهد أيضاً بإجراء استفتاء شعبي إذا كان اتفاق السلام ينص على انسحاب ذي مغزى من الجولان حتى الحدود الدولية(٣١).

وغير شمعون بيريز، وزير الخارجية، مع الأيام، موقفه بعد أن أبدى تحفظات كثيرة حول المطالب السورية، حيث قال في السنة نفسها، إن إسرائيل اعترفت مرات عديدة بالسيادة السورية على الجولان، وأعاد إلى الأذهان، قرار الحكومة الإسرائيلية في التاسع عشر من يونيو / حزيران عام ١٩٦٧، والذي عرض السلام على سوريا و(مصر) في مقابل الانسحاب إسرائيلي للحدود الدولية، وترتيبات أمنية، وتأمين تدفق مياه البانياس إلى الأردن، واقترح بيريز إضافة إلى ذلك، تغيير خطوط الحدود في الجولان إلى خطوط جديدة عام ١٩٨١(٣٢).

---

(٣٠) معاريف، ١٩٩٧/٤/٢٥.

(٣١) يديعوت أحرونوت ١٩٩٣/٥/٤، هآرتس ١٩٩٤/١/١٨.

(٣٢) هآرتس، ١٩٩٤/٧/١٥، ١٩٩٤/٧/٢٠.

ويستخلص مما سبق ذكره، أنه في نهاية صيف ١٩٩٤، كانت كل من سوريا وإسرائيل قد اتخذتا قرارات استراتيجية للتوصل إلى تسوية سلمية بين الدولتين، والتي تتضمن، كما هو متوقع، إنسحاباً إسرائيلياً كاملاً من هضبة الجولان حتى الحدود الدولية وانسحاباً إسرائيلياً من جنوب لبنان على السواء، مقابل علاقات ديبلوماسية وحدود آمنة، وترتيبات أمنية متفق عليها تشمل الجولان حتى ضواحي دمشق.

هذه القرارات الاستراتيجية الحاسمة، بلورها كل من الأسد ورابين، فكلا الزعيمان يمتلكان خلفية عسكرية، ويتسم كل منهما أيضاً بشخصية منغلقة تميل إلى الشك والحذر، وأظهرا ، رغم ذلك، معرفة عميقة بحدود القوة العسكرية، وأبدياً استعداداً لقيادة شعبيهما المتشبعين بالإيديولوجية العدائية، نحو السلام، وحتى في إتجاه المصالحة التاريخية أيضاً.

وتغلب رابين والأسد على المعوقات الشخصية، وتجاوزا الأعباء الإيديولوجية التاريخية التي أثقلت كاهليهما، ليس بسبب نهجيهما البرجماتي والعقلاني فحسب، وإنما بسبب الاعتبارات التي تتصل بالمواقف الأمريكية، وتوقعات الادارة الأمريكية على ما تعلقه من آمال على مواقف الطرفين إزاء التسوية في المنطقة. على اعتبار أن الولايات المتحدة ترى أن التوصل إلى اتفاق سلام سوري إسرائيلي، يشكل أمراً حيويا لإقامة سلام شامل وثابت في الشرق الأوسط، وأن لسوريا في سياق ذلك، دوراً مركزياً ومهماً في ما يطرحه الأمريكيون حيال سياسة "الاحتواء المزدوج" إزاء العراق وإيران، فيما تشكل إسرائيل في إطار تلك السياسة، الحليف الاستراتيجي الأمين للولايات المتحدة.

وتطمح إسرائيل، في أعقاب التوصل إلى تسوية مع سوريا، للحصول على تعهد أميركي بالحفاظ على قدرتها العسكرية الرادعة وعلى تفوقها الاستراتيجي، بينما تأمل سوريا أن يتم اسقاط اسمها من لائحة الدول الداعمة للارهاب والحصول على مساعدات اقتصادية كبيرة، الأمر الذي أكسب الولايات المتحدة موقع لاعب الدور المركزي في استمرار المفاوضات بين إسرائيل وسوريا بهدف التوصل إلى تسوية سلمية.

شهدت محادثات السلام بين سوريا وإسرائيل، والتي انطلقت في بداية عام ١٩٩٥، فترات من التوقف، وفترات أخرى من الانطلاق، لكن التقدم الملموس الذي طرأ على تلك المحادثات، رافق الفترة التي أعقبت مقتل رابين، مع تسلم شمعون بيريز منصب رئاسة الحكومة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٥، ولكنه رغم ذلك التقدم الملموس، فإن كثيراً من الفجوات المهمة ظلت موجودة في مواقف الطرفين، وفي الأساس، حول مواضيع الترتيبات الأمنية، الحدود، وعناصر التطبيع.

وشكلت تلك الخلافات في وجهات النظر بين الطرفين، أحد العوامل التي دفعت شمعون بيريز، إلى تقديم موعد الانتخابات العامة في إسرائيل والتي كانت مقررة في نهاية تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٦ إلى بداية أيار / مايو من العام نفسه بدلاً من ذلك.

وقررت حكومة بيريز وقف المفاوضات مع السوريين بعد فترة الانتخابات بعدما رفضت سوريا إدانة العمليات التي قامت بها حماس في القدس وتل أبيب في آذار / مارس من عام ١٩٩٦.

ولم تتجدد المفاوضات بين الطرفين، طوال فترة حكم نتنياهو، الذي تم انتخابه بعد ذلك، بسبب الخلافات الكبيرة بين الطرفين على خلفية النقطة التي يجب أن تبدأ منها المفاوضات رغم المحاولات التي تمت من أجل التجسير بين الطرفين من أجل إيجاد صيغة مشتركة لاستئناف المفاوضات، التي لم تسفر عن نتائج حقيقية، وتوفرت الفرص الجيدة، لمعاودة استئناف المفاوضات، بعد مجيء إيهود باراك، للسلطة، وازدادت احتمالات التوصل إلى اتفاق سوري - إسرائيلي.

الفصل الثاني

العلاقات الأمنية بين سوريا وإسرائيل قبل حرب حزيران

أريه شاليف

يستند هذا العرض حول العلاقات الأمنية التي تشكلت بين سوريا وإسرائيل، في الفترة التي سبقت حرب الأيام الستة (حرب حزيران) في السنوات ١٩٤٩ - ١٩٥٥، على مصادر ارشيفية، والمعلومات التي توافرت لدي بحكم اتصالي المباشر بالموضوع. في الأساس قبل اثني عشر عاماً، نشرت كتابي "التعاون في ظل المواجهة" والذي ركز في موضوعاته على الفترة الواقعة بين السنوات ١٩٤٩ - ١٩٥٤، وقد نقبت طوال الفترة التي سبقت الاعداد له، في أرشيف الأمم المتحدة، في نيويورك، والأرشيف الوطني الأميركي في واشنطن، وكذلك في الأرشيف الوطني الإسرائيلي وأرشيف الأمم المتحدة الموجود في قصر المندوب السامي في القدس.

لكنه كان لاستخدام كل تلك المواد الأرشيفية، محذوران اثنان، الأول ينبع من أن تلك المواد، تمكن الكاتب من حصر الحقائق، من دون أن تحدد له طريقة التفكير بالدوافع والاعتبارات المرتبطة بالموضوع نفسه والظروف نفسها، والمحذور الثاني استحالة الوصول إلى الأرشيف السوري، ما اضطرني إلى الإكتفاء بالأحاديث التي سمعتها من الضباط السوريين، والمواقف التي عبروا عنها في أثناء محادثات الهدنة في ذلك الحين.

فقد مثلت إسرائيل في لجان الهدنة، وخصوصاً المفاوضات التي تتصل بالمواضيع السورية ـ الإسرائيلية، كنائب لرئيس الوفد الإسرائيلي، ثم رئيساً للوفد بعد ذلك، ما أكسبني معرفة جيدة بكل ما يتعلق بمفاوضات الهدنة، بحكم المهمة المنوطة بي، إضافة إلى المواد الأرشيفية الموضوعة تحت تصرفي كما أسلفت.

وأصبحت مسؤولاً عن جميع الوفود الإسرائيلية المكلفة بمحادثات الهدنة لمدة سنتين منذ منتصف عام ١٩٥٣، بما فيها الوفد الإسرائيلي المسؤول عن محادثات الهدنة مع سوريا، وتوليت مهمة ضابط الاستخبارات العسكرية في الجبهة الشمالية، وهي الجبهة الرئيسة التي اتصلت مهام عملي بها في السنوات ١٩٥٧ـ ١٩٥٩.

وخلافاً لما هو مألوف لدى الرأي العام الإسرائيلي، أن العلاقات مع سوريا كانت على الدوام عدائية، فقد كانت هناك فترات من الهدوء اتسمت بها العلاقات بين الطرفين، وكان هناك إمكانية للتعاون في ما بينهما، بما في ذلك التفاهمات والتسويات وحتى التوصل إلى اتفاقات.

فترات قصيرة فاصلة

من الممكن تقسيم المرحلة التي استمرت ثمانية عشر عاماً، منذ التوقيع على اتفاقيات الهدنة بين سوريا وإسرائيل، في العشرين من تموز / يوليو ١٩٤٩، وحتى "حرب الأيام الستة" حرب حزيران في الخامس من حزيران / يونيو ١٩٦٧، من زاوية العلاقات الأمنية، إلى الفترات الآتية:

١ ـ الفترة التي ساد خلالها الهدوء جانبي الحدود، ابتداءً من تموز / يوليو ١٩٤٩، باستثناء بعض المواجهات المحدودة والحوادث الاستثنائية، التي كان في إمكان لجان الهدنة المشتركة، التدخل وتطويقها، وبالتالي اعادة الأوضاع إلى سابق عهدها.

٢ ـ فترة الصراع العنيف الذي بدأ يتطور تدريجياً بين الطرفين منذ بداية آذار / مارس حتى أيار / مايو من عام ١٩٥١، حول مشروع تجفيف الحولة، التي شرعت إسرائيل بتنفيذه في تلك الفترة، وحول عملية الاستصلاح الزراعي للمناطق المنزوعة جنوب الحولة من الإسرائيليين أيضاً، وامتد ذلك الصراع ليشمل منطقة "مشمار هياردن" والحمة وتل المطلة بالقرب من منطقة "المجور" جنوباً، فيما رفضت إسرائيل عرض المطالب السورية على لجنة الهدنة في شأن الخروقات الإسرائيلية للاتفاق المتصل بالمناطق المنزوعة، ورفضت أيضاً، مناقشة تلك الشكاوى، واتخاذ قرارات في شأنها، الأمر الذي زاد من وتائر التوتر بين الطرفين، وبالتالي توقف أعمال لجنة الهدنة وحتى اجتماعاتها الأسبوعية طوال تلك الفترة.

٣ ـ ازدادت مخاوف الطرفين في نهاية عام ١٩٥١، وحتى بداية عام ١٩٥٤، من أن يتسبب التوتر المتصاعد بينهما إلى نشوب حرب شاملة، بيد أن الرغبة المشتركة في منع حدوث ذلك، أثمرت أسلوباً بديلاً (الاتصالات غير الرسمية)، حيث انتظمت الاجتماعات غير الرسمية أسبوعياً، الأمر الذي ساهم في حل الكثير من المشاكل الميدانية بين الطرفين.

٤ ـ تطور صراع عنيف آخر، في منتصف العام نفسه (١٩٥٤) بين سوريا وإسرائيل، حول السيطرة على الجزء الشمالي الشرقي لبحيرة طبريا، وتسبب ذلك الصراع أيضاً في تصعيد التوتر على نحو كبير هذه المرة بين الطرفين، وتوسيع آفاق الصراع ليشمل كامل المناطق المنزوعة من السلاح. فإسرائيل حاولت من جانبها توسيع سيطرتها على المناطق التي استصلحتها للأغراض الزراعية لتشمل مناطق تعود ملكيتها للعرب، بينما وقفت سوريا بقوة أمام محاولات توسيع السيطرة الإسرائيلية على المناطق المذكورة طوال الفترة التي استمرت حتى عام ١٩٩٣.

٥ ـ تسلم حزب البعث مقاليد السلطة في سوريا في مطلع عام ١٩٦٣، وأصبحت السياسة السورية منذ ذلك الوقت، وحتى حرب عام ١٩٦٧، أكثر راديكالية وتطرفاً. واحتل مشروع تحويل مياه الأردن جدول أعمال الحكومة

السورية حينها من أجل إبطال المشروع الإسرائيلي في ما يتعلق بتحويل مياه الأردن أيضاً، إضافة إلى سماح السلطات السورية لمنظمة فتح القيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل.

فترات هدوء في ظل المواجهات

اتسمت الفترتان الأولى والثالثة من الصراع الذي نشب بين سوريا وإسرائيل في نهاية عام ١٩٤٩ بنوع من الهدوء النسبي، وبالتالي التعاطي المشترك بين الطرفين، بحيث بات في الإمكان استخلاص العبر والدروس من تلك الفترة، من أجل الاستفادة منها هذه الأيام أيضاً.

انتهت مفاوضات الهدنة مع سوريا في تموز / يوليو من عام ١٩٤٩، بعدما تم التوقيع على اتفاقات الهدنة مع مصر والأردن ولبنان، وساد الهدوء بعد ذلك سوريا وإسرائيل، لمدة ثلاثة أشهر ونصف، ثم بدأت بعدها تبرز المصاعب الأساسية التي نبعت في الأساس، من نجاح الجيش السوري خلال "حرب الاستقلال" عام ١٩٤٨، في السيطرة الكاملة على المناطق الواقعة جنوب شرق بحيرة طبريا، فقد أراد السوريون حينها، من وراء ذلك، أن تشمل خطوط الهدنة تلك المناطق، كتعبير عن انجازاتهم العسكرية، غير أن إسرائيل رفضت ذلك، وطالبت بانسحاب القوات السورية حتى الحدود الدولية.

توصل الجانبان إلى تسوية حول ذلك، بعد جهود كبيرة ومضنية، وبعد توسط الأمم المتحدة، التي كانت تمتلك مكانة وتأثيراً كبيرين في منطقة الشرق الأوسط في ذلك الحين، اشتملت على إنسحاب القوات السورية إلى الحدود الدولية، على أن تصبح المناطق التي كانت تحت سيطرتها مناطق منزوعة إضافة إلى منطقتي "النقيب، عين غيف" والدرداره في الجانب الآخر.

وكانت اتفاقية الهدنة قد تضمنت ثلاث مناطق معزولة رئيسية هي: المنطقة الشمالية التي تقع شرق كيبوتس دان الخالية من السكان العرب واليهود. والمنطقة الوسطى المحاذية لمستوطنة مشمارهايردن، وغالبيتها تقع غرب نهر

الأردن، والمنطقة الجنوبية التي تكبر، من حيث حجمها، المنطقتين السابقتين بثلاثة أضعاف وتقع في معظمها إلى الجنوب من النقيب، عين غيف، غير أن الاتفاق المذكور لم يشمل تحديد مسؤولية السيادة على هذه المناطق لأي من الطرفين.

وما يجدر ذكره إن اتفاق الهدنة، لم يكن اتفاقاً دائماً ومفصلاً بمقدار ما كان عبارة عن ورقة اشتملت على ثلاث صفحات ونصف، بما فيها الملاحق، ما ولد شعوراً أن هذه الوثيقة ستفضي إلى السلام بين الطرفين خلال ٦ أشهر، إضافة إلى ان تلك الوثيقة قد تضمنت الكثير من المشاكل العويصة، رغم أنها أشارت بالتفصيل إلى القضايا المحظور على أي من الطرفين القيام بها، بينما نصت بعض فقراتها القليلة على القضايا الملزمة للطرفين أيضاً.

لم ينجح الطرفان خلال مفاوضات الهدنة في التوصل إلى حل مسألة: لمن تكون السيادة على المناطق المعزولة، في حين تجنب مندوب الأمم المتحدة، رالف بانش، على هذا الأساس، طرح أية تسوية خاصة به، في ضوء تقديره، بأن لا خيار أمامه سوى الإبقاء عليها مفتوحة، على أمل أن يتمكن الطرفان من التكيف مع ذلك الوضع، وبالتالي التوصل إلى تسويته، بدلاً من تفجيره.

وكان ذلك يشكل أول حجر عثرة أمام اتفاق الهدنة، إذ لم يكن في الإمكان التغاضي عنه، طوال تلك الفترة، بسبب المصالح المتناقضة للطرفين، الأمر الذي كان في حقيقة الأمر سبباً مباشراً، في تطور الصراع بين الطرفين من اجل السيطرة على المناطق المعزولة، وكان اثنان من ثلاثة مصادر للمياه التي تنبع من أراض خارج السيطرة الإسرائيلية مثابة حجر العثرة الثاني، فالبانياس يجري في الأراضي السورية على بعد كيلو متر واحد من الحدود، وكذلك الزهراني الذي ينساب في الأراضي اللبنانية على بعد بضعة كيلو مترات من الحدود الشمالية، والمصدر الوحيد المتواجد في المناطق التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية هو نهر الدان الذي يبعد منبعه أمتاراً قليلة من الحدود (تل القاضي).

حاول السوريون، بين عامي ١٩٦٥ و١٩٦٩، تحويل مجرى نهر الأردن وخصوصاً مياه البانياس ما تسبب في نشوب العديد من المواجهات والحوادث في المنطقة، وقامت إسرائيل من جانبها في المقابل بإفشال هذا المشروع بقوة السلاح. والنزاع الآخر الذي نشب بين الطرفين تركز حول السيطرة على مياه بحيرة طبريا، وتحول الشاطئ الشمالي الشرقي للبحيرة، بدءاً من تلة الكرسي إلى الشمال الشرقي في البحيرة وانتهاءً بمصب نهر الأردن جنوباً، ليشكل خط الحدود الدولية لاتفاق الهدنة بين سوريا وإسرائيل، الذي يبتعد عشرة أمتار فقط من البحيرة في إتجاه الشرق. وكانت مسألة تثبيت هذا الخط في وضعه النهائي، مثابة مشكلة المشاكل بمعنى: هل تشكل مسافة العشرة أمتار، نقطة ترتفع عن سطح البحر حدوداً ثابتة، أم أن هذه النقطة متحركة ومرتبطة بإرتفاع وانخفاض مستوى سطح البحيرة في كل وقت؟

سلّم السوريون بداية بهذا الموقف، ثم قالوا إنهم لا ينوون استخدام مياه البحيرة لأغراض الصيد، كما هو مبين في بروتوكول جلسات لجنة الهدنة. لكنهم عادوا وغيروا موقفهم، عندما طالبوا بحقهم في صيد الأسماك في بحيرة طبريا، إضافة إلى مطالبتهم بعدم اقتراب قوارب الصيد والشرطة الإسرائيلية إلى مسافة ٢٠٠ م من شواطئها الشرقية، وعلى مثل هذه الخلفية، نشب الصراع العسكري وتطور بين الطرفين، من أجل السيطرة على الجزء الشمالي الشرقي للبحيرة منذ بداية عام ١٩٥٤، أي في الفترة الأولى التي أعقبت اتفاق الهدنة، التي استمرت سنة ونصف، حينما تبنى الطرفان سياسة حذرة وهادئة، رغم تناقض المصالح بينهما، والفجوات الناجمة عن تفسير فقرات الاتفاق المتصلة بالمناطق المنزوعة. ومرد ذلك إلى أن ذكريات الحرب، ما تزال ماثلة أمام الجانبين، فعدد الحوادث التي حصلت بينهما، كان ضئيلاً جداً في تلك الفترة.

ودرجت لجنة الهدنة حينها على ترتيب اللقاءات والاتصالات بين الطرفين إلى أن انتظمت اجتماعاتها الأسبوعية الرسمية، جلسة أسبوعية لدى الجانب السوري، في مبنى الجمارك الحدودي والجلسة الأسبوعية التالية تعقد لدى الجانب الإسرائيلي، في فندق شوليت في بلدة روشبينا.

ولقد ناقشت اللجنة في تلك الفترة، أكثر من مائة وست عشرة شكوى قدمت من الطرفين، وفضل الطرفان تجنب اتخاذ قرارات الإدانة بأغلبية الأصوات، وأفلحا في التوصل إلى إتخاذ القرارات بالإجماع، في حين وافق المندوبون السوريون، على أن يخوّل رئيس لجنة الهدنة (ضابط من الأمم المتحدة) صلاحية السماح بإقامة مستوطنات إسرائيلية جديدة في المناطق المنزوعة، وبالتالي تحديد عدد أفراد مستوطنيها. وعلى هذا الأساس، أقيمت مستوطنات، تل كتسير، وهاؤن ومعجان في المنطقة الجنوبية، وجاؤوت، وبني تسفات في المنطقة الوسطى، ويسرائيل ومتسادا في المنطقة الشرقية الجنوبية، ولم يمانع ممثل الأمم المتحدة، بأن يكون موضوع السيادة على المناطق المنزوعة من حق السوريين، وحق تقديم الشكاوى في ما يتعلق بالخروقات الإسرائيلية في المناطق المنزوعة، أو أي موضوع يتصل بالقضايا المدنية، ومناقشتها، وحق الحسم في التصويت على القرارات المتخذة في شأنها.

كانت العلاقات بين الضباط السوريين والإسرائيليين المشاركين في لجنة الهدنة تسير في تلك الفترة، على نحو منتظم، حتى أنها تحولت في بعض الأحيان إلى علاقات طيبة. فعلى سبيل المثال، درجت حينها أن استقل سيارة الجيب بمفردي وأتوجه إلى مركز الجمارك، حيث يتواجد مقر رئيس الوفد السوري في لجنة الهدنة (غسان جديد)، ومقر قيادة الفوج الثامن الذي يقوده غسان أيضاً من دون علم مسبق، وحتى من دون مرافقين سوريين، وتعودت أن أجلس بمعيته ساعات طويلة، وأن أتناول طعام الغداء بصحبة ضباط فوجه في قاعة الطعام المجاورة والمخصصة لهم، إضافة إلى دروس اللغة العربية التي كنت أتلقاها على يديه. غير أن مثل هذه العلاقات الطيبة لم تقد إلى السلام بين الدولتين، رغم أنها وسمت تلك الفترة، بطابع من علاقات الثقة.

ويجدر بي في هذا الإطار، أن أتذكر تلك الحادثة، حين دخل علينا خلال أحدى الجلسات، ضابط سوري برتبة ملازم ثان. وبعدما أدى التحية العسكرية تقدم وهمس في إذن غسان بعض الكلمات وانصرف، قال لي: أن هذا الضابط هو أخي (صلاح جديد) الذي أصبح بعد سنوات حاكماً لسوريا.

حاول السوريون، بين عامي ١٩٦٥ و١٩٦٩، تحويل مجرى نهر الأردن وخصوصاً مياه البانياس ما تسبب في نشوب العديد من المواجهات والحوادث في المنطقة، وقامت إسرائيل من جانبها في المقابل بإفشال هذا المشروع بقوة السلاح. والنزاع الآخر الذي نشب بين الطرفين تركز حول السيطرة على مياه بحيرة طبريا، وتحول الشاطئ الشمالي الشرقي للبحيرة، بدءاً من تلة الكرسي إلى الشمال الشرقي في البحيرة وانتهاءً بمصب نهر الأردن جنوباً، ليشكل خط الحدود الدولية لاتفاق الهدنة بين سوريا وإسرائيل، الذي يبتعد عشرة أمتار فقط من البحيرة في إتجاه الشرق. وكانت مسألة تثبيت هذا الخط في وضعه النهائي، مثابة مشكلة المشاكل بمعنى: هل تشكل مسافة العشرة أمتار، نقطة ترتفع عن سطح البحر حدوداً ثابتة، أم أن هذه النقطة متحركة ومرتبطة بإرتفاع وانخفاض مستوى سطح البحيرة في كل وقت؟

سلّم السوريون بداية بهذا الموقف، ثم قالوا إنهم لا ينوون استخدام مياه البحيرة لأغراض الصيد، كما هو مبين في بروتوكول جلسات لجنة الهدنة. لكنهم عادوا وغيروا موقفهم، عندما طالبوا بحقهم في صيد الأسماك في بحيرة طبريا، إضافة إلى مطالبتهم بعدم اقتراب قوارب الصيد والشرطة الإسرائيلية إلى مسافة ٢٠٠ م من شواطئها الشرقية، وعلى مثل هذه الخلفية، نشب الصراع العسكري وتطور بين الطرفين، من أجل السيطرة على الجزء الشمالي الشرقي للبحيرة منذ بداية عام ١٩٥٤، أي في الفترة الأولى التي أعقبت اتفاق الهدنة، التي استمرت سنة ونصف، حينما تبنى الطرفان سياسة حذرة وهادئة، رغم تناقض المصالح بينهما، والفجوات الناجمة عن تفسير فقرات الاتفاق المتصلة بالمناطق المنزوعة. ومرد ذلك إلى أن ذكريات الحرب، ما تزال ماثلة أمام الجانبين، فعدد الحوادث التي حصلت بينهما، كان ضئيلاً جداً في تلك الفترة.

ودرجت لجنة الهدنة حينها على ترتيب اللقاءات والاتصالات بين الطرفين إلى أن انتظمت اجتماعاتها الأسبوعية الرسمية، جلسة أسبوعية لدى الجانب السوري، في مبنى الجمارك الحدودي والجلسة الأسبوعية التالية تعقد لدى الجانب الإسرائيلي، في فندق شوليت في بلدة روشبينا.

ولقد ناقشت اللجنة في تلك الفترة، أكثر من مائة وست عشرة شكوى قدمت من الطرفين، وفضل الطرفان تجنب اتخاذ قرارات الإدانة بأغلبية الأصوات، وأفلحا في التوصل إلى إتخاذ القرارات بالإجماع، في حين وافق المندوبون السوريون، على أن يخوّل رئيس لجنة الهدنة (ضابط من الأمم المتحدة) صلاحية السماح بإقامة مستوطنات إسرائيلية جديدة في المناطق المنزوعة، وبالتالي تحديد عدد أفراد مستوطنيها. وعلى هذا الأساس، أقيمت مستوطنات، تل كتسير، وهاؤن ومعجان في المنطقة الجنوبية، وجاؤوت، وبني تسفات في المنطقة الوسطى، ويسرائيل ومتسادا في المنطقة الشرقية الجنوبية، ولم يمانع ممثل الأمم المتحدة، بأن يكون موضوع السيادة على المناطق المنزوعة من حق السوريين، وحق تقديم الشكاوى في ما يتعلق بالخروقات الإسرائيلية في المناطق المنزوعة، أو أي موضوع يتصل بالقضايا المدنية، ومناقشتها، وحق الحسم في التصويت على القرارات المتخذة في شأنها.

كانت العلاقات بين الضباط السوريين والإسرائيليين المشاركين في لجنة الهدنة تسير في تلك الفترة، على نحو منتظم، حتى أنها تحولت في بعض الأحيان إلى علاقات طيبة. فعلى سبيل المثال، درجت حينها أن استقل سيارة الجيب بمفردي وأتوجه إلى مركز الجمارك، حيث يتواجد مقر رئيس الوفد السوري في لجنة الهدنة (غسان جديد)، ومقر قيادة الفوج الثامن الذي يقوده غسان أيضاً من دون علم مسبق، وحتى من دون مرافقين سوريين، وتعودت أن أجلس بمعيته ساعات طويلة، وأن أتناول طعام الغداء بصحبة ضباط فوجه في قاعة الطعام المجاورة والمخصصة لهم، إضافة إلى دروس اللغة العربية التي كنت أتلقاها على يديه. غير أن مثل هذه العلاقات الطيبة لم تقد إلى السلام بين الدولتين، رغم أنها وسمت تلك الفترة، بطابع من علاقات الثقة.

ويجدر بي في هذا الإطار، أن أتذكر تلك الحادثة، حين دخل علينا خلال أحدى الجلسات، ضابط سوري برتبة ملازم ثان. وبعدما أدى التحية العسكرية تقدم وهمس في إذن غسان بعض الكلمات وانصرف، قال لي: أن هذا الضابط هو أخي (صلاح جديد) الذي أصبح بعد سنوات حاكماً لسوريا.

نشب النزاع المسلح حول مشروع تجفيف بحيرة الحولة، في الفترة الثانية، تبعه بعد ذلك النزاع حول وضعية الأمر الواقع المتصلة بموضوع السيادة على المناطق المنزوعة رغم أن بعضها كان يخضع عملياً للسيادة الإسرائيلية، فعندما يتطرق الرئيس الأسد، في السنوات الأخيرة، إلى حدود الرابع من حزيران، وإلى حدود اتفاق سلام مرتقب، فأنه يقصد الحقائق التي نشأت على الأرض في حينها، وليس الخريطة التي تعتمد تلك الحدود، على اعتبار أن لا وجود لمثل تلك الخريطة عملياً.

أُجريت محادثات غير رسمية، بين رؤساء الوفود السورية والإسرائيلية، في الفترة الثالثة التي استمرت على امتداد سنتين، بدءاً من نهاية عام ١٩٥١ في حضور رئيس لجنة الهدنة (ضابط الأمم المتحدة)، واطلع على كل التقارير المتصلة بواقع المنطقة، غير أن تلك المحادثات لم تتطرق للمناطق المنزوعة نظراً إلى معارضة إسرائيل مناقشة ذلك، ونجح الجانبان، رغم ذلك في التوصل خلال المحادثات نفسها، إلى اتفاقات وتسويات حول بعض الأمور البناءة، والتخفيف من حدة التوتر، والاستمرار في الوقت نفسه، في بحث القضايا الجوهرية، وحتى التوصل إلى اتفاقات خارج اتفاقات الهدنة، كما هو مبين في الأمثلة الآتية:

١ ـ طرحت مسألة اعادة الأسرى والمدنيين على جدول أعمال لجنة الهدنة في بداية عام ١٩٥٢، وعلى الرغم من وجود فقرة في اتفاق الهدنة تلزم الطرفين اطلاق سراح الأسرى، إلا أن اللجنة لم تبحث إلا موضوع الجنود الأسرى الذين تم أسرهم خلال فترة الحرب، وليس أولئك الذين أسروا خلال الأحداث التي اعقبت الحرب عشية اتفاقيات الهدنة، حيث احتفظ كل طرف بعدد من الجنود والمدنيين لديه طوال الفترة. وبعدما اجتمع الوفدان، اعرب مسؤول الوفد السوري عن استعداده لبحث امكان اجراء تبادل أسرى، لكنه صمم على أن تعيد إسرائيل، في إطار ذلك، أربعة مواطنين سوريين فارين، فقلت للمندوب السوري إن إسرائيل لا تعيد مواطناً فرّ من بلده، واقترحت عليه أن آتي بجميع الأسرى والمدنيين ومن ضمنهم الأربعة الفارون إلى جسر بنات يعقوب، في

موعد متفق عليه، علّه يستطيع أن يقنع الأشخاص الأربعة الفارين، بالعودة إلى وطنهم، لكنه لم ينجح في ذلك.

٢ ـ سوريا هي الدولة العربية الأولى التي وقعت مع إسرائيل اتفاقاً يتم عبره الإفراج عن السفن التجارية المحتجزة لدى الطرفين، والتي دخلت المياه الإقليمية لكل منهما، لأسباب خارجة عن إرادة طواقمها. فقد تم التوقيع على اتفاق في هذا الشأن، بعدما جنحت سفينة سورية يملكها، على ما يبدو، أحد الأشخاص من ذوي الشأن في سوريا، إلى المياه الاقليمية الإسرائيلية، شريطة أن يظل الاتفاق طي الكتمان.

ووقع كل من مصر ولبنان على اتفاق مشابه، غير أنه ما يميز الاتفاق السوري الإسرائيلي المذكور، أنه لم يبحث في موضوع الحدود البحرية بين إسرائيل وسوريا، رغم أنه تم التقيد به من قبل الطرفين طوال سنتين، لم يحدث خلالها أي حادث باستثناء احتجاز سفينة تجارية إسرائيلية، من قبل السوريين بالقرب من ميناء اللاذقية، ثم الافراج عنها وعن طاقمها بعد فترة وجيزة. لكن السوريين امتنعوا مع ذلك، عن مواصلة اتخاذ خطوات مشابهة من شأنها أن تؤدي إلى سلام بين الطرفين، واقترحت على الوفد السوري بعد توقيع اتفاقية السفن التجارية، بوقت قصير، التوقيع على اتفاق يتصل بحركة الطائرات التجارية فكان جواب السوريين: "أنكم تريدون التوصل إلى اتفاق سلام، بواسطة اتفاقات صغيرة، فنحن لن نحقق لكم رغبتكم، رغم أننا نحترم اتفاقات الهدنة".

٣ ـ والمثال الثالث، الذي يحمل دلالات كبيرة يتمثل في المحادثات السرية بين وفود إسرائيلية وسورية عالية المستوى، استمرت أكثر من ثلاثة أرباع السنة، حول المناطق المنزوعة من السلاح، وامكان التوصل إلى اتفاق يمكن خلاله تقسيمها بين الطرفين، بعدما وصل الطرفان إلى استنتاج بأن وضع المناطق المعزولة، يؤلف مصدراً للتوتر والنزاعات في ما بينهما. وجرت على هذا الأساس عشر جولات من المحادثات بين وفدين رفيعي المستوى من الجانبين، في نهاية عام ١٩٥٢، شارك موشيه دايان في ست من تلك الجولات التي عقدت

في فندق شوليت في روشبنيا ومركز الجمارك الحدودي بجانب جسر بنات يعقوب.

اقترب الجانبان في خلال تلك المحادثات من التوصل إلى اتفاق حول تموضع الحدود الجديدة في منطقة الحولة، ومنطقتي نهر الأردن، وبحيرة طبريا. فاعتبر الجانب الإسرائيلي أن التوصل إلى مثل ذلك الاتفاق، يعد أمراً على درجة كبيرة من الأهمية، لأنه يؤمن لها السيطرة على كل مصادر المياه في المنطقة برمتها. ولأنه يبعد الحدود عن تلك المصادر أمتاراً عدة، بيد أن المحادثات تفجرت في نهاية الأمر.

وأصبح من الصعوبة في مكان بعد ذلك، لكل من سوريا وإسرائيل التوصل إلى اتفاق حول تقسيم المناطق المنزوعة، لأن ذلك، قد يقود إلى تنازلات عن مناطق تعتبرها إسرائيل غرب الحدود الدولية، وبعيدة من اتفاقية سلام، واعتبر السوريون من جانبهم، أن مجرد التوقيع على اتفاق في ظل ظروف التوتر التي كانت سائدة بين مصر والأردن من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، قد يفهم على أنه تقرب سوري في إتجاه إسرائيل.

٤ - والمثال الرابع يتمثل في اقتراح زعيمين سوريين بحث امكان التوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل. أولهما، كان اقتراح حسني الزعيم الذي قدمه عام ١٩٤٩ في أثناء محادثات الهدنة، وفي سياق البحث حول ترسيم حدود الهدنة، حين قدم الزعيم اقتراحه عبر الأمم المتحدة والأمريكيين والفرنسيين، وأبدى خلاله استعداده لقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي، دافيد بن غوريون، من أجل بحث موضوع خطوط الهدنة، والمواضيع الأخرى المتصلة بذلك، وأضاف الزعيم، إنه إذا ما أبدت إسرائيل استعدادها للتنازل عن نصف بحيرة طبريا، فإنه على استعداد أن يعقد معها سلاماً منفرداً، وإن يستوعب نحو ٢٥٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠٠ لاجئ فلسطيني، غير أن مثل ذلك اللقاء لم يتحقق، نتيجة لموقف بن غوريون الداعي إلى تعهد السوريين الإنسحاب إلى الحدود الدولية قبل ذلك. وفي اعتقادي، أنه كان على بن غوريون الاستجابة لعقد ذلك اللقاء، رغم أنه قد لا ينتهي بعقد اتفاقية سلام.

والزعيم السوري الآخر هو أديب الشيشكلي، الذي بادر إلى إجراء محادثات سرية مع الولايات المتحدة، مدة سنتين، منذ منتصف عام ١٩٥١، وحتى منتصف عام ١٩٥٣، بهدف تحسين العلاقات الأميركية - السورية والحصول تالياً على مساعدات عسكرية واقتصادية أميركية. فقد أبلغ الشيشكلي الأمريكيين، خلال تلك المحادثات، أنه على استعداد للتوصل إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل، وأضاف أنه مستعد للقيام بذلك، لأنه يريد أن يكرس جهوده من أجل تحسين الأوضاع الداخلية السورية، ولأنه يريد أن يتخلص من وضع التوتر الدائم مع إسرائيل.

دروس وعبر إزاء المستقبل

مثّل اتفاق الهدنة في حينه اتفاقاً مرحلياً موقتاً، بينما أعد اتفاق السلام ليصبح تسوية دائمة، لكنه رغم ذلك، في إمكاننا أن نستخلص من الوضع الذي تأتى عن اتفاقية الهدنة بين سوريا وإسرائيل، الكثير من العبر المتعلقة باتفاق السلام الذي من الممكن التوقيع عليه في ضوء الآمال المعقودة على ذلك في المستقبل غير البعيد.

١ - رغم أن اتفاق الهدنة قد أعد كما أسلفنا، ليصبح مرحلة انتقالية في إتجاه التوصل إلى اتفاق سلام، فإن اتفاق الهدنة لم يحدد لكلا الطرفين ما يمكن العمل به من أجل التوصل إلى تحقيق السلام كهدف، فلم يتم بلوغ ذلك الهدف عملياً لا مع السوريين ولا مع أي دولة عربية أخرى. من هنا، حري بنا إتاحة الفرص أمام إنجاز الأهداف التي من الممكن تحقيقها، ومن الضروري أيضاً أن يشمل كل اتفاق مستقبلي التزامات واضحة توجب على الطرفين تنفيذها.

٢ - إن الاتفاقات المرحلية التي وقع عليها كل من مصر وإسرائيل، وإسرائيل وسوريا في أعقاب حرب الغفران / حرب أكتوبر، لم تكن في حقيقة الأمر، اتفاقات هدنة بمقدار ما كانت اتفاقات لفصل القوات، والسبب في ذلك

ينبع من التجربة القاسية لاتفاقات الهدنة. ويمكن الافتراض مستقبلاً أن الأطراف أنفسهم سيتجنبون التوقيع على اتفاقات هدنة في حال نشوب حرب جديدة، لأن مثل تلك الاتفاقات تتضمن إضافة إلى ذلك، الموافقة على خطوط الهدنة، التي تعبر بشكل أو بآخر، عن نتائج الحرب، وثمة إمكان في مثل هذه الحالة، أن يطالب أحد الطرفين الطرف الآخر، بالعودة إلى الخطوط التي كانت قائمة قبل الحرب.

٣ - خلافاً لاتفاق الهدنة، الذي شكل اتفاقاً موقتاً، فإن اتفاق السلام ينبغي أن يكون كاملاً ومفصلاً، ولا يبقي على أي من الخلافات المفتوحة، فإذا تقرر خلال المفاوضات مع السوريين، أن تكون هناك مراحل تنفيذية لاتفاق محتمل، فإنه يجب الاتفاق سلفاً على المضامين المفصلة لكل مرحلة.

٤ - إن العلاقات الشخصية الطيبة بين المندوبين السوريين والإسرائيليين، حسبما سادت طوال سنوات مباحثات الهدنة، هي مهمة ومفيدة. لكن مفتاح العلاقات بين الدول ليست العلاقات الشخصية، وإنما المصالح السياسية. رغم ذلك، فإن التجربة الشخصية في خلال فترة الهدنة، تؤكد أن رئيس الوفد السوري، غسان جديد، قد نفذ كل تعهداته طوال الوقت، سواء تلك التعهدات الخطية الرسمية أو الشفهية غير الرسمية، باستثناء تلك الحادثة التي حصلت عام ١٩٥٢ المتصلة بالاتفاق حول تقسيم المياه في منطقة عين الدفلة بالقرب من كيبوتس شامير، التي لم يفِ بها بتعهداته. من هنا، ربما يسعنا أن نستخلص، بأنه في حال التوقيع على اتفاقية سلام مع سوريا، فإنه سيتم التقيد بها عملياً.

الفصل الثالث

الجولان في سلّم أولويات الأسد
١٩٧٤-١٩٩٤

أبيعازر يعاري

- ١ -

قبل أن أحاول إثبات ما أدعيه من أن الجولان لم يحتل رأس سلم أولويات الأسد في السنوات العشرين الواقعة بين عامي ١٩٧٤- ١٩٩٤، من المناسب أن أسأل: ما قيمة هذا الإدعاء، ما دمنا لا نتحدث عن الفترة الحالية؟ أنا شخصياً أؤمن بأهمية هذا الإدعاء، لأن التقديرات الاستخبارية أكدت خلال جزء مهم من تلك الفترة، إن الجولان احتل خلالها درجة مهمة في سلّم أولويات الأسد السياسية في المقام الأول. وبسبب التحولات الإستراتيجية التي تضمنت التسويات في الشرق الأوسط، في نهاية عقد الثمانينات ثانياً. فسوريا لم تبادر إلى عقد مؤتمر مدريد، ولم تضع الجولان على رأس جدول أعمالها ثالثاً، وأظن أن التقدير السليم للموقف السوري في الماضي في هذا الإطار مازال جديراً بالبحث، من حيث أن السوريين تعاملوا مع موضوع الجولان، بنفس طويل، طوال مساومات التسوية التي حدثت في الماضي والتي تحدث اليوم وفي المستقبل.

ومن البديهي في الإطار نفسه، كما أنه من الضروري أن نتساءل: هل الفترة

التي تراجعت فيها أهمية الجولان بالنسبة إلى السوريين جعلتهم يقدمون تنازلات في الجولان؟.

- ٢ -

ارتبط تراجع أولوية الجولان لدى السوريين في الفترة المذكورة، بنتائج وعبر حرب تشرين (حرب الغفران)، وحرب الاستنزاف واتفاق فصل القوات الذي تم التوصل إليه في أعقاب ذلك، فقد توصل الأسد خلال تلك الحرب إلى قناعة مفادها أن مصر السادات ليست شريكاً يمكن الوثوق به، وتعززت تلك القناعة بعد الحرب، عندما سعى السادات جاهداً إلى جر سوريا للدخول في المرحلة الأولى من اتفاقات فصل القوات، وتركها وحيدة بعد ذلك.

تأجل موضوع استعادة الجولان، بالنسبة إلى الأسد عام ١٩٧٤، لوقت قصير على الأقل، وتحول الموضوع جزئياً، ليحتل مكانه في الاجندة السياسية ضمن تلك المحاولات التي كانت متصلة بإمكان التوصل إلى تفاهم مع الولايات المتحدة، (أنظر، كتاب موشيه ماعوز، إسرائيل وسوريا، نهاية الصراع، الجزء الرابع)، ويحمل هذا الطرح المتصل بنهاية الفترة المذكورة، دلائل جديرة بالاهتمام، فقد أدرك الأسد، في بداية عام ١٩٩٤، وفي منتصفه بالتأكيد، أنه بات بالإمكان التباحث مع حكومة رابين حول الجولان، على أساس الصيغة (عمق الانسحاب كعمق السلام)، وأدرك أيضاً، على ما يبدو، أن هناك استعداداً لدى رابين لبحث إمكانية العودة إلى حدود الهدنة لعام ١٩٤٩، في مقابل السلام الكامل ولم يتوانَ الأسد عن التقاط ذلك "وأن يمسك بالثور من قرنيه".

وما يمكن افتراضه أيضاً: لو أن موضوع الجولان، احتل أعلى درجة في سلّم أولوياته، لكان الأسد قد انتهز مثل هذه الفرصة.

ولم يحتج ذلك الطرح إلى مزيد من الدلائل، في المرحلة إياها، فقد تزايد التدخل السوري، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، وعلى نحو عميق في الأزمة

اللبنانية منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٥، نهاية الاجتياح الإسرائيلي وخروج القوات الإسرائيلية إلى الحزام الأمني في جنوب لبنان، الأمر الذي يستنزف طاقات عسكرية وسياسية سورية كبيرة، وكانت المشاكل الداخلية، التي أرّقت الأسد، تحتل هي الأخرى، جزءاً يسيراً من أولويات تلك المرحلة، فوضع الجولان أصبح مضموناً ما دام الوضع اللبناني قد وفّر له ساحة مناسبة لخوض الصراع على الجولان منها. بيد إن استمرار تداعي المشاكل الداخلية أوصل الوضع الداخلي في سوريا إلى أزمة عميقة في بداية الثمانينات، ولم تنته تلك الأزمة إلا بعد أن تم حسم الوضع في مدينة حماة، وخروج منظمة التحرير الفلسطينية من طرابلس، ثم جاءت بعد ذلك مسألة مرض الرئيس الأسد، والأزمة الاقتصادية الصعبة في نهاية تلك السنوات. وبين هذا وذاك، بدأ شقيق الأسد (رفعت) يخوض صراعاً على وراثة السلطة، وجاء بعد ذلك، موت نجله الأكبر (باسل) الذي أعده لخلافته في السلطة.

تبددت أوهام "التوازن الاستراتيجي" مع إسرائيل في منتصف سنوات تلك الفترة، ١٩٨٥ ـ ١٩٩٥، عندما تراجع الاتحاد السوفياتي عن دعمه اللامحدود لسياسة التوازن السورية، وحين قيل لهم (للسوريين) بألا يبالغوا في زرع الأوهام حول الخيار العسكري، وإن عليهم أن يسددوا ديونهم المتراكمة بالعملة الصعبة.

وما يجدر ذكره، على الصعيد نفسه، أن العراق كان منهمكاً في حربه مع إيران، ولم يعد في إمكان السوريين حينها، أن يعلقوا آمالاً على إمكان توفير العراقيين أي جهد من قوتهم العسكرية للجبهة الشرقية، فقد بدا واضحاً للسوريين، في ضوء ذلك، أن المخطط الاستراتيجي لتطوير قدرة وجاهزية سوريا العسكرية إزاء الجولان، لن يخرج إلى حيّز التنفيذ. انشغلت سوريا بعد ذلك، في بداية عام ١٩٩١، شأنها شأن كل دول المنطقة بالعدو الذي لا تقل خطورته عن خطورة إسرائيل ـ عراق صدام، ومؤتمر مدريد، كما هو معروف، ما أفسح المجال أمامها لمعالجة موضوع الجولان في سياق التسوية السياسية المطروحة.

- ٣ -

عززت أبحاث المؤرخين والخبراء، وخصوصاً أولئك الذين كتبوا سيرة حياة الأسد، موشيه ماعوز وباتريك سيل، ما ذهبت إليه من أن الرئيس الأسد نجح في تحقيق "التوازن الاستراتيجي" من وجهة نظره، كما توصل إلى ذلك المؤرخان المذكوران، خلال الجهود التي بذلها عام ١٩٨٨، عندما كانت سوريا تعيش أوج قوتها العسكرية، وحينما لم يكن واضحاً بالنسبة إليها التحول الكبير في موقف الإتحاد السوفياتي، إزاء سياستها.

فقد أورد موشيه ماعوز في كتابه (الأسد، أبو الهول دمشق، ص١٩٦) بعدما استعرض القدرات العسكرية التي يمتلكها الأسد في خياره العسكري: والسيناريو الذي من الممكن للأسد استخدامه، باعتباره سياسياً بارد الأعصاب، واقعياً وحذراً، من أجل تجنب اختيار الهجوم العسكري في هضبة الجولان في المستقبل المنظور، لئلا يسفر ذلك الهجوم، عن خسائر عسكرية واقتصادية وفقدان المزيد من الأراضي، الأمر الذي من شأنه أن يعرض نظام حكمه للمخاطر في نهاية الأمر.

ولهذا السبب، واصل الأسد استخدام الجولان في الصراع مع إسرائيل، كإحدى الوسائل التي تساهم في توطيد دعائم نظام حكمه في الداخل، وواصل في الوقت نفسه، بذل جهوده من أجل تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي مكانة سوريا في المنطقة.

ويورد باتريك سيل في كتابه أيضاً (الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، ص٤٧٨): "فشلت جميع محاولات الأسد، لمنع محاولات الولايات المتحدة وإسرائيل لتحييد مصر الدولة العربية القوية، وبالتالي عزلها عن محيطها العربي، وفشل أيضاً في تحقيق رغباته في إخراج إسرائيل من المناطق العربية المحتلة وحتى السورية منها، وظلت القضية الفلسطينية من دون حل".

ويضيف باتريك سيل في صفحات سابقة (٤٤٧): "يُعد نظام حكم الأسد، نظاماً فردياً خالصاً، فهو يدير كل شيء بنفسه، وما يتعلق بالشؤون الخارجية

والأمنية في المقام الأول، وخلافاً لبعض الزعماء الذين هم في وضع أقوى من وضعه، والذين يتغاضون في كثير من الأحيان عن أخطائهم، لا يستطيع الأسد أن يسمح لنفسه مجرد ارتكاب خطأ بسيط، ففي كل خطوة، يقدم عليها، يقيس بنفسه الخطأ الذي من الممكن أن يضعه خارج اللعبة، وهذا ما تمناه كثير من أعدائه على الدوام".

- ٤ -

لماذا بالغنا بأولوية "وليس بأهمية" الجولان ومكانتها في استراتيجية الأسد طوال تلك الفترة؟

لأننا شاهدنا حجم بناء القوة العسكرية الشاملة والمتوالية، خلال جزء من تلك الفترة المذكورة، وما تعودنا قوله إزاء ذلك. فقد وصلت عملية بناء القوة العسكرية للجيش السوري أوجها، على صعيد وحداته القتالية العسكرية، والأسلحة الأساسية، والأحجام العددية التي لم تسقطها إسرائيل من حسبانها، وخصوصاً بعض الأنواع المحددة من الأسلحة الأساسية التي تفوقت عما لدى الجيش الإسرائيلي من ناحية العدة والعدد.

تابعت إسرائيل عن كثب وعلى نحو مستمر، عملية بناء القوة العسكرية السورية، وخصوصاً في الفترة التي شعرت بها بمخاطر المناورات ذات الطابع الهجومي التي يقوم بها الجيش السوري، والتي دللت على أن هدفها هو الجولان.

ويمكن القول، إضافة إلى ذلك، إن الإسرائيليين شعروا بردود فعل هجومية لدى السوريين، في مناسبتين، الأولى عندما قررت إسرائيل ضم الجولان، والأخرى، حينما اعترض الطيران الحربي الإسرائيلي طائرة مدنية كانت تحمل على متنها أعضاء من القيادة السورية (انظر، الفصول ٩ ـ ١٠ من كتاب ماعوز).

إلى ذلك، لم تتوقف سوريا عن محاولاتها لتشكيل جبهة عربية حولها، استمراراً لسعيها لتحرير المناطق المحتلة، بعد العبر التي استخلصتها من الحرب المشتركة مع أنور السادات عام ١٩٧٣، وخصوصاً العبر التي مست كبرياء الأسد، وكانت الجبهة الشرقية ثمرة الجهود السورية في تلك الفترة التي استخدمتها كأداة لتوحيد العالم العربي ضد اتفاق التسوية مع مصر.

وبذلت سوريا جهوداً مضاعفة من أجل بلوغ هدف التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل، بمساعدة الاتحاد السوفياتي، بعدما يئست من جهودها على صعيد تفعيل الجبهة الشرقية (يقول، مصطفى طلاس في كتابه حول العبر المستخلصة من الاجتياح الإسرائيلي للبنان، عام ١٩٨٣) إن التوازن الاستراتيجي وحده الذي يمكن سوريا من الوقوف في وجه الأطماع الإسرائيلية في لبنان)، وذلك ما يقوله ماعوز في كتابه أيضاً.

لقد ارتكبت إسرائيل خطأ كبيراً في تقديراتها في شأن المخاوف السورية من قيام إسرائيل بهجوم عسكري في ضوء ما نشر حول ذلك من معلومات كاذبة عرفت بقضية "يهودا غيل".

ويرى مراقبون أجانب، كباتريك سيل، ويحيى سدوفسكي، وماعوز، وآخرين أن الجهود العسكرية السورية كانت ضرورية لدفاع سوريا عن نفسها في مواجهة التهديدات الإسرائيلية، رغم أن جميع هؤلاء باستثناء ماعوز - الذين لم يكونوا من مؤيدي السياسات الإسرائيلية، حاولوا أن يعرضوا وجهات نظرهم حول الرؤية السورية لمقولة "التوازن الاستراتيجي" بصورة معتدلة، بينما فسرت إسرائيل ذلك، على أنه تعبير لمفهوم هجومي على المستوى العسكري يهدف إلى إستعادة الجولان من أيدي الإسرائيليين.

فهل يمكننا الاستنتاج مما ورد أعلاه، أن الجولان أصبح بالنسبة إلى سوريا هدفاً غير قابل للتحقيق؟ أم أن السوريين سيكونون على استعداد لتقديم التنازلات في الجولان؟

الجواب: لا،لا، لن يكون هناك أي مقدار من التنازل مهما صغر حجمه، من

جانب السوريين، من دون مقابل مناسب وكامل.

وربما يمكن أن نتساءل أيضاً: إذا كان المطلب السوري (العودة إلى حدود الرابع من حزيران)، والذي من المحتمل أن رابين وافق على بحثه من خلال إمكانية العودة إلى خطوط الهدنة بدلاً من الحدود الدولية، لا يفتح مدخلاً لتغيير الحدود المتصلة بالمواضيع الحيوية المشتركة للجانبين؟.

-٥-

تضع العملية السلمية الجارية هذه الأيام، سوريا أمام مشاكل ترتقي إلى مستوى أهمية الجولان نفسها من حيث الأولويات لأسباب عدة أهمها:

١ - لئلا تنتهي العملية السلمية من دون حسم مستقبل الجولان، ومن البديهي عملياً ألا تنتهي عملية السلام دون سلام مع سوريا.

٢ - لئلا تنجح سوريا، بسبب عزلتها السياسية، من تحقيق جميع الأهداف التي وضعتها نصب أعينها، في ما يتصل بالتسوية في موضوع الجولان.

٣ - لئلا تضطر سوريا أن تحارب وحدها، من أجل استعادة الجولان، وهذا كما هو معروف، بحسب التقديرات الصحيحة، أنه خيار تجد سوريا نفسها مستعدة لاختياره، إذا كان الأمر يتعلق بالخيار الأخير.

إذا كان الأمر كذلك، ما الذي آخرّ المساعي السورية لتحقيق السلام في تلك الفترة المذكورة؟ الأمر يتعلق، بحسب اعتقادي، بالعديد من العقبات الجدية المعروفة على الأغلب، رغم أننا [الإسرائيليين] لا نعرفها جيداً، ويأتي في المقام الأول، ذلك الاعتبار الأعلى لأنظمة دول الشرق الأوسط العربي، كما هو مألوف لدى البحاثة والمؤرخين، والذي يتركز على ضرورة استمرار أنظمة حكمها، ويمكن القول في هذا الأمر، إن الأسد، أكثر حذراً من أن يقدم على محاولة استعادة الجولان بمفرده في عملية عسكرية، قد يترتب عنها هزيمة جديدة من شأنها أن تعرض نظام حكمه للخطر، في حال عدم استطاعته تحقيق ذلك.

وما يمكن أخذه في الحسبان على صعيد تصور الأسد لما يتعلق باستمرار نظام حكمه، إنه يشبه ذلك الذي كان قائماً لدى الزعيم الكوري الشمالي، كيم ايل سونغ، بمعنى أنه يستند إلى قاعدة تراتبية طائفية.

فالسقطات السياسية أو العسكرية، وحتى مجرد التراخي في استعداده الدائم وحذره المتميز، من شأنها أن تعرض استقرار نظام حكم الرئيس الأسد، الحريص على استمراره، وخصوصاً أنه انهمك في السنوات الأخيرة، في تهيئة مسألة وراثته في السلطة، وهذا الحرص نفسه ينطبق على مسألة التوصل إلى تسوية سلمية من دون أي تنازل يظهر بأنه على حساب سوريا أو مصالحها.

ثالثاً: الأسد، في جوهره، زعيم برجماتي، لكنه تشكل على خلفية نظرية بعثية وناصرية، نشأ وترعرع في أحضانها، وهو يشبه عبد الناصر من حيث نظرته الأساسية إلى مشاكل المنطقة، ومن الصعب جداً عليه، بصورة مبدئية وحتى شخصية، أن يرى نفسه يصافح رئيس وزراء إسرائيل.

وهو يعتقد من منطلق قومي عربي، ووطني سوري، أن المستقبل للأمة العربية في شكل عام، وأن إسرائيل ما هي إلا ظاهرة عابرة، ولا يزال هذا الاعتقاد يشكل أساساً صلباً لعالم الأسد الروحي، ورغم برجماتيته العالية، وذكائه المفرط، فإنه لا يمتلك المرونة التي اتسم بها زعماء مثل السادات والحسين وحتى صدام حسين.

رابعاً: سيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، على الأسد، إذا كان عالمه الروحي الصلد كما أصفه هنا، أن يرى مدينة دمشق تعج بالسياح الإسرائيليين، حتى في حالة السلم البارد، إن لم أكن مخطئاً. ويجدر بنا أن نضيف إلى ذلك كله، حقيقة أن الأسد أفلح في تثبيت دعائم حكمه طوال الوقت حتى من دون الجولان.

مثل هذه العقبات، لا تزال تؤثر في سوريا اليوم أيضاً، وينبغي أن نأخذ في الحسبان، أن تلك العقبات تشكل أساساً يجعل الأسد لا يتلهف كثيراً في توجهاته في المرحلة الحالية، عندما يتعلق الأمر بمفاوضات التسوية، خلافاً

للفترات السابقة التي ارتقت بها مسألة الجولان سلّم أولوياته لأسباب مختلفة، جعلته يتخذ الموقف نفسه غير المتسرع.

وهناك مفهوم آخر، كما هو معروف، تكيف الأسد، على أساسه، ذهنياً ونفسياً، في سعيه للتوصل إلى تسوية مع إسرائيل، سمعته منذ مدة من أحد المحللين السياسيين، وأورده حسب نصه:

١ ـ أصيب الأسد، بخيبة أمل كبيرة، من الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٧، واستعد حينها لاستحقاقات التسوية، ولذلك اشترك فى مؤتمر مدريد، غير ان المفاوضات التى أعقبت ذلك المؤتمر،تحولت بحسب وجهة نظر السوريين، إلى مناورات لكسب الوقت قامت بها حكومة اسحق شامير، والتى حالت دون استمرارها، ورأى الأسد فى ذلك، دليلاً على عدم جدية إسرائيل فى المفاوضات.

٢ ـ أصبح الأسد يرى النور فى نهاية النفق، بعد وصول اسحق رابين للسلطة، واعتبر الاقتراحات التى نقلت اليه فى نهاية عام ١٩٩٣، مطمئنة، وخصوصاً حين استعد رابين على اساسها لبحث امكان اعادة الجولان مقابل عمق السلام، ولهذا السبب ايضا، شجع الأسد استمرار العملية السلمية.

٣ ـ توقفت المفاوضات عام ١٩٩٤، بعدما تم التوقيع على مبادئ أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتسارع العملية السلمية مع الفلسطينيين، رأى الأسد فى ذلك مؤامرة تهدف إلى عزل سوريا، وعلقت بالتالي المفاوضات على هذا الأساس.

٤ ـ تجددت المفاوضات عام ١٩٩٤، وقام وارن كريستوفر بجولاته المكوكية بين تل أبيب ـ ودمشق. وفى أوج ذلك، نقل إلى الاسد الاقتراح المنسوب لرابين حول استعداده لبحث انسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران، رغم ان الأسد قد علم بذلك مسبقا فى شهر أيار / مايو من العام نفسه، إلا أنه لم يأخذ ذلك على محمل الجد، خشية ان يكون الأمر، يتعلق بمناورة إسرائيلية جديدة.

٥ - ثم توقفت المفاوضات مرة أخرى، عندما تم التوقيع على اتفاق سلام منفرد مع الأردن، حين رأى الأسد، في ذلك مؤامرة أخرى تهدف إلى تطويقه وبالتالي عزله، بمعنى ان إسرائيل تستخدم أسلوباً تفاوضياً خلال عملية التسوية، من اجل التغطية على المفاوضات المنفردة، بغية التوقيع على اتفاقيات مع شركائه (العرب) وتأخير المفاوضات على المسار السوري، في الوقت نفسه.

٦ - أدى مقتل رابين إلى خلق حال من الهرولة باتجاه السلام بالنسبة إلى بيريز، حيث وقف فى اوجها هو وكريستوفر امام وسائل الاعلام متجاهلين ثقافة المساومة الشرق اوسطية، معلنين انه ينبغى انهاء المفاوضات على المسار السورى بالسرعة الممكنة، قبل اقتراب موعد الانتخابات فى البلدين (إسرائيل و اميركا). وشرع الجانبان على اثر ذلك، في اجراء المفاوضات فى واى ريفر ورأى الأسد، بحسب هذه الرواية، نفسه يقف فى حديقة البيت الابيض .

٧ - توقفت المحادثات مرة أخرى فى نهاية شباط / فبراير ١٩٩٦، بعد موجة التفجيرات التى نفذتها حماس ضد الحافلات الإسرائيلية، وعندما رفضت سوريا طلب إسرائيل ادانة تلك العمليات، اوقفت إسرائيل من جانبها المحادثات، وفي ضوء الأيام القليلة المتبقية لبيريز فى السلطة حينها .

والسؤال بعد هذا الوصف : هل كان الأسد مستعداً على اساس ما تقدم، للتوصل إلى سلام كامل مع إسرائيل، أم أن إسرائيل كانت تتلاعب به من دون توقف ؟ لكن الأمر الأكثر دقة من هذا الوصف هو ذلك النهج، ثقيل الوطأة، البطيء والحذر جدا، الذي يتعاطى به الأسد مع مسار التسوية، اضافة إلى تلك العوائق التي تثقل عليه كاهله فى سعيه للتوصل إلى تسوية مع إسرائيل .

المؤرخون والبحاثة هم وحدهم الذين سيحكمون على صحة ذلك او العكس، فالمفاوضات المتأنية التي تأخذ فى حساباتها مصاعب ومحاذير وشخصية الأسد الاستثنائية، هي وحدها، بحسب وجهة نظري، الكفيلة بالتوصل مستقبلاً لاتفاق سلام مع سوريا، شريطة ألا تتعرض العملية السلمية لمخاطر التدهور مرة أخرى.

الفصل الرابع

مواقف وتحولات في سوريا
المقولة السورية إزاء المناطق المحتلة

يوسي أولمرت

- ١ -

بلورت سوريا نظرية قومية على خلفية المرتكزات الإيديولوجية لحزب البعث الذي يحكم سوريا منذ ستة وثلاثين سنة، وتتصل هذه النظرية، مثلها مثل إيديولوجية الحزب، بمفاهيم الإيديولوجية القومية العربية، وتعاليمها الكلاسيكية، حسبما وضعها مؤسسا البعث، عفلق والبيطار، في مطلع سنوات الأربعينات من القرن الماضي.

استمرت السلطة والحزب رغم التجاذبات التي مر بها الحزب، (نزعته اليسارية (البعث الجديد) والحركة الاصلاحية التي قام بها الأسد)، بوصف نفسيهما من خلال استخدام مصطلحات قومية عربية خالصة (الإرادة والتصميم على تحقيق الوحدة العربية) ومناهضة الامبريالية الغربية وحليفتها الصهيونية (إسرائيل). ويحرص النظام السوري أيضاً على أن يسبغ على سياساته الخارجية تعابير إيديولوجية، فهو يفعل ذلك، بحسب وجهة نظري، في شكل مقصود. وقد أختلف مع بعض المؤرخين على هذا الصعيد، بمن فيهم، موري، ورابي، وموشيه ماعوز، الذين يبالغون في وصف النظام السوري بعامة

والأسد على وجه الخصوص، كبرجماتيين، ووصلت مبالغتهم في بعض الأحيان حد التشويه بقصد الإساءة والانتقاص من إيديولوجية حزب البعث.

ومن طبيعة الأشياء لأي زعيم برجماتي، أن يعطي أهمية لمستوى ما من البرجماتية، مقابل الأبعاد الإيديولوجية، فالأسد من وجهة نظري زعيم تكتيكي برجماتي يمارس ذلك في إطار إيديولوجي ثابت، دون أن يبرز أي تناقض بينهما. ولهذا السبب، نرى العامل الإيديولوجي يحتل مكانة مهمة في تكوين السياسات الخارجية السورية.

- ٢ -

يجدر بنا في مستهل هذا البحث، أن نورد مقطعاً مألوفاً من الجريدة الرسمية السورية (تشرين) في عددها الصادر في ٢٢ شباط / نوفمبر ١٩٧٦ جاء فيه: «إن للجغرافيا السياسية أهمية قصوى في تشكيل ظاهرة الوعي القومي العربي لدى الشعب السوري، فمن هذا البلد الصامد، اقتطعوا جزءها الجنوبي (فلسطين) وكذلك انتزعوا منها لواء الاسكندرون، وأخذوا منها لبنان، وقيدوها في اتفاقيات سايكس - بيكو».

ويكتسب هذا المقطع أهمية، لأن كاتبه (شوقي خير الله) أحد منظري الحزب القومي السوري الاجتماعي الذي تزعمه أنطون سعادة، ولكون هذا الحزب يعد الخصم العنيد لحزب البعث أول من بشر بافكار القومية العربية الخالصة، خلافاً للحزب القومي السوري الذي اقتصرت نظريته على الأفكار القومية السورية التي دعت إلى إقامة «سوريا الكبرى».

ويعد خير الله من الأشخاص العمليين، الذين شاركوا في محاولة الحزب الانقلابية في لبنان في ١١تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦١، فعلى خلفية أفكاره من الممكن أن نفهم مصطلحات (كالجغرافيا السياسية) التي ميزت سعادة وحزبه.

لم يأت خير الله على ذكر الجولان في كتاباته قياساً إلى المناطق الأخرى التي تتشكل منها «سوريا الكبرى»، ومن الواضح أن خير الله يقصد من وراء ذلك، أن الجولان هي جزء لا يتجزأ من فلسطين.

وقبل سنتين مما نشر، جاء في جريدة «تشرين»، ما قيل على لسان حافظ الأسد في خطاب له بمناسبة عيد الثورة: «إن فلسطين جميعها جزء لا يتجزأ من سوريا، إنها الجزء الجنوبي من سوريا». فمثل هذه الأقوال التي تضج بها وسائل الإعلام والخطاب السياسي السوري، تشير إلى مقولة الأمة السورية التي على أساسها اكتسبت سوريا مكانة مهمة في تشكل الفكرة القومية العربية.

وترى سوريا في نفسها، بالطبع، حسب المقولات الإقليمية «سوريا الكبرى» و«الهلال الخصيب» ليست مسؤولة عن المصالح القطرية السورية الضيقة، وتلك الأقاليم الذي تم اقتطاعها عنها فحسب، وإنما عن المصالح العليا للأمة العربية.

سارت علاقات سوريا بمنظمة التحرير، على سبيل المثال، على القاعدة نفسها، رغم الخلاف الذي نشب بينهما على خلفية القرار الوطني المستقل، بمعنى: إلى أي مدى يسع المنظمة أن تقرر استراتيجيتها بمفردها، في ما يتعلق بالصراع مع إسرائيل، وأي من الوسائل مسموح استخدامها لحل الصراع، وهل الأمر يتعلق بالقرار الفلسطيني، أم القرار العربي الأشمل الذي اختلفت على أساسه سوريا مع المنظمة. واحتدم الجدل بينهما حول الخيارات السياسية التي اختارتها المنظمة أيضاً، فسوريا، على سبيل الحصر لا المثال، لم تعترف بالدولة الفلسطينية التي أعلن عنها اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٨٨، ولم يؤيد السوريون اتفاق أوسلو أيضاً.

ونجد في ما يقوله الصحافي المصري المعروف محمد حسنين هيكل تفسيراً واضحاً للموقف السوري إزاء ذلك، كما جاء على لسان الأسد خلال أحدى اللقاءات التي أجراها هيكل معه: رأت مصر في وجود إسرائيل مثابة حاجز

يفصل الجزء الآسيوي من الأمة العربية عن جزئها الأفريقي، ما يحول دون تحقيق وحدة الأمة العربية جغرافياً، بينما نظرت سوريا إلى وجود إسرائيل، من زاوية مختلفة. ذلك أن هذا الوجود يمثل قطعاً إقليمياً بين أجزاء سوريا الممتدة من جبال طورس شمالاً وحتى تخوم سيناء جنوباً.

موضوع الاسكندرون الذي تم اقتطاعه عن سوريا قبل ستين سنة، والذي لا يزال يمثل عاملاً أساسياً للنزاعات المستمرة بين سوريا وتركيا حتى أيامنا هذه، ورد كثيراً في كتابات خير الله، إضافة إلى لبنان، الذي يعد بحسب الكاتب، جزءاً أصيلاً من سوريا. ومن الجدير بالذكر، في هذا الإطار، أن سوريا لم تقم علاقات ديبلوماسية مع لبنان حتى أنها لا تعترف بلبنان بصفة كونه كياناً سياسياً، وإنما لكونه وجد «كامر واقع».

وينطبق مثل هذا الأمر بالنسبة إلى سوريا على الأردن، عندما تسود علاقات التوتر بينهما، إذ اعتبرت سوريا الأردن، أبان أحداث أيلول / سبتمبر عام ١٩٧٠، كياناً ملكياً وليس نظاماً شرعياً.

ويتضح مما ورد ذكره آنفاً، أن سوريا ترى نفسها دولة محاطة ومطوقة باتفاقيات سياسية للشرق الأوسط الجديد، ولذلك فإنها ترى أن لها دوراً إقليمياً وقومياً (عربياً)، خلافاً للاعتقاد السائد أن المشكلة الوحيدة والجوهرية في نزاعها مع إسرائيل تتركز على هضبة الجولان، فإذا ما تسنى حل هذه المشكلة، فإن الصراع سينتهي بينهما، رغم أن سوريا لم تستبعد الجولان عن بقية قضاياها المركزية.

ومن أجل أن أقدم حجتي حول ذلك، أود أن أعتمد على سجلات المفاوضات التي جرت طوال السنوات السبع، بين سوريا وإسرائيل، بمساعدة الوسطاء الأميركيين في عهدي الرئيسين بوش وكلينتون، سواء أكانت تلك المفاوضات الأولى التي جرت في مدريد أو تلك التي جرت في واشنطن بعد ذلك.

فقد قال لنا السوريون في مرات لا تعد ولا تحصى خلال تلك المفاوضات، إن الشرط المركزي السوري للتوصل على أساسه إلى تسوية مع إسرائيل هو

الإنسحاب الكامل إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، لكن السوريين كانوا يمارسون عملياً خلاف ذلك، فهم كانوا يجدون في كل مرة، من الصعوبة في مكان، أن يتحرروا من العلاقة القائمة بين الجولان وبقية المناطق المحتلة في فلسطين ولبنان. أمل الإسرائيليون، في أعقاب اتفاق أوسلو، وبعد أن اختار الفلسطينيون، مساراً خاصاً بهم، أن يكون من السهولة على السوريين السعي للتوصل إلى اتفاقية Packwagedeal وهي الإتفاقية التي تتضمن تسوية شاملة، وبالتالي إلى تسوية مع إسرائيل، وتعزز هذا الأمل لدى الإسرائيليين، بعد أن ألمح رابين للأسد بواسطة الرئيس كلينتون، استعداد إسرائيل للانسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧، في مقابل موافقة سوريا على ترتيبات أمنية مناسبة. غير أن آمال الإسرائيليين تحطمت على حقيقة رفض الأسد لكل تلك المبادرات، وظل الأسد متمسكاً، رغم ذلك بثوابته الإيديولوجية، وبالدور السوري في الصراع العربي - الإسرائيلي، وضرورة أن تظهر سوريا، وكأنها تغلب المصالح القومية العربية على مصالحها الخاصة.

بدد الأسد بذلك التفاؤل الذي لف الكثير من الإسرائيليين، وحتى كاتب هذه الأسطر الذي يعد أكثرهم تفاؤلاً.

ومن الجدير بالذكر، في الإطار نفسه، أن طاقم المفاوضات الذي عينه بيريز والذي ترأسه أوري سافير، وضع في اعتباره إمكان التوصل إلى نهاية للمفاوضات مع سوريا، وأن اتفاقية السلام مع سوريا ستكون آخر اتفاقية سلام بين إسرائيل والعرب، وسيقف جميع الزعماء العرب في حال تحقيق مثل ذلك إلى جانب الأسد في حديقة البيت الأبيض الأميركي.

يستنتج مما سبق ذكره، أن سوريا الأسد تريد الجولان، وتريد لبنان، وتريد أن تكون شريكاً قوياً في حل القضية الفلسطينية، وتريد في نهاية المطاف اعترافاً صريحاً وواضحاً بمكانتها ودورها، كدولة تمثل قلب الأمة العربية، وكل ذلك يتأتى عن النظرية القائلة إن سوريا فقدت أجزاء كبيرة منها، وليس الجولان فحسب، وإن الجولان في حد ذاته، لا يشكل المفتاح الوحيد للسلام الشامل والنهائي بين إسرائيل وسوريا.

الفصـــــل الخامس

جـوانب اسـتراتيـجيـة سـيـاسـيـة وإعـلاميـة سـوريـة

إيال زيسر

-١-

استمعت قبل يومين من انعقاد اجتماع لمعهد ترومان للدراسات، إلى نشرة إخبارية بثها راديو دمشق، وكانت النشرة تلك روتينية في يوم روتيني، تضمنت تقريراً حول زيارة وزير خارجية الصين الشعبية لسوريا، وآخر حول اجتماع هامشي لاتحاد الأدباء السوريين في احدى مدن سوريا الشمالية، وقد أتت نشرة الأخبار على ذكر هضبة الجولان أكثر من إحدى عشرة مرة.

وركز التقرير الآخر على موقف الأدباء الثابت إلى جانب الأسد في نضاله من أجل استعادة الجولان، وأذيع بعد نشرة الأخبار مباشرة، زاوية تسمى «أسماء في الأخبار» خصصت لموضوع الجولان، وأهميته الاستراتيجية، وأوردت الزاوية الإخبارية تلك، تفاصيل كثيرة عن تاريخ الهضبة وجغرافيتها.

لم أفاجأ من حجم البرامج المكرسة لموضوع الجولان في الإعلام السوري، لكوني أتابع يومياً الصحافة ووسائل الإعلام السورية الأخرى، التي تكرس ما نسبته ٩٥ في المئة من موادها الإعلامية لموضوع الصراع مع إسرائيل، والصراع العربي ـ الإسرائيلي بشكل عام، ومسار التسوية، وفي القلب من ذلك

موضوع الجولان.

إنني أميل رغم ذلك كله، إلى التقدير الكامل أن الجولان لا يحتل رأس سلّم الأولويات السورية، لكنه يشكل قضية مهمة مركزية في الواقع السياسي السوري الراهن، فالجولان يمثل جرحاً مفتوحاً بالنسبة إلى السوريين، وعلينا أن ندرك أن ذلك يشكل نقطة الإنطلاق في كل مفاوضات تجري مع إسرائيل.

ورغم أن الجولان قضية سوريا المهمة والمركزية، لكنها ليست كل شيء، لا في الحرب أو السلام. ومن غير الممكن في الوقت نفسه، التوصل إلى تسوية مع السوريين من دون الانسحاب الكامل من الجولان، ومع ذلك، فقد بات واضحاً اليوم قبل غدٍ، أن الحل لموضوع الجولان لن يفضي بالضرورة إلى انطلاقة في المواضيع الأخرى. والجولان احدى القضايا المركزية السورية والضرورية وهو مفتاح الحل، لكنه ليس القضية الوحيدة بالنسبة إلى سوريا، وليست قضيته قضية متصلة باحتمالات نشوب الحرب، فالسوريون يريدون استعادة الجولان، إلا أن لديهم مصالح أخرى أيضاً، مثل توطيد دعائم نظام الحكم، ومصالح أمنية أخرى تدفع موضوع الجولان جانباً في بعض الأحيان.

ومن تحدوه الرغبة لفهم أهمية الجولان، بالنسبة إلى السوريين، عليه أن يعود إلى ظروف حرب عام ١٩٦٧، تلك الحرب التي نفهمها بشكل واضح، ويفهمها السوريون على نحو مختلف تماماً. والسؤال هنا لا يتركز على مدى صحة تقويم هذا الطرف أو ذاك، لظروف الحرب نفسها. فقد تطرق الصحافي، باتريك سيل، مؤخراً إلى المقابلة التي أجراها الصحافي الإسرائيلي، رامي طال، مع موشيه دايان، قبل عشرين سنة، والتي نشرتها الصحافة الإسرائيلية، في آذار / مارس من عام ١٩٨٧: «كان خطأ استراتيجياً أن نحتل الجولان، ولم يكن من الضروري أن نفعل ذلك، فنحن في الأساس قررنا مهاجمة السوريين فقط».

وتشكل وجهة النظر هذه الواردة في مقابلة دايان، التي يذكرها باتريك سيل، إحدى القضايا السارّة التي توصل إليها، لأنها تمثل من وجهة نظره،

شهادة على وجود من يتبنى وجهة النظر السورية في إسرائيل، بغض النظر عن صحة ما جاء على لسان دايان تاريخياً.

فقد اعتبر السوريون، حرب الأيام الستة (حرب حزيران) حرباً عدوانية إسرائيلية، فظة ومنحطة، شنتها إسرائيل متعمدة وعن سبق إصرار ضد دولة ارتكبت بعض الأخطاء هنا وهناك، لكنها لم ترغب في نشوب تلك الحرب، ولم تستعد لها على الأقل.

ينبغي علينا إذن، أن نفهم ماذا تعني حرب الأيام الستة بالنسبة إلى الأسد، وخصوصاً أنها واكبت خطواته الأولى كسياسي وعسكري، ولكونه تسلّم منصب وزير الدفاع قبل شهرين من نشوبها، وشكلت الانطباع الأول في وعي الأسد، ابن السابعة والثلاثين في ذلك الوقت، وكانت تمثل التجربة السياسية الإقليمية والدولية الأولى بالنسبة إليه أيضاً.

وما يقوله باتريك سيل في هذا الصدد: «من الصعب جداً التقليل من أهمية اللحظة التي رأى الأسد خلالها بلاده على حافة الانهيار، وليس هناك أدنى شك في أن تلك الهزيمة قد شكلت نقطة انعطاف حادة وحاسمة في حياة الأسد، وسرّعت من نضوجه السياسي، وخلقت لديه حوافز كبيرة لتسلم زمام الأمور في سوريا». ويضيف سيل قائلاً: «أصبح الدافع لدى الأسد، في أعقاب حرب الأيام الستة (حرب حزيران) أن يناضل في سبيل الفكرة التي استحوذت على عقله والتي طالما تاق إلى تحقيقها، وهي محو وصمة الهزيمة التي مست به عميقاً على نحو شخصي، وارجاع ثقة جيشه بنفسه، واستعادة الأرض المحتلة، وأن يظهر للعالم أن العرب قادرون على انتزاع احترام العالم إذا ما أتيحت لهم الفرص».

ويقول غالب كزولي في كتابه "الأسد، قائد وأمة"، الذي نشر في دمشق قبل سنتين: "مازالت سوريا تعيش بكاملها نكبة حزيران، وعندما تتحدث عن الجانب النفسي والعاطفي، فإن مثل ذلك يشكل موضوعاً مركزياً بالنسبة إلى السوريين جميعاً".

- ٢ -

ليست هذه هي أول مرة يطرح خلالها على بساط البحث في إسرائيل السؤال الكبير: لماذا يحتل الجولان مثل هذه الأهمية الكبرى بالنسبة إلى سوريا، طالما أنه لا يشكل إلا نسبة قليلة من مساحتها، وعددٍ ضئيلٍ من السكان قياساً بالعدد الإجمالي لسكان سوريا؟.

أتيحت لي بعض الفرص لمناقشة موضوع الجولان، مع بعض الأكاديميين السوريين الذين لا يعتبرون في عداد المؤيدين المعروفين للنظام السوري، أو في عداد المتطرفين من حيث وجهات نظرهم حيال إسرائيل، وتركزت وجهات نظرهم في كل مرة تطرح قضية الجولان على أن احتلاله مسألة مذلة بالنسبة إليهم وما أود قوله في الاطار نفسه: إنهم طرحوا القضية نفسها على النحو التالي: هل لكم أن تتنازلوا عن طبريا أو كريات شمونا ما دمتم تعتبرونها جزءاً من بلادكم، هكذا يرى الإنسان السوري قضية الجولان، وهكذا يفكر حيالها، فهذا الموضوع يغور عميقاً في اللاوعي السوري، ويتصل بكينونة سوريا وشرعيتها الدولية.

وينبغي علينا أن نتذكر أن السوريين خسروا الجولان في الحرب، بينما ينظرون إلى لواء الاسكندرون الواقع في شمال سوريا، بصفة كونه جزءاً من الوطن الأم، تم اقتطاعه من الانتداب الفرنسي وبالتالي ضمه إلى السيادة التركية عام ١٩٣٩، ومازالت ذكريات تلك الحادثة المؤلمة ماثلة أمام أعين السوريين، ومازالت مطالبتهم باستعادة هذا الإقليم قائمة، رغم أن هذا الموضوع أضحى مغلقاً منذ أن حصلت سوريا على استقلالها. فالأمر إذن مختلف بالنسبة إلى موضوع الجولان، ولكون الجولان قد خسروه أثناء الحرب، فإنه ما زال يشكل قضية خاصة للسوريين وليس لسواهم، من هذه الزاوية تنبع أهمية موضوع الجولان واختلافه عن بقية القضايا السورية الأخرى.

إن أهمية الجولان القصوى التي تحتل مكانة متميزة في الراهن السوري، لا تقتصر على الجانب العاطفي فحسب، وإنما تتعداه لتلامس جميع الجوانب

العملية. فلسوريا مصلحة أمنية بأن لا يتجاوز الحل الشامل موضوع الجولان، لأن كثيراً من المخاوف تستحوذ على السوريين جراء التهديدات الإسرائيلية، وينبغي علينا أن ندرك أن الإحساس أو الشعور بخطورة التهديدات الإسرائيلية، يحتل مكانه مهمة ومركزية في الفهم السوري، علاوة على تلك المخاوف الناشئة عن العلاقات مع الجارة الشمالية لسوريا (تركيا)، وتقودنا ردود الفعل السورية على تلك العلاقات إلى استنتاج أن أولئك الذين يتربعون على سدة الحكم في دمشق مصابون بالفصام.

حزب البعث الذي يمثل تعبيرا" عن القومية العربية العلمانية ، حزب عقلاني خلافا "للحركة الدينية الإسلامية الأصولية ، ورغم أن ممثلي هذا الحزب عقلانيون أيضا"،الا أنهم يفكرون بصورة غير عقلانية إزاء التهديدات الإسرائيلية لسوريا ، صحيح أن جزءاً من هذه التهديدات يستخدم لأغراض دعائية، لكن الإحساس بالخوف العميق مازال يستحوذ على السوريين، ولذلك فإنه من المهم بالنسبة إليهم أن يتم إبعاد المدافع الإسرائيلية عن دمشق قدر الإمكان.

ويحمل موضوع الجولان، جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية أيضاً، وقد شكل اتفاق كامب ديفيد، كما هو معلوم، سابقة من غير الممكن تجاهلها بالنسبة إلى الأسد الذي رفض وعارض ذلك الاتفاق، لأنه لم يعيد سيناء بكاملها إلى السيادة المصرية. فمازالت سيناء خالية من القوات النظامية المصرية، ولا تزال السيادة المصرية عليها منقوصة، ولا تزال القوات الغربية ترابط على أرضها. لهذا السبب، لا يستطيع السوريون أن يقدموا التنازلات، ولهذا السبب أيضاً، لا يرون في سابقة تقرير حدود الهدنة لعام ١٩٤٩، كخط حدودي لترسيم الحدود حلاً مرضياً بالنسبة إليهم. فشخصية مثل الأسد، قاوم، طوال السنوات الماضية، بكل ما أوتي من قوة ذلك كله، لا يستطيع أن يوافق عليها أو حتى على مضمونها، ومن الصعب عليه بالطبع، أن يقبل حتى بأقل منها.

يضع النظام السوري حالياً مثلما وضع في الماضي، جملة من التوقعات أمام الجماهير السورية والعربية على السواء، لكل ما يتصل بالثمن الذي من الممكن أن تقبل به سوريا من إسرائيل، وهو استعادة الجولان بالكامل، مقابل موافقتها على بحث مسألة الحدود، بمعنى: أين يقع بالضبط خط الرابع من حزيران ١٩٦٧، لكنه رغم ذلك من الصعب جداً أن يتم تسويق أي اتفاق للشعب السوري لا يشمل الانسحاب الكامل إلى ذلك الخط.

- ٣ -

الأسد زعيم يسير مع التيار، وهو ليس زعيماً متسرعاً، وليس أول من يغامر، وهو ليس السادات ولا الملك حسين ولا عرفات أيضاً، وهو ليس حتى صدام حسين ولا معمر القذافي إلى آخر زعماء العرب الذين لم يسلموا بحقيقة التفاوض مع إسرائيل. ويمكنني الادعاء أيضاً: أن الأسد ليس زعيماً عظيماً كالسادات أو رابين، أو كما يصفه باتريك سيل: «إنه لا يشبه أياً منهم لكنه الأبقى».

يقدر الأسد، أنه ما لم يحقق اتفاقاً يؤمن له استعادة الجولان كاملاً، فإن الشعب السوري لن يقبل أي اتفاق غير ذلك. وهو يفتش في كل زاوية، هنا وهناك من أجل تحقيق مطامح شعبه، لكنه لا يبنى قصوراً في الهواء، وهو يقرأ بصورة حضارية المزاج الشعبي ويتصرف وفقاً لذلك.

والأسد يرى نفسه ملزماً باستعادة الجولان، كهدف مركزي مهم وضعه نصب عينيه، غير أنه لا يسعى لتحقيق ذلك بأي ثمن، وليس على حساب المصالح الوطنية السورية بعيدة المدى بالطبع.

وهناك من يدعي أن المصلحة المركزية للأسد، تتركز على استمرار نظام حكمه في البقاء، وفي حين قد يصح مثل هذا الادعاء، إلا أن الأسد معني بأن يخلد اسمه كزعيم عربي تاريخي.

قد يكون ضرباً من العبث استذكار حادثة سقوط حكومة الوحدة الوطنية في إسرائيل في آذار / مارس ١٩٩١، عندما قاد اسحق شامير تلك الحكومة إلى السقوط بسبب فقرة هنا، أو هناك، فقد بدا واضحاً حينها أن شامير يسعى لأن يتحول إلى مقاعد المعارضة، وإنني لا أعرف ماذا إذا كان شامير يتحدث باسم جميع نشطاء الليكود، والتيارات المختلفة داخل حكومته، لكنه من المؤكد بالنسبة إليه، أنه كان حريصاً على أن ينهي حياته السياسية من دون أن يحيد عن أي رؤية أو مبدأ من إيديولوجيته التي التزم بها طوال حياته.

أما بالنسبة إلى الأسد، فإذا ما وجهت الولايات المتحدة الأمريكية «مسدساً نحو رأسه» وأجبرته على أن يوقع اتفاق سلام، فإنه سيجد نفسه مضطراً لفعل ذلك، بدافع غريزة حب البقاء، ولكن هل هذا صحيح؟.

صحيح أن الأسد يرغب في البقاء، لكنه لديه المزيد من القضايا التي تشغله وتثقل كاهله بحيث تضعه هو ومعتقداته أمام الاختبار التاريخي.

- ٤ -

سؤال كبير يطرح نفسه: هل تم التعهد بإرجاع الجولان للأسد، في سياق المفاوضات للتوصل إلى تسوية مع إسرائيل؟ إذا كان الأمر كذلك، لماذا لم يغره ذلك، ولم يوقع حتى الآن على اتفاق سلام معنا؟.

قد يكون من المعقول أن نفترض نحن في إسرائيل أن السوريين قد افترضوا أيضاً، أنه تم التعهد بإرجاع الجولان لهم خلال المفاوضات. لكن مثل هذا الافتراض غير صحيح بكل بساطة. والصحيح، أن الفهم الضبابي الذي تشكل بيننا وبين السوريين هو الذي حكم هذه المعادلة على أساس إمكان الحديث مبدئياً حول موضوع الانسحاب من الجولان، ومن المستحيل الادعاء بصحة ذلك الافتراض (إرجاع الجولان)، لأن الأسد زعيم حذر بطبعه وبطيء الحركة، وشكاك. والقول من جهة أخرى، أن [وزير الخارجية الأميركي، وارن]

كريستوفر نقل إليه رسالة شفوية على لسان رابين، واعتبر أن الموضوع أصبح مغلقاً على هذا الأساس، في الوقت الذي لم يكن مغلقاً البتة.

وسؤال صعب آخر: ما الذي فهمه الأسد بالضبط من الرسائل التي نقلت إليه عبر الأمريكيين؟ ربما فهم حقيقة أنه سيحصل على الجولان، لكن زعيماً مثل الأسد سيجد نفسه مضطراً للإيفاء بالتزامات صعبة وكثيرة في مقابل السير قدماً في عملية التسوية، إضافة إلى هذا، ذلك الشرط الذي ارتبط بتعهد رابين القاضي بإخضاع مسألة عودة الجولان لنتائج الاستفتاء الشعبي الذي سيتم اجراؤه في إسرائيل، ويقدر الأسد جيداً أهمية الرأي العام الإسرائيلي، في ما يتعلق بموضوع الجولان، فغالبية الإسرائيليين لن تدعم اتفاقاً يقضي بإرجاع الجولان كاملاً، ولهذا السبب، من غير المنطقي الإدعاء أنهم (الإسرائيليون) قد اقترحوا إعادة الجولان، لأنه من غير الممكن ضمان مصادقة الاستفتاء على اتفاق يتضمن ذلك، فلا يبقى للأسد في مثل هذا الحالة إلا الصور التذكارية المشتركة مع رابين.

إلى هذه الأسئلة التي لا تزال تشغل بال الأسد والتي تتجاوز موضوع الجولان لتلامس الخريطة الجديدة للشرق الأوسط هناك رؤية الأسد لنفسه. فهو يرى إلى نفسه ليس كزعيماً وطني سوري فحسب، وإنما يرى في نفسه زعيماً قومياً عربياً. والسؤال من وجهة نظره: أي شرق أوسط سيتشكل على قاعدة الراهن مستقبلاً، وهل ستشمل خريطة الشرق الأوسط الجديد هضبة الجولان تحت السيادة السورية، أم أن الشرق الأوسط، سيتم التحكم به من بعد من قبل الإسرائيليين سياسياً واقتصادياً؟.

الخيار المطلوب والمرغوب بالنسبة إلى الأسد: أن يكون الشرق الأوسط محكوماً بموازين قوى متوازنة جداً، ما دامت المطامع الإسرائيلية لم تتغير في مضمونها، رغم استمرار عملية التسوية، فلا بد، من وجهة نظره، من بلورة قوة عربية وموحدة بقيادة سوريا في شكل أو بآخر، من شأنها أن تقف في وجه إسرائيل، وأن تكبح جماحها، وبالتالي لا تمكنها من أن تفعل ما يحلو لها في

المنطقة العربية، فإذا ما اضطرت سوريا إلى تأخير مسألة استعادة الجولان من أجل تحقيق ذلك الهدف، فأنها بالتأكيد ستفعل ذلك.

وما يجدر ذكره، هو أن لا جديد حول الطموح السوري لتحقيق ذلك الهدف، فقد تحدث الأسد حول ذلك أكثر من مرة، وقال إنه كان في وسع سوريا استعادة الجولان، لكنه من المستحيل عليه أن يفعل ذلك على حساب القضية الفلسطينية، بمعنى: «إن السياسات السورية تقوم على ثلاثة مداميك طائفية ووطنية وقومية».

فموضوع الجولان يؤلف جزءاً من هذه المداميك الثلاثة، ومصلحة استمرار بقاء النظام أحدها، بيد أن المدماك الثالث والأخير (القومي) يتجلى على نحو أكثر شمولاً بالنسبة إلى الأسد. ولهذه الأسباب، فإن الأسد لن يقدم على الانتحار السياسي، إذا ما أراد الحصول على هضبة الجولان في معزل عن المرتكزات السورية الثلاثة. فهو إضافة إلى كونه زعيماً حذراً وبرجماتياً فإنه لا يسعى إلى تحقيق هدف غير واقعي، فالجولان مازال الجرح النازف في الجسد السوري، ولا يزال يحمل أهمية مركزية، لكنها ليست استثنائية، لا في السلام ولا في الحرب، والجولان يشكل شرطاً ضرورياً، ولكنه ليس الوحيد، من أجل تحقيق السلام مع سوريا.

إن التنازل الإسرائيلي عن هضبة الجولان إلى السوريين، يكفي لفتح ثغرة في جدار المفاوضات بالنسبة إلى السوريين، فالسلام الشامل من وجهة نظرهم يجب أن يشمل بقية المرتكزات الأخرى حسبما عبر عنها رئيس الأركان السابق، حكمت الشهابي، في خطاب له بمناسبة يوم الجيش السوري، في الأول من آب / أغسطس ١٩٩٧: «هضبة الجولان أمانة في أعناق الجيش السوري حتى يوم تحريرها، ولكن ذلك لن يتم بأي ثمن، ولن يكون ثمن ذلك، انتحاراً سياسياً».

الفصـــــل الســادس

المركبات الاقتصادية ـ الاجتماعية في تغيير المفهوم السوري إزاء التسوية مع إسرائيل

أون وينكلر

-١-

يتركز السؤال المركزي الذي يطرح نفسه في إطار التسوية السلمية الراهنة في الشرق الأوسط حول: ما الذي يقف خلف التغيير الذي طرأ على سياسات النظام السوري منذ نهاية عقد الثمانينات، في ما يتعلق بالتسوية السياسية مع إسرائيل؟ فبحسب معرفتي الطويلة منذ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠، عندما وصل حافظ الأسد إلى السلطة في سوريا وحتى أيامنا هذه، فإن أياً من التغيرات الشخصية المهمة والبعيدة المدى، لم تطرأ على النخبة السياسية السورية (على سبيل المثال، حكمت الشهابي، الذي أحيل مؤخراً إلى التقاعد، ونائب الرئيس عبد الحليم خدام الذي لا يزال في منصبه حتى اليوم) ولم يتغير أي من الدوافع العقائدية (البعثية) لدى حزب السلطة في سوريا، ولا حتى في بنية النظام والمنظومة الإيديولوجية، ويجدر بنا البحث عن الجوانب الأخرى من السياسات السورية التي طرأ عليها تغييرات، كما هو الحال بالنسبة إلى السياسات المصرية والأردنية.

المقولة المركزية التي أعرضها هنا هي: إن المركب الإقتصادي الإجتماعي،

يؤلف أحد العوامل المركزية والحاسمة في تغير علاقات الدول العربية حيال التسوية السياسية مع إسرائيل، فهكذا كان الأمر، بالنسبة إلى مصر في السبعينات، وكذلك إلى الفلسطينيين والأردنيين في مطلع التسعينات، بعد الغزو العراقي للكويت. وينطبق الأمر على هذا الصعيد، على سوريا أيضاً في السنوات الأخيرة، فالاتفاقات السلمية التي تم التوصل إليها، مع الفلسطينيين والأردنيين وحتى مع المصريين قبل ذلك، وُقعت في ظل وطأة الضغوط الإقتصادية والإجتماعية التي عاشوها في تلك الظروف، وليس نتيجة للتغيرات الإيديولوجية أو السياسية.

بعد اتفاق السلام مع مصر في آذار / مارس ١٩٧٩، والعلاقات الوطيدة بين إسرائيل والأردن منذ بداية السبعينات، وخصوصاً في أعقاب المساعدات الكبيرة التي قدمتها إسرائيل للأردن في أثناء أحداث «أيلول الأسود» ونشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية، بقيت سوريا، وحدها في ساحة الصراع ضد إسرائيل.

وضع الأسد نصب عينيه، بعد اتفاق السلام الإسرائيلي ـ المصري، مسألة تطوير الوضع الاقتصادي والاجتماعي في سوريا كأحد الأهداف العليا، من أجل تحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل بالسرعة الممكنة، بمعنى أن تتمكن سوريا وحدها ومن دون مشاركة أي طرف عربي آخر، من ادارة صراع عسكري ناجح ضد إسرائيل. فرصدت السلطات السورية مبالغ مالية ضخمة للأغراض الأمنية، وبغية شراء الأسلحة وتطوير الجيش السوري في السنوات الأولى من عقد الثمانينات، ووصل حجم الاقتطاعات المالية للأغراض الأمنية، إلى أكثر من نصف المصروفات العامة السورية في الثمانينات وبلغت نسبة ٢٠ في المئة من الموازنة الإجمالية السورية، ووصلت المصروفات السورية للأغراض العسكرية، إلى ٣,٦ مليار دولار عام ١٩٨٦، وازدادت عام ١٩٨٧ لتصل إلى أربعة مليارات دولار، فلم ترصد أي من دول منطقة الشرق الأوسط مبالغ مثل المبالغ التي رصدتها سوريا من خزينتها للأغراض الأمنية. وقد أتى رصد كل هذه المبالغ أكله في واقع الأمر، فالجيش السوري، نجح على ما يبدو في خلال

فترة زمنية نسبية، في تحقيق التوازن الاستراتيجي على المستوى الكمي، في مقابل الجيش الإسرائيلي، رغم أنه لم يحقق ذلك من ناحية كيفية وتكنولوجية. وحسبما أفادت مصادر غربية في حينه، أصبح الجيش السوري يمتلك عام ١٩٨٨، نحو ستمائة وخمسين طائرة مقاتلة، وأكثر من أربعة آلاف دبابة، عدا عن الوسائل القتالية الأخرى ما ترك تأثيره في تعاظم قدرات الجيش السوري وحجمه.

تميز الاقتصاد السوري بالازدهار والنمو السريع بمستويات كبيرة جداً منذ فترة ارتفاع أسعار النفط في بداية تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٧٣، ووصلت مستويات النمو إلى ١٠ في المئة سنوياً في حينه. ويعود ذلك الازدهار والنمو الاقتصادي السوري في تلك الفترة، إلى ثلاثة أسباب جوهرية، الأول تأتى من ازدياد المداخيل الكبيرة من الصادرات النفطية السورية، والثاني من حجم المساعدات العربية الضخمة وخصوصاً دول النفط العربية، والتي اشتملت على هبات ضخمة وقروض سهلة، بلغ حجمها ٥٠٠ ـ ٦٠٠ مليون دولار في منتصف السبعينات وارتفعت إلى ١,٦ مليار دولار في نهاية عام ١٩٧٩ في أعقاب قرار قمة بغداد زيادة حجم المساعدات المالية لدول المواجهة مع إسرائيل بعد توقيع اتفاقات «كامب ـ ديفيد» في آب / أغسطس ١٩٧٨ والسبب الثالث يعود إلى المبالغ التي يتم إدخالها إلى الخزينة السورية، من العمالة السورية في دول النفط التي وصل حجمها في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات نحو مليار دولار سنوياً.

كل هذه العوامل مجتمعة مكنت السلطات السورية من تسخير موارد ضخمة، لتطوير القوات العسكرية وتسليحها، في سياق تحقيق وتائر عالية من النمو الاقتصادي التي وجدت تعبيراتها على مستوى المعيشة المرتفع الذي تمتع به المواطن السوري.

فقد بلغ معدل الدخل الفردي للمواطن السوري عام ١٩٨٢، ١٦٧٠ دولار، في مقابل ٤٠٠ دولار والارتفاع المضطرد للأسعار التي شهدتها السبعينات. ومن الأهمية في مكان التأكيد أن الزيادة الضخمة من المداخيل في الخزانة

السورية خلال السبعينات ومنتصف الثمانينات، لم تكن نتيجة لتغيرات بنيوية طرأت على الاقتصاد السوري، أو نتيجة للإصلاحات التي تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، وتطوير مرافق جديدة للاقتصاد السوري. فقد بقي طابع الاقتصاد السوري، شبيهاً بتلك الأنماط التي كانت سائدة في بداية السبعينات، قبل "أيام النفط السعيدة"، وكذلك الأمر، بعد انتهاء فترة «الثراء النفطي»، عام ١٩٨٢، وعلى نحو أقل، منذ عام ١٩٨٦، على أثر تهاوي أسعار النفط في السوق العالمية، الأمر الذي تسبب في هبوط حجم المداخيل السورية من الصادرات النفطية، ومن العمالة السورية في دول الخليج النفطية، والمساعدات التي تقدمها دول النفط العربية. وما يجدر ذكره في هذا السياق، أن تقليص حجم المساعدات التي كانت تقدمها في الثمانينات، نجم عن الموقف السوري الداعم لإيران خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨).

فقد بلغت مساعدات دول النفط المالية لسوريا في عامي ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ حدّها الأدنى، حين تقلصت إلى ٦٠٠ مليون دولار فقط، مقارنة بـ ١,٨ مليار دولار عام ١٩٨١، الأمر الذي أدى إلى نقص خطير في العملة الصعبة وأثر بدوره في جميع المرافق الاقتصادية السورية، وخلق بالتالي هبوطاً حاداً في معدلات النمو الاقتصادي السوري.

ورغم الهبوط الحاد في أحجام المداخيل، واصلت السلطات السورية اقتطاع مبالغ ضخمة، وتخصيصها للأغراض الأمنية والتسلح العسكري، ولم تتراجع عن هدفها في تحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل، ولا سيما أن الاتحاد السوفياتي كف منذ منتصف الثمانينات بعد تولي غورباتشوف السلطة، عن كونه المصدر الوحيد والدائم للتسلح ضمن تسهيلات سخية وكبيرة، واضطرت السلطات السورية حينها لدفع مستحقات الأسلحة بالعملة الصعبة. وقد بدا واضحاً أن الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، والمعارك التي نشبت بين الجيشين السوري والإسرائيلي، والتي فقد فيها السوريون نحو ٤٥ دبابة ونحو مائة طائرة، كانت أحد العوامل المركزية لاستمرار سوريا في التمسك في سياسة تحقيق التوازن الإستراتيجي مع إسرائيل. وخصوصاً أن نتائج عملية

«سلامة الجليل» كشفت عن نقاط ضعف الجيش السوري في مقابل الجيش الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى زيادة ملحوظة في النفقات الأمنية السورية، ونقص كبير في مصادر الدخل، وبالتالي إلى انخفاض كبير في مستويات نمو الاقتصادي السوري الذي طرأت عليه، كما ذكر، في منتصف الثمانينات.

- ٢ -

في المقابل، لم يكن هبوط أسعار النفط الذي تسبب في ارتفاع النفقات الأمنية في سوريا، العامل الوحيد في هبوط معدلات نمو الاقتصاد السوري عن المستوى الذي بلغه في منتصف الثمانينات، وإنما كان هناك عامل مركزي إضافي آخر، وربما كان الحاسم من حيث أهميته، وهو ارتفاع معدلات التكاثر السكاني الطبيعي للمجتمع السوري منذ نهاية الخمسينات وبداية الستينات، والتي وصلت إلى أكثر من ٣,٥ في المئة سنوياً في منتصف الثمانينات، ولم يكن لمثل ذلك الارتفاع الكبير أي وجه للشبه في دول منطقة الشرق وإنما في العالم كله. فبلغ عدد سكان سوريا أكثر من ١٥ مليون نسمة في منتصف عام ١٩٩٧ مقارنة بـ ٤,٥ مليون نسمة عام ١٩٦٠، بمعنى أن نسبة التزايد السكاني الطبيعي في المجتمع السوري، خلال الثلاثة عقود والنصف الماضية، بلغت ثلاثة أضعاف أو أكثر، وذلك بعد انخفاض معدلات الهجرات المكثفة من سوريا في نهاية الخمسينات والستينات، وخصوصاً بعد تولي حزب البعث السلطة في سوريا، في آذار / مارس عام ١٩٦٣.

فقد حملت مستويات التزايد السكاني الكبير للمجتمع السوري نتائج سلبية على الاقتصاد والمجتمع السوريين:

١ ـ الهبوط المستمر في العلاقة بين تعاظم التزايد السكاني، وبين مساحات الأرض المستصلحة، رغم أن حجم الأراضي الصالحة للزراعة ومساحاتها، قد تزايد في سوريا بنسبة ٤٠ في المئة في السنوات ما بين ١٩٦٠ ـ ١٩٩٤، ولكن في الوقت نفسه، بلغ حجم التزايد السكاني نسبة ٢٢٠ في المئة الأمر الذي أدى

إلى انخفاض نسبة المساحات الزراعية المخصصة للفرد، وخصوصاً أن الزراعة تعد أحد المصادر الرئيسية للأيدي العاملة في سوريا.

٢ ـ أسفر التزايد السكاني المضطرد عن خلق نتائج سلبية إضافية، أدت إلى وجود قاعدة هرمية كبيرة وواسعة من الأجيال الشّابة... بحيث وصلت نسبة جيل الشباب حتى العشرين من أعمارهم إلى أكثر من نصف المجموع العام للسكان في سوريا حتى نهاية الثمانينات.

تسبب الخلل الحاصل في الموازين الديمغرافية، في انخفاض في نسبة المشاركة السكانية في قوة العمل السورية بدرجة كبيرة، حيث بلغت تلك النسبة ٢٥ في المئة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات مقارنة بـ ٥٠٠ في المئة في الدول الصناعية، فقد بلغت النسب بين أصحاب العمل والمستخدمين في الدول النامية ١:٢ بينما بلغت في سوريا ١:٤.

وتشكل الأجيال الفتية السورية من ذوي الأعمار التي لا تتجاوز الثامنة عشرة، المصدر الكبير للمؤسسات الخدماتية، كالصحة والتعليم والمواصلات والاتصالات وما أشبه، بينما لم تساهم هذه الأجيال في أي جانب إنتاجي في الاقتصاد السوري ولو بأي نسبة تذكر.

ففي دولة كسوريا، على سبيل المثال، والتي تقدم خلالها جميع الخدمات المذكورة مجاناً، والتي تحصل جميع المرافق الخدماتية على دعم كبير من الدولة، إضافة إلى الدعم الكبير التي تقدمه الدولة للمواد الغذائية الأساسية، تحمل للنسبة الكبيرة جداً من الأجيال الشابة في المجتمع السوري تأثيرات سلبية مستمرة في معدلات نمو الاقتصاد السوري.

نتجت الأزمة الاقتصادية الصعبة التي عاشتها سوريا في النصف الثاني من الثمانينات، إذن من عاملين مركزيين متداخلين، الأول الهبوط الحاد في أسعار النفط على المدى القصير، والنتائج السلبية المستمرة والمتراكمة للزيادة الطبيعية في نسبة التكاثر السكاني المرتفعة الأمر الذي تسبب في هبوط حاد في مستوى المعيشة في سوريا في خلال فترة قصيرة.

فرغم أن التقديرات الرسمية السورية تقول إن ما يحصل عليه الفرد من نسبة الناتج القومي السوري قد تقلصت بين السنوات ١٩٨١ ـ ١٩٨٩ إلى ٣٠ في المئة، فإن مصادر غير حكومية قد قدرت تلك النسبة على نحو أكثر بكثير، فقد اقتصرت نسبة حصول الفرد الواحد من الناتج القومي السوري على ٨٦٠ دولار أمريكي سنوياً، في مقابل ١٧٦٠ دولار أمريكي مقارنة بالسنوات السبع السابقة من تلك الفترة.

أدت هذه التطورات أيضاً إلى زيادة نسبة البطالة في نهاية الثمانينات، ووصلت هذه النسبة، بحسب إحصاءات المصادر الرسمية، إلى أقل من ٦ في المئة، بينما قدرت مصادر غير رسمية تلك النسبة بأكثر من ١٠ في المئة. فأدركت السلطات السورية، في ظل هذه التطورات، أنها غير قادرة على مواصلة سياسة التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل، وأن من شأن الارتفاع المضطرد في الاسعار، والتدني الملحوظ في مستوى المعيشة، والنقص المتزايد في المواد الأساسية أن يقود إلى خلق حال من الهيجان السياسي الحاد، وعلى الأخص، نتيجة للنقص الحاد والمتواصل في المواد الأساسية، التي بدأت تختفي من الأسواق السورية، ومن ضمنها المواد الغذائية الأساسية، كالطحين والسكر والزيوت والقهوة، وفي ضوء تنامي حجم تجارة السوق السوداء، وتهريب البضائع، والتذمر الواسع الذي بدأ يسود قطاعات لا بأس بها من الشرائح الفقيرة في المراكز الريفية والمدنية السورية.

-٣-

لم يعد في وسع السلطات السورية أن تتغاضى عن مثل هذه التطورات، فأدركت أنها ما لم تتخذ خطوات عاجلة لتحسين وضع الاقتصاد السوري، فإن استمرار وجود النظام قد يتعرض للخطر المحدق، وبدأت على هذا الأساس، منذ بداية عام ١٩٨٧، بانتهاج سياسات اقتصادية ـ اجتماعية جديدة، تضمنت تغييرات ذات مغزى في اتجاهات ثلاثة مركزية: التغيير الأول: تقليص النفقات

العسكرية على نحو معقول. واستمرت هذه العملية، طوال التسعينات، بحيث هبط نصيب النفقات العسكرية من مجموع الموازنة العامة حتى وصلت نسبة ٧,٢ في المئة في مقابل ٢٠ في المئة أو أكثر قبل عشرة سنوات، فقد حملت هذه القرارات معانٍ عدة على المدى القصير، أولها تأجيل تحقيق التوازن الاستراتيجي، والثاني توجيه موارد كثيرة للقطاعات المدنية، من خلال تنفيذ برامج تطويرية عدة شملت توسيع شبكات المياه والكهرباء في المراكز البلدية.

والتغيير الثاني، تمثل في تنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي وأولها تطوير قطاعات كثيرة تهدف إلى تفعيل القطاع الخاص، بغية جذب الإستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية على السواء، وأدركت السلطات السورية أنه رغم الأفضليات السياسية الكبيرة التي تستند إليها السياسات الاقتصادية الإشتراكية، والتي تمثل في جوهرها تكريس السيطرة السياسية والإقتصادية على المواطن، والتي ينتج منها خسائر كبيرة وثقيلة، أولها انتشار ظاهرة البطالة المقنعة على نحو واسع، على أثر استيعاب المزيد من المستخدمين في قطاع الخدمات، وافتقار الاقتصاد السوري إلى روح المنافسة التي لم تؤدِ إلى عدم الفاعلية فحسب وإنما حالت أيضاً دون صمود البضائع والمنتجات السورية أمام المنافسة في السوق العالمية. وفوق كل ذلك، انخفاض حجم الإستثمارات الخارجية، التي بذلت جهوداً كبيرة من أجل جذبها، كأحد شروط زيادة وتائر الإنتاج، وإيجاد فرص عمل جديدة، وبالتالي زيادة معدلات النمو في الاقتصاد في شكل عام. ويمكن القول، من وجهة نظر تاريخية، إن عام ١٩٨٧، يشير إلى بداية التحول في الإقتصاد السوري، من اقتصاد إشتراكي إلى اقتصاد مشترك، الذي تزايد وتعاظم خلاله دور القطاع الخاص على حساب القطاع العام.

التغيير الثالث: هو تشجيع سياسة تنظيم الأسرة، فقد ألغت السلطات السورية، التأمينات المخصصة للعائلات كثيرة الأولاد (أكثر من ثلاثة أولاد) وشرعت تعمل في شكل مكثف في مجال التخطيط الأسري، بهدف تخفيض معدلات التكاثر السكاني الطبيعي الكبيرة الحجم التي تحولت مع الأيام إلى

عقبة كأداء أمام زيادة النمو الاقتصادي، لأن جزءاً كبيراً من الناتج القومي السوري قد «ابتلع» من قبل الزيادة السكانية الطبيعية الكبيرة الحجم. ونتيجة لذلك أيضاً، فإن معدل حصة الفرد من الناتج القومي لم ترتفع فحسب، وإنما هبطت في السنوات التي كان فيها الناتج القومي منخفضاً قياساً إلى معدلات الزيادة السكانية الطبيعية المرتفعة.

ومن أجل تحقيق هدف «التنظيم الأسري» استخدمت السلطات السورية، رجال الدين بغية القيام بحملة إعلامية، والتأكيد أن الإسلام لا يعارض «تنظيم الأسرة».

أثمرت جميع السياسات التي اتخذتها السلطات السورية على هذا الصعيد، حين بدأ الاقتصادي السوري يتعافى من أزماته في نهاية الثمانينات وفي أعقاب ارتفاع أسعار النفط، وحين بدأت دلائل التحسن الملحوظ تظهر على أداء الاقتصاد السوري، رغم أنه ما زال يعاني معدلات الهبوط في وتائر نموه.

- ٤ -

شكل الاجتياح العراقي للكويت فرصة طيبة، بالنسبة إلى سوريا، من أجل تعزيز مكانتها سواء على الساحة العربية، أو الدولية، وتحسين علاقاتها بالولايات المتحدة على وجه الخصوص.

وعززت التحولات السياسية التي ألمت بأوروبا الشرقية في الفترة نفسها من إقتناع الأسد، بأن تحسين علاقات سوريا بالولايات المتحدة، هي مصلحة استراتيجية سورية من الدرجة الأولى.

وكانت سوريا في حقيقة الأمر، أولى الدول العربية التي عارضت الاجتياح العراقي للكويت، وهي لم تتوانَ عن إرسال قواتها من أجل اجبار العراق على الانسحاب من الكويت.

حظيت سوريا ليس بعلاقات حسنة بالغرب فحسب، وإنما على امتيازات

اقتصادية بارزة، في مقابل موافقتها على إرسال عشرين ألف جندي إلى ساحة القتال في الخليج. فقد حصلت بادئ ذي بدء، على هبات ضخمة من دول النفط الخليجية، (ثلاثة مليارات دولار بين السنوات ١٩٩١ ـ ١٩٩٤) والتي مكنتها من شراء طائرات مقاتلة ودبابات من أنواع جديدة وصواريخ أرض ـ أرض بعيدة المدى، ومكنت تلك الهبات والقروض السهلة سوريا إضافة إلى ذلك، من تطوير البنية التحتية الخدماتية، وخصوصاً قطاعات المواصلات والاتصالات والمياه وشبكات الصرف الصحي، والكهرباء وما إلى ذلك، وبذلك استطاع الاقتصاد السوري أن يتعافى تدريجياً وبمستويات ملحوظة بعد حال الجمود التي عاشها.

وأضيف حجم الواردات الكبيرة من الصادرات النفطية السورية ومشتقاتها، إلى قائمة تغيير الأولويات الوطنية في ما يتعلق بتخصيص موارد اقتصادية موقتة وللتغيرات التي طرأت على السياسيات الاقتصادية والبنية الاقتصادية السورية. فوصل حجم الإنتاج النفطي في سوريا إلى أكثر من ستمائة ألف برميل يومياً في بداية التسعينات، في مقابل مائتي ألف برميل يومياً في بداية الثمانينات والتي استثمرت غالبيتها لأغراض التصدير، وبلغ حجم الصادرات النفطية نصف مجموع الصادرات السورية.

إضافة إلى ذلك، اتبعت سوريا سياسة انتقائية في ما يتعلق بهجرة العمال إلى الدول النفطية خلافاً للأردن واليمن، من خلال السماح للهجرة الموقتة للعمال السوريين غير الحرفيين من دون قيد، والتي رصدت الحكومة مبالغ ضئيلة نسبياً في سبيل تأهيلهم، في حين فرضت قيوداً صارمة على هجرة العمال الحرفيين الاختصاصين الذين تحتاجهم لإغراض تنمية الاقتصاد السوري. فقد انخفضت نسبة هجرة العمال للدول النفطية العربية، نتيجة لتلك السياسة في السبعينات والثمانينات إلى نسب ثانوية ومحدودة فقط، قياساً إلى النسب المرتفعة للعمالة اليمنية أو الأردنية التي بلغت أكثر من ١٠ في المئة من مجموع العمال في تلك الدول، الأمر الذي دفع كلاً من اليمن والأردن إلى رصد مبالغ ضخمة من أجل استيعاب العمال الذين عادوا إليهما بعد غزو العراق

للكويت، خلافاً لسوريا التي وجدت نفسها متحررة من تلك الأعباء الثقيلة، واستطاعت أن تركز جهودها على تحسين وتطوير البنى التحتية للاقتصاد السوري.

نتيجة لكل العوامل الآنفة الذكر، استعاد الإقتصاد السوري عافيته مرة أخرى حين وصل إلى معدلات نمو مرتفعة على نحو متسارع، فارتفعت معدلات النمو الاقتصادي السوري في الفترة الواقعة بين ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ إلى نسبة ٨ في المئة كمعدل سنوي.

وتعتبر الأحجام المرتفعة والمتواصلة للاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية في السنوات الأخيرة، احد العوامل المهمة والمركزية في نمو الاقتصاد السوري أيضاً.

فقد أعد القانون رقم (١٠) الذي تم استصداره في أيار / مايو ١٩٩٤، من أجل تشجيع الاستثمارات الخاصة في القطاعات الاقتصادية السورية المختلفة، وذلك بواسطة منح تسهيلات كبيرة على المستوى الاقتصادي للمستثمرين الأفراد، مثل الاعفاء لمدة تراوح بين الخمس والتسع سنوات من ضريبة الدخل، وإعفاء الواردات المخصصة للمشاريع الإنتاجية، إضافة إلى الإعفاء من الضرائب المفروضة على المنشآت والممتلكات الخاصة بالمشاريع الاستثمارية.

وكانت أحد أهداف هذا القانون، تهدف في شكل جوهري إلى توفير فرص عمل جديدة يمولها الاستثمار الخاص، وإلى دمج الاقتصاد السوري في الاقتصاد العالمي. فأقرت السلطات السورية عام ١٩٩٥ أكثر من ألف وثلاثمائة مشروع مختلف، استثمرت خلالها أكثر من ستة مليارات دولار أمريكي، وازداد عدد هذه المشاريع في السنة التالية، حين وصل في نهاية عام ١٩٩٦ إلى ألف وأربعمائة وخمسة وسبعين مشروعاً استثمر خلالها أكثر من ٨,٦ مليار دولار أميركي، وأعدت هذه المشاريع من أجل تزويد سوق العمل السوري بأكثر من مائة ألف فرص عمل جديدة، لكن ما يجدر ذكره، رغم ذلك، أن بعض هذه المشاريع مازالت قيد الإنشاء، ولم تتمكن أن تخرج إلى الحيّز الإنتاجي،

بسبب الصعوبات البيروقراطية أو ما شابه ذلك.

لقد كان لمثل هذه التطورات نتائج إيجابية مركزية على الاقتصاد السوري منذ منتصف التسعينات، ووجدت هذه النتائج تعبيرها على مستوى الاستهلاك، سواء أكان على صعيد الاستهلاك الحكومي، أو الاستهلاك على مستوى الفرد السوري الذي تزايد بشكل ملحوظ. ففي نهاية عام ١٩٩٥ وصل متوسط معدل الدخل الفردي للمواطن السوري إلى ١٠٠٠ دولار مقابل ٧٠٠ دولار مقارنة بسنوات نهاية الثمانينات، وارتفع المعدل نفسه ليصل إلى ١٣٠٠ دولار عام ١٩٩٦، في مقابل ١٠٠٠ دولار مقارنة بالسنوات التي سبقتها.

وطرأ تحسن مضطرد وملحوظ إضافة إلى ذلك كله، على جميع المنظومات الخدماتية، وخصوصاً قطاعات الخدمات الصحية والتعليم، والمواصلات، والاتصالات وشبكات المياه والكهرباء وما شابه.

ومثل تطوير قطاع السياحة في النصف الأول من التسعينات، عاملاً مركزياً إضافياً ومهماً، في تطور الاقتصاد السوري، في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي، فوصل حجم الواردات السورية من قطاع السياحة إلى مليار دولار، مقارنة بأربعمائة مليون دولار فقط هو حجم العائدات السياحية السورية لعام ١٩٨٥. وتشير المعطيات في هذا الإطار، إلى أن السياحة السورية تشهد تطوراً ملحوظاً في السنوات الحالية فوصلت نسبة الزيادة إلى ٧ في المئة سنوياً.

لم تلغ هذه التطورات الإيجابية التي طرأت على الاقتصاد السوري، وجود بعض الصعوبات الكبيرة الأخرى التي يعيشها، فقد شكل حجم الديون الخارجية إحدى الصعاب المركزية التي يواجهها الاقتصاد السوري والذي تثقل كاهله في الوقت نفسه، و التي وصلت إلى أكثر من ١٨ مليار دولار في منتصف التسعينات وتعود نسبة كبيرة منها، للاتحاد السوفياتي سابقاً، حين لم يكن في وسع سوريا أن تسدد تلك الديون في السابق، لكن السوريين استطاعوا التوصل إلى تسوية هذا الموضوع خلال الزيارة التي قام بها رئيس

الوزراء الروسي، يفغيني بريماكوف، في خريف عام ١٩٩٨، عندما توصل الطرفان إلى جدولة هذه الديون.

إضافة إلى الديون التي مازالت سوريا ملزمة بتسديدها لكل من فرنسا وألمانيا واليابان والبنك الدولي، مازال عبء الديون الخارجية يثقل كاهل الإقتصاد السوري، وتأمل السلطات السورية أن تتخلص من هذه الأعباء في إطار التوصل إلى تسوية سلمية على غرار ما حصل مع الأردن ومصر اللتين حظيتا بشطب مبالغ ضخمة من ديونهما الخارجية بعدما وقّعتا اتفاقيات التسوية مع إسرائيل.

-٥-

لقد ترك تعافي الاقتصاد السوري، في النصف الأول من التسعينات، آثاره الكبيرة على طابع ووتائر مفاوضات التسوية السياسية مع إسرائيل، فقد دخل المصريون والأردنيون مفاوضات التسوية تحت ضغط الأوضاع الاقتصادية المتهاوية التي وصلت حداً مثّل خطراً محدقاً على إستمرار أنظمة حكمها.

فبينما ذهبت سوريا إلى مفاوضات التسوية مع إسرائيل في نهاية عام ١٩٩١ عندما بدأ الاقتصاد السوري يخرج من أزمته ويتعافى في شكل كلي وينمو بوتائر منتظمة وثابتة، اضطر المصريون والفلسطينيون والأردنيون أن يدخلوا في المفاوضات على وجه السرعة، وأن يتراجعوا عن كثير من مواقفهم الثابتة جراء الصعوبات الاقتصادية التي لم تتح لهم أي مجال للمناورة أمامهم وذلك خلافاً للسوريين الذين استطاعوا إجراء مفاوضات بوتائر بطيئة من دون التراجع قيد أنملة عن مواقفهم المبدئية والثابتة.

تلتزم سوريا في حقيقة الأمر باستراتيجية السلام مع إسرائيل، بيد أنها لم تتنفس الصعداء على الصعيد الاقتصادي، إلا في النصف الأول من التسعينات، في الوقت الذي كانت مفاوضات التسوية جارية، مثلما هي عليه اليوم، أي من خلال مفاوضات بطيئة مع إسرائيل وتستنزف سوريا في خلالها

دماءها في جنوب لبنان من أجل إجبارها على الموافقة على تسوية شاملة، ولأجل ذلك، يحرص السوريون، على التأكيد طوال الوقت، أن موضوع جنوب لبنان ليس موضوعاً قائماً في حد ذاته، وليس قابلاً للحل في تسوية منفردة بين إسرائيل ولبنان، وإنما يرتبط أشد الارتباط بالتسوية الشاملة مع سوريا.

شهد الاقتصاد السوري مؤخراً بعض البطء في وتائر نموّه التي انخفضت إلى نسبة ٣ في المئة في سنوات ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨، بمعنى أن هذا المعدل كان أقل بنسبة الثلث عما كان عليه معدل النمو في بداية التسعينات، ومرد هذا الانخفاض في السنوات الأخيرة أيضاً، يعود إلى عوامل عدة أهمها، الأول والمهم، الانخفاض في أسعار النفط في الأسواق الدولية، الذي نتج في الأساس من انخفاض الطلب على النفط في أسواق دول جنوب شرق آسيا، حين بلغت الواردات السورية من النفط نصف حجم الواردات السورية بشكل عام. وتسبب انخفاض أسعار النفط في خلق حال من عدم التوازن في ميزان المدفوعات السورية، الأمر الذي أثر سلبياً في بقية قطاعات الاقتصاد السوري.

وشكل الجمود الذي أصاب مفاوضات التسوية عاملاً مركزياً إضافياً في تباطؤ وتائر نمو الاقتصاد السوري في بداية عام ١٩٩٦، كما أن تباطؤ دول النفط في تقديم المساعدات المقررة لسوريا، مثل، في دوره، أحد العوامل في ذلك التباطؤ أيضاً، وخصوصاً أن هذه المساعدات أدت دوراً مركزياً في زيادة وتائر نموه في بداية التسعينات.

إن وتائر النمو الكبيرة التي شهدها الاقتصاد السوري، في السبعينات وبداية الثمانينات، وكذلك في التسعينات، لم تتأتَ أسبابها في الأساس من التغييرات البنيوية والبرامج الإصلاحية للاقتصاد السوري، وإنما يعود الفضل في ذلك إلى تلك المساعدات الضخمة والكبيرة التي كانت سوريا ولا تزال تحصل عليها.

ومازال الاقتصاد السوري يقوم على قطاع الخدمات الواسع والضبابي وغير الفعال. فالنتيجة الأولية التي يخرج بها كل من يحلل أنماط الاقتصاد

السوري وبنيته في العقدين الأخيرين، أن هذا الاقتصاد يعتمد في درجة كبيرة على الرأسمال الخارجي، ولذلك فإنه كلما استمرت المساعدات المكثفة من دول النفط العربية، وكلّما ارتفعت أسعار النفط على نحو نسبي، كلما شهد الاقتصاد السوري فترات كبيرة من النمو الاقتصادي، ولكن عندما تبدأ هذه المساعدات بالانخفاض وتبدأ أسعار النفط بالهبوط، فإن الاقتصاد السوري يتأثر على نحو كبير، وتترك هذه التأثيرات آثارها على مناحي الاقتصاد السوري أيضاً كافة.

تدرك السلطات السورية جيداً، وتعرف بشكل دقيق، جميع المشاكل الصعبة التي يعيشها الاقتصاد والمجتمع السوريان، وتفرد الصحف السورية الرسمية مساحات واسعة لهذه المواضيع.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار: لماذا لا تسرّع السلطات السورية عملية «الخصخصة» ولا تشجع الاستثمارات الأجنبية التي من شأنها أن تخفف من وطأة البطالة؟

يبدو أن الإجابة على هذا السؤال، تكمن في طابع النظام السوري وتركيبته، فقد أيقن النظام السوري أن الانتقال إلى اقتصاد السوق يستلزم واقعاً يختلف عن الظروف الاقتصادية ـ الاجتماعية الحالية من جهة، وهو يخشى من جهة أخرى أن انتهاج الخصخصة السريعة من شأنه أن يقود إلى انهيار النظام، على غرار ما حصل في دول الكتلة الاشتراكية.

إن المعضلة المركزية التي تخبطت النخبة الحاكمة السورية بها في السنوات الأخيرة، تتركز على كيفية الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وخصوصاً على صعيد الخصخصة واجتذاب الاستثمارات الأجنبية والاقتراب من النموذج الغربي قدر الإمكان، والاستمرار في الوقت نفسه، في الحفاظ على الأساس الأوتوقراطي للنظام، وذلك من دون تعريض المجتمع للإصلاحات السياسية وعملية «الدمقرطة». ولذلك، فإن النظام السوري امتنع حتى الآن عن إقامة «بورصة» رغم الضغوطات الكبيرة التي يتعرض لها من قبل رجال

الأعمال، والنقص الكبير في العملة الصعبة.

فالبنوك السورية مازالت حتى هذا الوقت تخضع للسيطرة الحكومية الكاملة منذ سياسة التأميم التي طبقت في بداية الستينات، وينطبق الأمر كذلك على الكثير من المرافق الاقتصادية الكبيرة «غير المخصخصة» خشية فقدان السيطرة الاقتصادية على المواطنين.

ورغم أن مستويات النمو الإقتصادي السوري شهدت معدلات من الهبوط في السنوات الأخيرة، إلا أن معدلات البطالة في سوريا قليلة نسبياً مقارنة بتلك المعدلات الموجودة لدى جارتها الأردن. والسبب في ذلك يعود إلى وجود أعداد كبيرة من العمالة السورية في لبنان منذ التوقيع على اتفاقية الطائف عام ١٩٨٩. وصل عدد العمال العاملين في لبنان في التسعينات، بحسب تقديرات محلية، إلى نحو نصف مليون، إلا أن تقديرات غير رسمية تقول إن نحو مليون عامل يعملون في القطاعات الاقتصادية كافة، ويظهر من خلال هذه المعطيات أن ما نسبته ١٢ ـ ١٥ في المئة من مجموع العمالة السورية، تعمل في لبنان. بيد أن التجربة التاريخية تعلّم، أن لبنان ليس مصدراً مستقراً لتلك العمالة، فقد تواجد في لبنان مئات الآلاف من العمال السوريين قبل نشوب الحرب الأهلية واضطروا إلى ترك أعمالهم بين عشية وضحاها. وفي كل الأحوال، فإن خيار العمل في لبنان، في الظروف الحالية على الأقل، يسهل على سوريا ويخفف عنها من ضائقة البطالة، لكن على السوريين أن يأخذوا في الحسبان أن سوق العمل اللبناني، من شأنها أن تثبت في يوم من الأيام، بأنها "عكازة هشة" من حيث كونها إحدى القنوات المركزية لتنفيس ضغوطات العمالة السورية.

عانت سوريا في العقد الأخير، شأنها شأن الكثير من الدول الأخرى في الشرق الأوسط، من الضغط الديمغرافي المتزايد والمتعاظم، وتشير توقعات البنك الدولي، على الأمد القصير على الأقل، إلى أن عدد سكان سوريا سيصل إلى ثلاثين مليون نسمة عام ٢٠٢٠. والسبب في استمرار هذا التزايد الكبير، رغم الهبوط الحاد في معدلات التكاثر السكاني الطبيعي في العقد الأخير، يعود إلى أن المجتمع السوري هو مجتمع شاب، إضافة إلى الزيادة المضطردة في

نسبة انخراط المرأة في مجالات سوق العمل السوري كافة، وهذا الأمر، يخلق عوامل ضغط جديدة على مصادر العمل السورية، حيث يبلغ عدد العاملين الجدد الذين انضموا إلى سوق العمل السوري مؤخراً نحو ١٢٠ ـ ١٤٠ ألف عامل سنوياً. كل ذلك من شأنه أن يضع سلطات دمشق، أمام تحديات جديدة، في السنوات القليلة القادمة، ليس على صعيد الزيادة المستمرة للعمل الخدماتي (الطبابة، التعليم، المياه، الكهرباء... الخ)، وإنما على صعيد الطلب المتزايد لتوفير فرص عمل جديدة.

ويبدو راهناً على الأقل، أن الاقتصاد السوري غير قادر على مواجهة هذه التحديات بقواه الذاتية، ولذا فإن الاستثمارات الخارجية المكثفة، هي وحدها الكفيلة بمساعدته للتغلب على ذلك.

ولم يعد في الإمكان استمرار تقليص المساعدات الحكومية للمواد الغذائية الأساسية، بغية توجيه مصادر كبيرة جداً، لتطوير البنى التحتية الحيوية، ولإيجاد فرص عمل جديدة، فتظاهرات الخبز التي حدثت في مصر في كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ وتلك التي اندلعت في الأردن في أعقاب المحاولات الحكومية الأردنية تقليص دعم الطحين لم تغبْ عن بال السلطات السورية. ولذا فإن السلطات السورية، لن تتمكن على ما يبدو في السنوات القلية القادمة من توفير الدعم للسلع الغذائية الأساسية من مصادر ذاتية، وستضطر في هذه الحالة، لاقتطاع مبالغ كبيرة من العملة الصعبة لأجل استيراد الغذاء. فمثل هذه السنة العجفاء التي داهمتنا، على سبيل المثال، من شأنها أن تشكل ضربة قاصمة للاقتصاد السوري على وجه الخصوص، ذلك أن الزراعة لا تزال تشكل أحد المركبات المركزية على صعيد الإنتاج وسوق العمل في الاقتصاد السوري.

ويبدو أن فرص التخلص من الأزمات الاقتصادية متاحة أمام السلطات السورية، رغم صعوبتها، أكثر من الفرص المتاحة أمام المصريين أو الأردنيين، لأن العامل المركزي وراء المشاكل الاقتصادية التي تعيشها سوريا يكمن في التوزيع غير السليم لموارد الدولة والسياسة الخاطئة التي تتبعها، والتي تقف

عائقاً أمام النمو الاقتصادي، بينما يعتبر الفائض الكبير في معدلات التكاثر السكاني الطبيعي التي لا تتوازى مع الموارد الطبيعية لكل من مصر والأردن هو الأساس لمشاكلهما الاقتصادية.

إن تسريع عملية الخصخصة، وتطوير القطاع السياحي الذي يختزن موارد كبيرة من جهة، والتوصل إلى تسوية سياسية مع إسرائيل، وتحسين العلاقات بالولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية المشتركة من جهة أخرى، من شأنها أن تقود إلى زيادة كبيرة في حجم الاستثمارات الأجنبية، وستوفر لسوريا، إضافة إلى ذلك، مصدراً ثابتاً للمساعدات المالية الكبيرة من الولايات المتحدة والذي سيخفف عنها ضائقة النقص في العملات الأجنبية بنسبة كبيرة.

إن زيادة وتائر عمل الخطط المركزية الحكومية لتنظيم الأسرة، واقتطاع أجزاء كبيرة من الموازنة لأغراض التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية يمثلان عاملان حيويان من أجل تخفيف الضغوطات الديمغرافية على نحو كبير. وما يجدر ذكره في هذا السياق أيضاً، أنه مازال لدى سوريا مساحات شاسعة قابلة للاستصلاح الزراعي رغم أن نسبة الأراضي الزراعية الموجودة فيها هذه الأيام تفوق الـ ٦٠ في المئة من مجموع الأراضي الزراعية السورية، وأن الموارد المائية السورية مازالت كبيرة وكثيرة، مقارنة ببعض الدول الأخرى في المنطقة، رغم الانخفاض الذي طرأ على هذه الموارد في السنوات الأخيرة، جراء إقدام السلطات التركية على استغلال الكثير من مصادر مياه الفرات.

ومن المهم جداً بالنسبة إليها أن نرى الكيفية التي يعبر بها الاقتصاد السوري عن نفسه خلال المفاوضات حول التسوية السياسية المرتقبة مع إسرائيل.

الفصل السابع

أهمية سوريا الإستراتيجية

محمد مصلح

-١-

يبحث هذا المقال في الموقف السوري بعد وصول بنيامين نتنياهو إلى السلطة في إسرائيل، في إطار محاولاتنا لفهم أهمية الموقف السوري الرسمي في كل ما يتعلق بالتسوية السلمية.

إن العنصر الأكثر أهمية في السياسات السورية، هذه الأيام يرتكز على موازين القوى، ويعرف السوريون جيداً، أن موازين القوى العسكرية والتكنولوجية والسياسية، مازال يميل لمصلحة إسرائيل. وهم يعرفون، مع ذلك أيضاً، أن التغيرات التي طرأت على موازين القوى السياسية الداخلية الإسرائيلية بعد قدوم نتنياهو إلى السلطة أصبحت في غير مصلحة إسرائيل حين وضعت حكومة نتنياهو إسرائيل في وضع دفاعي في الحلبة الدولية يحاول السوريون الاستفادة منه.

والعنصر الثاني في مركبات السياسات السورية، يقوم على معرفة السوريين الأكيدة، بدعم الولايات المتحدة اللامحدود لإسرائيل. ويفهم السوريون أيضاً جيداً منظومة العلاقات القائمة بين تل أبيب ـ واشنطن، رغم أن

إدارة الرئيس كلينتون غير راضية عن سياسات حكومة نتنياهو، ورغم ما يتسرب عن مصادر حكومية أمريكية مقربة، وخصوصاً بعد سياسة المواجهة التي اتبعتها حكومة نتنياهو مع العرب، والسياسات الإسرائيلية التي قد تلحق الأضرار بالاستراتيجية الأميركية في المنطقة.

ويعرف السوريون أن الرئيس كلينتون ليس من أولئك الرؤساء الأمريكيين الذين يجرؤون على ممارسة الضغوط على إسرائيل، وإجبارها بالتالي على التقدم باتجاه استمرار محادثات التسوية، وتعرف الحكومة السورية ايضاً حجم الليكود والقوة التي يملكها في الكونغرس الأميركي.

فقد قام مؤخراً الكثير من أعضاء هذا الكونغرس بزيارات للعاصمة السورية، ويبدو أن هناك استراتيجية محددة تقف خلف مثل هذه الزيارات بالنسبة إلى الحكومة السورية التي تحاول مد الجسور مع الكونغرس الأمريكي بغية تكبيل أيدي الادارة الأمريكية، على قاعدة ادراكها كل رضا تلك الادارة عن سياسات نتنياهو، وعجزها عن استخدام نفوذها من أجل الإسراع في مسيرة التسوية من دون دعم الكونغرس. ويسعى السوريون إضافة إلى ذلك، لتحسين صورة سوريا لدى الكونغرس، رغم أنهم يعرفون أن ليس لهم أصدقاء في البيت الأبيض.

ليس في الإمكان معرفة مدى نجاح هذه المحاولات السورية أولاً، لكننا نعرف أن الذين يقفون وراء مثل هذه المحاولات أناس واقعيون، فهم يدركون أنهم لن ينجحوا في دق إسفين بين الكونغرس الأمريكي وبين إسرائيل، فكل ما يستطيعون فعله هو جعل موقف الكونغرس الأمريكي أكثر اعتدالاً حيال سوريا، وبكلمات أخرى، خلق صورة جديدة لسوريا لدى الكونغرس.

والعنصر الثالث في مركبات السياسة السورية هو ما يتصل بتداعيات بعض الأحداث في محيطها، وخصوصاً أن سوريا باتت تشعر بالقلق الكبير في هذا المضمار، من مستويات التعاون والتنسيق المشترك على الصعيد العسكري بين تركيا وإسرائيل.

وهناك من يبدي دهشة في إسرائيل حول جدية وحجم المخاوف السورية إزاء ذلك، لكنني أتخيل أن كل من لديه الاستعداد لرؤية هذا الموضوع من وجهة النظر السورية لن يفاجأ من حجم التوتر والمخاوف السورية جراء التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي المشترك.

تشعر الحكومة السورية قبل كل شيء أن إسرائيل وقوى أخرى، تسعى جاهدة إلى تطويق سوريا وبالتالي فرض التنازلات عليها، فسوريا ترى إذن في التقارب التركي - الإسرائيلي، مثابة خطة استراتيجية إسرائيلية، تهدف إلى اضعافها وتعزيز الموقف الإسرائيلي، وتمكين الحكومة الإسرائيلية من فرض شروطها عليها.

وتتصل المخاوف السورية الأخرى، بطابع العلاقات التركية العدائي لسوريا، والتي تنبع من النزاع القائم بين الدولتين، والعنصر الرابع من حيث الأهمية، يكمن في حقيقة أن السوريين باتوا يدركون أنه ليس في إمكانهم أن يعدلوا وحدهم من موازين القوى العسكري الذي يميل لمصلحة إسرائيل. فالقائمون على وضع السياسات السورية يعرفون أن سوريا لا تستطيع بمفردها أن تشكل خصماً وازناً حيال الجيش الإسرائيلي، وهم يعرفون أيضاً أن الفرص باتت ضئيلة، لإقامة تكتل عربي موّحد من شأنه أن يصبح قوة لها وزنها أمام إسرائيل وأطماعها، وهم يدركون مدى الإنهيار الاقتصادي العربي بعد حرب الخليج الثانية، وتآكل الوزن السياسي للعرب في أعقابها، فقد فقدت الدول العربية بعد حرب الخليج قوة الدفع السياسية.

والأمر الذي لا يتجاهله السوريون، إضافة إلى هذا وذاك، أن حركة التاريخ أصبحت في غير مصلحة العرب، فقد عاش العرب طوال القرن الفائت في وضع دفاعي محض، بينما واصلت إسرائيل تقدمها وحققت معظم أهدافها، في الوقت الذي لم يحقق العرب أياً من أهدافهم الاستراتيجية.

وبناء على ما تم ذكره أيضاً، فإن السوريين لا يرون أي فرصة لتغيير أسس منظومات التحالفات الخارجية لكل من سوريا وإسرائيل، ويعرفون بخاصة أنه

من غير الممكن تجاهل العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة، وهم يقرأون جيداً الخريطة الإقليمية والدولية، ويعتقدون أن الزمن يعمل أيضاً لمصلحة إسرائيل راهناً، لكنهم يتوقعون أن يتغير هذا الوضع على المدى البعيد رغم ذلك كله.

-٢-

إن الأسد لم يذرف دمعة واحدة على اختفاء رابين، ولا على استبعاد بيريز من الحلبة السياسية، بل إنه بات يشعر بالارتياح، خلافاً للمقولة الإسرائيلية المألوفة، بأن الوضع الراهن مازال مريحاً بالنسبة إلى إسرائيل. لأنها أصبحت في وضع دفاعي الأمر الذي سيدفعها إلى تقديم التنازلات على المستوى الإقليمي والدولي، ولا أحد سيتهم الأسد بإفشال العملية السلمية، فالجميع بمن فيهم واشنطن يتهمون نتنياهو، والإدعاء بأن الأسد قد فوت فرص التوصل إلى اتفاق مع رابين ما هو إلا خرافة.

وتشكل الحلبة السياسية الداخلية الإسرائيلية أحد العوامل المهمة في الاعتبارات السياسية السورية، والمتتبع لطريقة اتخاذ القرارات السورية خلال السبعة عشر عاماً الأخيرة، يدرك أن فهم صناع القرارات السورية للديناميكية السياسية الإسرائيلية يأخذ مناحي أكثر عمقاً، فهم يولون اهتماماً بالغاً لما يجري داخل إسرائيل، صحيح أنهم لا يحسنون التقدير في بعض الأحيان، إلا أنهم ينجحون في ذلك على الأغلب.

أعتقد السوريون أن رابين بطيء الخطى في ما يتعلق بالتسوية، فهم أدركوا أنه يمتلك الرغبة في الوصول إلى ذلك لكنهم يعون أنه لم يناضل بما فيه الكفاية للتوصل إلى ذلك أيضاً، فقد ازدادت مخاوفه من أن يخلق اعباء إضافية على المؤسسة السياسية الإسرائيلية، حين درج على القول إنه ليس في استطاعته العمل على المسارين الفلسطيني والسوري في آن. بكلمات أخرى، حاول رابين استخدام المسار السوري للضغط على الفلسطينيين، والمسار الفلسطيني

للضغط على السوريين. هكذا قدر السوريون وضع رابين، فهل فوتوا فرص السلام؟، أنا لا أعتقد ذلك، فالأسد وقف جيداً على الوضع الذي بات يعيشه عرفات، وقال لنفسه، أنني في غاية السعادة لأنني لست في وضع يشبه وضع عرفات أو حتى وضع الملك حسين.

إن رؤية السوريين لبيريز مثيرة للإهتمام، اضافة إلى أنها مرت، بمراحل عدة،: أتت أولاها بحسب معرفتي في خريف ١٩٩٥، عندما اعتقد السوريون حينها أن بيريز يحمل رؤية جديدة، فهو شخص مرن، ويتطلع إلى المستقبل، حين بدا لهم مريحاً أكثر من رابين، فهو بصفة كونه أكثر تزمتاً، يرغب في السلام، لكنه مازال أسيراً لمفهومه الذي يتركز في جوهره في المضمار الأمني. وأعتقد السوريون في المرحلة الثانية أن بيريز شخص نظري أكثر من اللزوم، فقد بالغ كثيراً في أقواله حول الشرق الأوسط الجديد، الأمر الذي أثار مخاوف القيادات السورية بخاصة والعربية على وجه العموم، حين درج السوريون على القول حينها، إن بيريز يجيد التحليق في الهواء لكنه لا يعرف كيف يهبط إلى الأرض، ويحتاج إلى المساعدة في فعل ذلك. وفي المرحلة الثالثة، في الفترة التي تسلم بها بيريز مهام رئيس الحكومة الإسرائيلية، استمر الإفتراض السوري القائل إن بيريز شخصية مرنة تتطلع إلى المستقبل، فهم لم يتخلوا عن وجهة النظر هذه، لكنهم في المقابل، بدأوا يكتشفون أن بيريز لا يستطيع أن يسوّق بضاعته للإسرائيليين. فلو أن بيريز استطاع أن يوقع على اتفاق مع السوريين، لا يتعهد فيه بالانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧، لما كان في وضع سياسي يحتاج إلى إقناع المؤسسة العسكرية واليمين للموافقة على هذه الصفقة.

واكبت المرحلة الرابعة عملية «عناقيد الغضب». فالمذبحة في قرية قانا، حطمت صورة بيريز كرجل سلام، ليس في سوريا وحدها وإنما في أرجاء العالم العربي كله. فاتضح للسوريين، منذ ذلك الوقت، أن بيريز يطمع فقط في تحقيق الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية على المنطقة، فقالوا في سوريا حينها: إن الليكود يطمع إلى تحقيق إسرائيل الكبرى، بينما يطمع حزب العمل تحت

قيادة بيريز إلى تحقيق الهيمنة الإسرائيلية. وهناك من يدعي في إسرائيل رغم ذلك، أن سوريا لم تبذل المزيد من المساعي التي من شأنها أن تساعد رابين في الفوز في الانتخابات، فالموقف السوري كان على الدوام ضد التدخل في الحياة السياسية الإسرائيلية: "ينتخب الإسرائيليون ممثليهم، ومن يتسلم السلطة، سواء أكان العمل أو الليكود، سنتفاوض معه إذا ما وافق على شروط السلام السورية"، وينبغي علينا الاعتراف هنا، أن السوريين، وقدموا تنازلاً تكتيكياً مهماً ، عندما فضلوا تأجيل المفاوضات إلى ما بعد انتهاء الانتخابات الإسرائيلية، استجابة لطلب بيريز، الذي لم يعد إلى السلطة بعد ذلك.

-٣-

يوجد لدى نتنياهو نقاط ضعف كثيرة من وجهة النظر السورية، فهو شخص متصلب أكثر من اللزوم، ما أظهر عدم جديته، اضافة إلى أنه تحول إلى رهينة بأيدي العناصر المتطرفة داخل حكومته، لكنه مع ذلك تمتع بالكثير من الأفضليات، فهو لن يصطدم بحزب العمل إذا ما قرر استمرار المفاوضات مع سوريا، ويوافق بالتالي على شروطها. فهو يستطيع بذلك أن ينفذ الاتفاق الذي سيحظى بالموافقة التلقائية لحزب العمل ومعسكر السلام الإسرائيلي، الأمر الذي يمكنه من تحييد العناصر المتطرفة في المؤسسة السياسية الإسرائيلية". فقد أعتقد السوريون أن نتنياهو قادر على فعل ذلك، لكنهم يعرفون في الوقت نفسه انه غير معني بالتوصل إلى اتفاق، وأن مثل هذا الموقف لن يتغير مستقبلاً، ويعرفون أيضاً، أن الموضوع الأكثر أهمية بالنسبة إليه هو مسألة استمرار بقائه في السلطة، وأنه لن يقدم على أي من الخطوات التي قد تعرض بقاءه في السلطة للخطر.

أعتقد السوريون جازمين أن الإدارة الأمريكية غير مرتاحة البتة لسياسات حكومة نتنياهو، وأن الإدارة الأمريكية تمكن إسرائيل مع ذلك من الاحتفاظ بوضع اللاعب الأقوى في عملية التسوية. فعندما تعطي إسرائيل الضوء

الأخضر، فإن الإدارة الأميركية تسعى حينها لجلب الطرفين الإسرائيلي والسوري إلى مائدة المفاوضات، وإذا ما فعلت إسرائيل غير ذلك، فإن الادارة الأمريكية تبقى مكتوفة اليدين لا تقوى عل فعل أي شيء، لأسباب أمريكية داخلية محضة تتصل بقوة ونفوذ اللوبي اليهودي (الليكودي) في واشنطن.

إن المعضلات والاحتمالات التي تواجه الحكومة السورية هذه الأيام، بحسب وجهة النظر السورية، هي: أن الصيغة السورية للمفاوضات مع إسرائيل تؤكد على الالتزام باستمرار المفاوضات شريطة أن تتعهد حكومة الليكود بالالتزام بأمرين: الأول هو استمرار المفاوضات من النقطة التي انتهت عندها في شباط / فبراير ـ آذار / مارس ١٩٩٦، والثاني والأكثر أهمية هو احترام حكومة الليكود لالتزامات الحكومة التي سبقتها.

فقد كان الأسد حذراً في موقفه، خلال المفاوضات، إزاء حجم الانسحاب الإسرائيلي من الجولان، وأكد ضرورة إنسحاب إسرائيل الكامل إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وقد تعهد رابين في مرحلة معينة، للأسد بوساطة الأميركيين، بأنه إذا ما تعهد السوريون بتلبية الحاجات الأمنية الإسرائيلية، فإن إسرائيل ستنسحب إلى حدود الرابع من حزيران / يونيو.

عندما سمع الأسد تعبير "الجولان" طلب التأكيد من أن الأمر يتعلق بالانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران / يونيو وكان له ما أراد. ويخطئ من يعتقد أن مثل هذا الالتزام لم يعطَ للأسد، أو لم يحصل عليه الأسد في حقيقة الأمر، ولا يساورني أدنى شك في أنه عندما يماط اللثام عن وثائق الإدارة الأمريكية، سيتضح مثل هذا الأمر، مستقبلاً للمؤرخين المهتمين بالموضوع السوري ـ الإسرائيلي.

وبالنسبة إلى أسلوب المفاوضات السورية، فقد حلل السوريون موازين الربح والخسارة المتصلة بالطرائق التفاوضية المختلفة، وتوصلوا إلى إستنتاج مفاده، إذا ما انسحبت سوريا من المفاوضات التي باتت تلفظ أنفاسها، فإنها ستضع نفسها في موقف دفاعي، وبالتالي تعرض نفسها لاتهامات التسبب في

فشل المفاوضات، وقد تعطي هذه الخطوة نتنياهو ذريعة لإثارة المشاكل لسوريا، وتشجع الكونغرس الأمريكي على مواصلة فرض الحظر على سوريا وبالتالي فقد تخرب العلاقات بين واشنطن ودمشق. واستبعدت سوريا لهذه الأسباب، خيار الانسحاب من المفاوضات، وأصبح الخيار الحقيقي بالنسبة إليها، يستلزم مبدئياً الاستمرار في المفاوضات شريطة أن تنفذ إسرائيل الشرطين المذكورين آنفاً.

يحمل الالتزام باستمرار المفاوضات تداعيات على درجة كبيرة من الأهمية من وجهة النظر السورية، أولها، إمكان تحسين العلاقات الأميركية - السورية، في الوقت الذي يعلم الأسد تماماً، أنه ليس في الامكان دق اسفين بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والأمر الآخر يتصل برغبة السوريين في التخفيف من حدة الموقف العدائي للكونغرس الأميركي، فهم يعتقدون أن استمرار التمسك بمبدأ التوصل إلى اتفاق عبر المفاوضات من شأنه أن يساعد في ذلك. فهم لن يخسروا شيئاً، فنتنياهو هو المحشور في الزاوية، ولم يعد لديه أصدقاء لا في المنطقة ولا في الحلبة الدولية، ويحتمل أن يستمر في وضعه الحالي فما الحكمة اذن في تغيير وضعه؟

- ٤ -

ما هي الأهداف السورية الجوهرية؟ أحاول إيجازها باختصار:

الأول هو الانسحاب الكامل إلى خطوط الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧، فالأسد مصمم على ذلك أكثر من أي موضوع آخر، ولن يتنازل عن تحقيق ذلك تحت أي ظرف من الظروف، ويخطئ أي من السياسيين أو الأكاديميين الإسرائيليين، إذا ما اعتقد ولو للحظة أن الأسد سيتخلى عن هذا الموقف بشكل أو بآخر، فلن يكون هناك سلام من دون انسحاب كامل لحدود الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧.

والثاني، هو استعداد السوريين للموافقة على ترتيبات أمنية متوازنة لا تمس

السيادة السورية على هضبة الجولان، والثالث يتمثل في عدم ممانعة السوريين لعملية تطبيع متدرج. فهم قد يقبلون صيغة «كامب ديفيد» على هذا الصعيد، دون مبالغة تتضمن العناق والقبلات والتطبيع الكامل. فهم غير معنيين بإقامة منظومة من العلاقات العاطفية مع إسرائيل في المرحلة الحالية على الأقل، فالرومانسية قد تأتي في مراحل متأخرة.

والأمر المهم بالنسبة إلى السوريين، هو استعادة أرضهم، فإذا ما نشأت علاقة حب مع الإسرائيلي بعد ذلك فالأمر سيان، والمبدأ الآخر والمهم في استراتيجية الاسد، يتمحور حول مواجهة الهيمنة الإسرائيلية والحد من مخاطرها ووقفها، فهو يعتقد أن لسوريا تحت قيادته، دوراً مفتاحياً في الشرق الأوسط، خلافاً للفلسطينيين تحت قيادة عرفات، أو الأردنيين بقيادة الملك حسين، وهو لن يقدم على اتخاذ أي خطوة تمكن إسرائيل الخروج منتصرة من الحلبة السياسية الإقليمية.

ومن أجل تطوير استراتيجية قادرة على تحقيق مثل تلك الأهداف، فإن الحكومة السورية ملزمة بطرح الإجابة على الأسئلة التالية:

(١) ماذا يمكن أن تحصل عليه سوريا في الظروف الراهنة؟ يجيب السوريون على هذا السؤال: حكومة الليكود ظاهرة عابرة، ولن تعطيها سوريا أي مبرر وذريعة لإفشال عملية التسوية، يجب أن تظل حكومة الليكود محشورة في الزاوية، فلتعطوا نتنياهو فرصة الوقوع في شر أعماله، فهو الوحيد، وإسرائيل، الذين سيدفع ثمن أخطائه مع إسرائيل، وليس سوريا.

(٢) إلى أي درجة باستطاعة سوريا تغيير موازين القوى؟: يجيب السوريون، أنه من الممكن فعل ذلك على نحو محدد، ولكن كيف؟ بوساطة الحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة في المقام الأول، ومن طريق تعزيز العلاقات وتوطيدها مع مصر، ودول الخليج العربي، وإيران، وإيجاد قواسم مشتركة مع العراق، والوسيلة الإضافية تكمن في تفعيل آليات التأثير في المسار الفلسطيني، ولذلك نرى الأسد يدعو لهذا الغرض، كثيراً من رموز

عرب «إسرائيل» إلى دمشق ومن ضمنهم أعضاء الكنيست.

مثل تلك اللقاءات أعدت، كما هو معلوم، لأغراض اجتماعية، لكنها تحتوي على مواقف استراتيجية تطمح إلى مد الجسور بين الفلسطينيين وبين دمشق، فالأسد بات مهتماً بخلق حلف من المؤيدين والداعمين لسياساته حتى في داخل إسرائيل، والأسد يعمل جاهداً في كل الاتجاهات وعلى كل المسارات من أجل تعزيز الموقف السوري وتخفيف الأضرار الناجمة عن تآكل الموقف العربي.

ما معنى كل ذلك؟ مثل هذه الخطوات التي يقدم عليها الأسد هي في ظاهرها خطوات دفاعية لكنها في مضمونها خطوات هجومية.

أما زالت الحرب تمثل خياراً بالنسبة إلى الأسد؟.

هذا السؤال يطرح نفسه أيضاً على السوريين، وهم يجيبون بشكل إيجابي في ظروف معينة، لكن سوريا لن تكون البادئة في الحرب. وإنما العناصر المتطرفة في حكومة نتنياهو. ويأخذ السوريون الأقوال الصادرة عن هذه العناصر على محمل الجد، ولذلك فإنهم لا يستبعدون أن يقوم إرئيل شارون أو غيره بزيادة وتصعيد وتائر التوتر في العلاقات بين سوريا وإسرائيل.

والمكان الوحيد الذي يمكن أن يكون سبباً للتصعيد هو جنوب لبنان، ويحرص السوريون جداً على إبقاء حزب الله تحت سيطرتهم. ويجدر بنا القول في هذا الإطار إن أي طرف لن يستطيع السيطرة على حزب الله مائة بالمئة، لا الإيرانيون ولا حتى السوريون.

فهذا الأمر غير ممكن بكل بساطة، لأن حزب الله غير قابل للاحتواء في شكل مطلق. يستطيع السوريون التأثير في حزب الله بنسبة ٨٠ ـ ٩٠ في المئة، لكن حزب الله يمتلك الكثير من الهوامش التي يستطيع إبداء المرونة والمناورة من خلالها، وهناك عناصر داخل حزب الله على استعداد لاستخدام مثل تلك الهوامش لدفع الأوضاع إلى مزيد من التصعيد أيضاً.

ولكن ما هي مصلحة السوريين في وجود حزب الله؟ إنهم يستخدمون ذلك

الحزب كوسيلة ضغط مهمة على إسرائيل، وكل شخص يتجاهل مثل هذه الحقيقة، غير واقعي. لكنه رغم عدم سيطرتهم الكاملة على حزب الله، فإن السوريين يعتقدون على المستوى الإستراتيجي أو أي مستوى آخر، أن إسرائيل ستشن الحرب ضدهم. وهم يعرفون أن إسرائيل ستخرج من الحرب منتصرة، ويعرفون في الوقت نفسه، أن خسائرها السياسية ستكون كبيرة، حسبما أثبتت حرب عام ١٩٨٢، حينما أراد بيغن وشارون فرض إرادتهم على المنطقة، فهم انتصروا في ساحة المعارك لكن الهزيمة السياسية كانت من نصيبهم. وما يجدر افتراضه أن إسرائيل لن ترتكب مثل ذلك الخطأ مرة ثانية، إضافة إلى أن الأسد لن يسمح لنفسه بالوقوع في الخطأ نفسه، فإذا ما ارتكب أي من الأخطاء، فإنه سيجد نفسه خارج اللعبة السياسية، ولذا فإنه حريص على اتباع الحذر في جميع خطواته.

والسؤال الثالث: ماذا سيحصل إذا ما تم إحراز تقدم على المسار الفلسطيني، ماذا ستفعل سوريا حينها؟ أعتقد أن حصول مثل ذلك، سيسهل الأمر على السوريين، لأنه سيمنح الحكومة السورية الغطاء السياسي الضروري للاستمرار في مسار المفاوضات مع إسرائيل.

فما دام لا يوجد أي تقدم على المسار الفلسطيني ولا يزال يعيش حال الجمود، فإنه من الصعب جداً على الأسد، التوصل إلى اتفاق سواء أكان مع نتنياهو أو باراك، أو أي زعيم آخر يتسلم السلطة في إسرائيل. لأنه سيظهره أمام بقية الزعماء العرب على صورة عرفات، والملك حسين أو السادات، فإذا تفحصنا الماضي الدبلوماسي للأسد، منذ اتفاقات «كامب ديفيد» يتضح لنا أنه لن يقدم على شيء يظهر خلاله على صورة السادات.

والسؤال الأخير هو: ماذا لو لم يتم حصول تقدم على المسار الفلسطيني ويأتي رئيس الوزراء الإسرائيلي ليعرض على الأسد، اتفاقاً يقضي بالانسحاب الكامل من الجولان في مقابل التطبيع الكامل والترتيبات الأمنية، ماذا سيفعل السوريون في مثل هذه الحالة؟.

من الصعب جداً على الأسد أن يوافق على ذلك، في ظل الجمود الذي يلف المسار الفلسطيني، وأنا شخصياً أميل إلى مثل هذا الاعتقاد، لأن المزاج الشعبي قد تغير في العالم العربي في أعقاب جمود العملية السلمية على المسار الفلسطيني، والشعور بالمرارة الذي يسود الشارع العربي والنخب السياسية على السواء جراء سياسات الحكومة الإسرائيلية.

وإذا ما قرأ الأسد الخريطة على النحو السابق ذكره، ما هي إذن الطريقة الفعالة والمنطقية التي سيختارها؟ الجواب: هو أنه سيحافظ على التزامه للتوصل إلى اتفاق عبر المفاوضات، والتركيز على المواضيع الداخلية السورية، وتوثيق العلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا.

أما بالنسبة إلى إسرائيل، فأنهم سينتظرون حتى عام ٢٠٠٠ بعد مجيء باراك إلى السلطة، ويختبرون مدى استعداده حول المفاوضات - فهو يعرف تمام المعرفة الشروط السورية، فإذا لم يكن مستعداً لذلك، فإن السوريين سيواصلون الانتظار.

الفصل الثامن

المواقف السياسية للمواطنين العرب في الجولان

ثائر أبو صالح

خلفية تاريخية

يقطن هضبة الجولان هذه الأيام ثمانية عشر ألف مواطن عربي، ينتمي ثلاثة عشر ألفاً وخمسمائة منهم إلى الطائفة الدرزية، ويسكنون في أربع قرى، مجدل شمس، بقعاتا، مسعدة، وعين قينيا، والقرية الخامسة (الغجر) المحاذية للحدود اللبنانية، والتي يسكنها مواطنون من الطائفة العلوية، يبلغ تعدادهم ألف وخمسمائة مواطن. بقي هؤلاء السكان في أماكن سكناهم بعد حرب الأيام الستة (حرب حزيران) بينما طرد بقية سكان الجولان خلال تلك الحرب في شكل منهجي على أيدي القوات الإسرائيلية المحتلة.

وتظهر الإحصائيات السكانية التي تم اجراؤها خلال الستينات، أن عدد السكان العرب في هضبة الجولان التي تبلغ مساحتها ١٨٦٠ كم٢، بلغ أكثر من مائة وخمسة وثمانين ألف مواطن، سكنوا في اكثر من مائة قرية ومدينة كبيرة واحدة، القنيطرة عاصمة الجولان.

احتلت إسرائيل خلال حرب الأيام الستة (حرب حزيران) نحو ١٢٥٠ كم٢ وأعادت ما مساحته ٥٠كم٢ في اطار اتفاق فصل القوات عام ١٩٧٤. وهدمت

إسرائيل غالبية القرى بينما طردت أكثر من مائة ألف وخمسمائة مواطن.

انتقل سكان كل من القرى الآتية: بقعاتا ومسعدة وعين قينيا وسحيتا للسكن في قرية مجدل شمس خلال تلك الحرب. سمح لهم بعد ذلك بالعودة إلى قراهم باستثناء سكان قرية سحيتا التي تم تدميرها والذين سمح لهم بالاستقرار في قرية مسعدة.

تطرح مثل هذه المعطيات سؤالاً مهماً جداً: لماذا سمحت السلطات الإسرائيلية للمواطنين الدروز بالبقاء في قراهم بينما طردت بقية سكان المنطقة؟

هناك أسباب عدة لذلك، كتمسك المواطنين الدروز بأرضهم كونهم فلاحين، وبحكم التجارب التي مروا بها في الماضي أبان الثورة ضد الانتداب الفرنسي عندما كان يتم إحراق قراهم من قبل القوات الفرنسية، والسبب الآخر، تلك العلاقة الطيبة الموجودة بين السلطات الإسرائيلية وبين الدروز الذين يعيشون في فلسطين عام ١٩٤٨. بيد أن السبب الجوهري والأكثر أهمية من ذلك كله، يكمن في المخطط الإسرائيلي الرامي إلى إقامة دولة درزية في المنطقة، والذي حكم السلوك الإسرائيلي إزاء المواطنين الدروز، عندما حاولت سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي اخراج هذا المخطط إلى حيز التنفيذ في الجولان بداية.

ومن أجل أن نفهم التحولات والتغيرات في مواقف المواطنين العرب في الجولان، يمكن أن نقسم المرحلة الواقعة ما بين ١٩٦٧ - ١٩٩٧ إلى خمس فترات سياسية:

١ - الفترة الواقعة ما بين حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ وحتى حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، التي اتسمت بالمحاولات الفاشلة لإقامة دولة درزية، وتبلور التيار الوطني المقاوم للاحتلال.

٢ - الفترة التي أعقبت عام ١٩٧٤ وواكبت تطبيق القوانين الإسرائيلية على الجولان في كانون الأول / ديسمبر من عام ١٩٨٤، واقترنت تلك الفترة بالمفاوضات السورية - الإسرائيلية حول فصل القوات في الجولان، والتسوية

بين مصر وإسرائيل، وارجاع شبه جزيرة سيناء للسيادة المصرية، هذه الحقائق عززت من نفوذ التيار الوطني، وأضعفت بالتالي من قوة العناصر التي أنشأتها إسرائيل بغية الاتكاء عليها في تنفيذ سياساتها.

٣ - فترة الانتفاضة الجماهيرية للسكان الدروز في هضبة الجولان ضد قانون ضم الجولان، استمرت هذه الفترة منذ إقرار العمل بالقوانين الإسرائيلية على الجولان وحتى نهاية الإضراب في تموز / يوليو ١٩٨٢.

٤ - فترة الانقسام داخل التيار الوطني نتيجة للتأثيرات الإيديولوجية ومسار "العصرنة" الذي شهده السكان هناك طوال سنوات الثمانينيات.

٥ - فترة محادثات السلام، منذ بداية أعوام التسعين وحتى يومنا هذا، واتسمت هذه الفترة بتسليم السلطات الإسرائيلية بموقف سكان الجولان المؤيد لعودة السيادة السورية الكاملة على الجولان .

الفترة الأولى

طردت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، سكان الجولان، كما ذكرنا آنفاً، بهدف اقامة دولة درزية في المنطقة، وكانت أول خطوة قامت بها سلطات الاحتلال، هي محاولة اقناع القيادات السياسية لعرب الجولان، والحصول بالتالي على دعمهم للمشروع، والحصول من خلالهم على تأييد القيادات السياسية الدرزية في لبنان (كمال جنبلاط) وفي سوريا (سلطان الأطرش، وأخيه حسن الأطرش). على أن تبادر إسرائيل لانجاز هذا المشروع إلى القيام بعملية عسكرية في جنوب سوريا، بالتنسيق مع الدروز بغية احتلال منطقة جبل الدروز، وتقوم في المقابل بعملية عسكرية مماثلة في جنوب لبنان بهدف احتلال جبال الشوف، وبذلك تستطيع إسرائيل أن تخلق منطقة عازلة من جنوب سوريا ومروراً بالجولان وجبل الشيخ وحتى جبال الشوف، حيث تعلن بعد ذلك القيادات الدرزية عن اقامة دولة درزية، وتعترف بها إسرائيل على الفور وتقدم لها كل أسباب الدعم كي تتحول دولة تابعة لإسرائيل، ويتم ترحيل السكان الدروز

الذين يقيمون في إسرائيل إليها بدلاً من السكان الذين تم طردهم خلال حرب حزيران، ثم يتم اقامة واعداد جيش درزي مهمته محاربة (الجيوش) العربية من الشرق والشمال.

ومن الواضح أن المخطط الإسرائيلي يهدف إلى تقسيم سوريا ولبنان إلى دول أثنية صغيرة وضعيفة من جهة، وإلى خلق دولة درزية كمنطقة عازلة بين إسرائيل وبين أي تهديدات جدية من الشمال والشرق من جهة أخرى، على أن يأخذ الدروز على عاتقهم مهمة مجابهة هذه التهديدات بواسطة الدعم الإسرائيلي المباشر.

وينبغي أن تكون الشخصيات السياسية الدرزية التي ستناط بها تنفيذ هذه المهمة بحسب المخطط المذكور، ذات مؤهلات ومزايا قيادية محترمة في أوساط الدروز في سوريا ولبنان على السواء، ووقع الاختيار للقيام بهذه المهمة على كمال كنج باعتباره شخصية مثقفة ذات رؤية قومية، وعضواً في البرلمان السوري، والشخصية السياسية الأبرز في الطائفة الدرزية.

قام الكثير من الشخصيات السياسية الإسرائيلية، بزيارة كنج لهذا الغرض، ومن بينهم موشي ديان، دافيد اليعزر، ايغال آلون، وآخرون، وعرضوا عليه في نهاية المطاف المخطط الإسرائيلي.

اصيب كمال كنج بالدهشة لدى سماعه هذا المخطط، ورأى فيه خطراً يهدد وجود الطائفة الدرزية في الشرق الأوسط من جهة، وخطراً يهدد وحدة كل من سوريا ولبنان من الجهة الأخرى. وقرر حينها أن ينقل تفاصيل هذا المخطط إلى الجانب العربي بغية افشاله، وتظاهر بادئ ذي بدء بقبول هذا المخطط علّه يستطيع الحصول على المزيد من التفاصيل والمعلومات المتصلة به، وطلب اعطاءه مهلة لإجراء بعض المشاورات مع الزعماء الدروز في سوريا ولبنان. وسمحت له على أساس ذلك، السلطات الإسرائيلية بالسفر إلى روما، برفقة ضابط استخبارات إسرائيلي يدعى يعقوب. نجح كنج خلال تلك الزيارة التي جرت في نهاية الستينات في اقامة بعض القنوات السرية مع الاستخبارات

السورية واللبنانية، بواسطة أحد أقربائه، من دروز لبنان، والذي يعمل محامياً معروفاً وضابطاً سابقاً في الاستخبارات السورية. ونجح إضافة إلى ذلك، في نقل كل المعلومات والتفاصيل التي حصل عليها حول المخطط المذكور إلى الزعيم المصري جمال عبد الناصر، الذي بادر إلى تنسيق خطواته مع العراق الذي أعلن بدوره حال الطوارئ تحسباً لقيام إسرائيل بغزو الأراضي السورية الجنوبية.

تأكد للإسرائيليين أن الجانب العربي قد أصبح على علم بتفاصيل مخططهم وإن كمال كنج قد استطاع أن يخدعهم وأن يضلل ضابط المخابرات المرافق له. وتبين للإسرائيليين أيضاً، بعد عودة كمال كنج إلى بيته في الجولان وبعد متابعته من قبل أجهزة الإستخبارات الإسرائيلية، أنه يقوم بزيارات سرية إلى سوريا، ويجري اجتماعات منتظمة مع أحد أخوته الذي يحمل رتبة لواء في الجيش السوري، اضافة إلى اللواء حكمت الشهابي، مدير الإستخبارات السورية، واعتقل على أثر ذلك، وقدم إلى محكمة عسكرية إسرائيلية في القنيطرة، حكمت عليه بالحبس الفعلي مدة ثلاثة وعشرين عاماً، لكنه أطلق سراحه بعد ذلك بعامين في اطار صفقة تبادل الأسرى التي جرت بين سوريا وإسرائيل، وعاد إلى بيته ليقود التيار الوطني الذي بدأ يتبلور بعد عام ١٩٦٧.

وظهرت إلى الوجود في نهاية الستينات وبداية السبعينات، ظاهرة الشبيبة التي تأثرت بالفكر القومي التي يبشر بها الزعيم جمال عبد الناصر وحزب البعث، وقد خرج من بين صفوفها الكثير من الخلايا التي قاومت الاحتلال، والتي تم كشفها من قبل أجهزة الاحتلال في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، وتم تقديم العديد من الشبيبة إلى المحاكم العسكرية الإسرائيلية وحوكموا بمدد مختلفة. وعلى هذا الأساس، تشكل التيار الوطني في الجولان في السنوات الأولى لاحتلال الجولان، والذي أخذ على عاتقه مهمة مقاومة الاحتلال.

حاول جميع الحكام العسكريين الإسرائيليين، في المقابل، تنظيم جماعة

مضادة ومؤيدة للسياسات الإسرائيلية، تعمل على تمرير تلك السياسات في الجولان، لكن تلك المحاولات باءت بالفشل رغم النجاح المحدود لتلك الجماعة، في مواجهة التيار الوطني الذي سجن معظم رموزه وأعضائه، لكنه حاز على دعم وتأييد سكان الجولان في نهاية المطاف.

الفترة الثانية:

شكلت انجازات حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ في أيامها الأولى، الضوء الأحمر بالنسبة إلى الجماعة التي اختارت التعاون مع السلطات الإسرائيلية، وتأكد لدى هؤلاء أن هضبة الجولان ستعود إلى الوطن الأم لا محالة في يوم من الأيام، بينما راكم التيار الوطني المزيد من الخبرات وكرس وجوده في أوساط سكان الجولان.

وتسببت التطورات الحاصلة على الجبهة المصرية، زيارة السادات لإسرائيل، وتعهدها بارجاع سيناء كاملة للمصريين، بضعف تأثير الجماعة المتعاونة مع إسرائيل، في حين حقق التيار الوطني المزيد من النجاحات، عندما استطاع أن يجند التيار الديني (رجال الدين الدروز) إلى جانبه، الذين امتنعوا طوال الفترة السابقة عن التدخل في أي نشاط سياسي، وقد أدت هذه التحولات جميعها إلى انهيار الجماعة المتعاونة مع إسرائيل. وقررت مجموعة الليكود انتهاج سياسة جديدة، هدفها تحويل سكان الجولان في نهاية السبعينات، بمعنى تحويل سكان الجولان إلى اداة لتنفيذ السياسات الليكودية بزعامة مناحيم بيغين، حين بدأت بتطبيق هذه السياسات على الشرائح الفقيرة في المجتمع الجولاني، كالمعلمين، والعمال المستخدمين في المشاريع الانتاجية الإسرائيلية. واشترطت بقاءهم في أماكن عملهم بتقبل الجنسية الإسرائيلية، الأمر الذي جعل التيار الوطني يشرع في القيام بحملة دعائية تستهدف شرح مخاطر الحصول على الجنسية الإسرائيلية على مستقبل الجولان، وسكانه من الدروز على وجه الخصوص. ووصل نشاطه إلى ذروته حلال الاجتماع الحاشد لسكان الجولان الذي انعقد في الخلوة الدرزية والذي أعلن على أثر ذلك،

الاضراب لمدة ثلاثة أيام، وأصدرت قيادة هذا الاجتماع ما عرف بالميثاق الوطني الذي نشر بتاريخ ٢٥/ ٣/ ١٩٨١ والذي ركز على النقاط الآتية:

١ ـ التأكيد على الهوية العربية، والمواطنة السورية لسكان الجولان الدروز.

٢ ـ المقاومة المطلقة للاحتلال الإسرائيلي، ومحاولاته التي تسعى لإستبدال الهوية الوطنية السورية بالهوية الإسرائيلية.

٣ ـ مقاومة المجالس المحلية التي شكلها الحكم العسكري والتي لا تمثل السكان الدروز في الجولان.

٤ ـ مقاومة عمليات مصادرة الأراضي والمياه من قبل السلطات الإسرائيلية.

٥ ـ يقام على من تسول له نفسه القبول بحمل الجنسية الإسرائيلية، الحد الديني والاجتماعي، وتبطل هذه الإجراءات عن كل من يتراجع عن ذلك، وتكون حينها الطائفة الدرزية على استعداد لإعادته إلى أحضانها. وقع هذه الوثيقة جميع ممثلي السكان والعائلات الأساسية، وقررت قيادة الاجتماع المولجة بتنفيذ هذه القرارات عزل كل من يوافق على حمل الجنسية الإسرائيلية دينياً واجتماعياً.

واتسم رد الفعل الإسرائيلي في المقابل، بفرض المزيد من الضغوط بما فيها الاعتقالات الإدارية، وفرض منع التجول على المواطنين الدروز، بالرغم من أنها قد حققت نتائج عكسية. فقد واصل المجتمع الدرزي ممارسة ضغوطاته على المتعاونين، وأسفرت عن «خنقهم» اجتماعياً واقتصادياً، وبالتالي اختفاء ظاهرة «المتعاونين» الأمر الذي أدى إلى خلق تكتل اجتماعي لم يسبق له مثيل بين القطاعات المختلفة في المجتمع الدرزي، وخصوصاً بالنسبة إلى التيار الوطني الذي عبر جزء من قياداته عن الجانب الحمائلي والديني، والذي كان له الدور الأبرز في فرض الحرمان الديني على كل الذين وافقوا على حمل الهوية الإسرائيلية.

الفترة الثالثة

أدركت حكومةالليكود استحالة اجبار السكان الدروز في هضبة الجولان على التسليم بقبول المواطنة الإسرائيلية، أو ضم الجولان للسيادة الإسرائيلية. ولذلك استصدرت قانون الجولان في الكنيست مفترضة أن ذلك سيشكل ضغطاً مباشراً على سوريا وخصوصاً بعد اتفاقيات «كامب ديفيد» من جهة، ويسهل على سكان الجولان قبول المواطنة الإسرائيلية من جهة أخرى. ورغم كل ما جرى على هذا الصعيد، فإن الليكود مازال مقتنعاً أن الدروز لن يعارضوا مبدئياً الاحتلال الإسرائيلي، لذلك تفاجأت الحكومة الإسرائيلية بحجم معارضة سكان الجولان لقانون الجولان الذي أقره الكنيست بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨١. فقد انتفض السكان، وخرجوا إلى الشوارع، في تظاهرات حاشدة تطالب بإلغاء القانون. وأعلن الزعماء المحليون لسكان الجولان رفضهم المطلق للقانون، وطالبوا الحكومة الإسرائيلية بعدم إجبار سكان الجولان على قبول الجنسية الإسرائيلية، وأعربوا عن تمسكهم بالميثاق الوطني لسكان الجولان. وكالعادة، عبرت السلطات الإسرائيلية عن رد فعلها على ذلك من خلال حملات الإعتقال الاداري وأوامر منع التجول، ومواصلة الضغط النفسي على المواطنين. وأعلن سكان الجولان، في المقابل، الإضراب الشامل لمدة ثلاثة شهور، خلال الاجتماع الجماهيري الحاشد الذي عقدوه في الخلوة بتاريخ ١٤/٢/١٩٨٢ كرد فعل على الإجراءات الإسرائيلية التعسفية ضدهم، وكتعبير عن رفضهم لقانون ضم الجولان.

استمر الاضراب حتى تموز / يوليو من العام نفسه، وتخلله الكثير من المواجهات العنيفة بين الجيش والسكان، وخصوصاً في بداية شهر نيسان / ابريل عندما شرع جيش الاحتلال بتوزيع الهويات الإسرائيلية بالقوة على السكان. وعزلت القرى الرئيسية في الجولان عن بعضها بعضاً خلال الاضراب أيضاً، وأعلنت قوات الجيش المنطقة، منطقة عسكرية مغلقة، ومنعت الدخول إليها أو الخروج منها. وفرض منع التجول الكامل فيها من الأول من نيسان / إبريل ١٩٨٢، حيث دخل الجيش البيوت في القرى، وشرع في توزيع

بطاقات الهوية الشخصية الإسرائيلية على سكانها بالقوة، وحول الجيش خلال هذه العملية مدارس القرى إلى معتقلات، احتجز فيها عشرات الشبان الذين قاوموا جيش الاحتلال، وأصيب العديد من سكان القرى بجروح جراء المواجهات العنيفة التي جرت بينهم وبين الجيش، ويمكن القول إن المواجهات بين سكان الجولان وسلطات الاحتلال بلغت أوجها خلال فترة الإضراب.

توصلت سلطات الاحتلال إلى تسوية مع السكان ، على أثر تدخل زعماء السكان الدروز في إسرائيل في شهر يوليو / تموز ١٩٨٢، وتلتزم سلطات الاحتلال بموجبها:

١ ـ لن تفرض السلطات الإسرائيلية قبول الهوية الإسرائيلية على سكان الجولان بالقوة، لكنها ستصدر هوية لكل من يطلبها حسب القانون.

٢ ـ تعهد وزير الدفاع أن لا يجعل قانون الخدمة الاجبارية يسري على الدروز في إسرائيل.

٣ ـ تمتنع الحكومة الإسرائيلية عن القيام بعمليات مصادرة الأراضي والمياه الخاصة بسكان الجولان، ووافق زعماء سكان الجولان في المقابل على انهاء الإضراب الذي استمر ثلاثة أشهر، لكنهم لم يسقطوا الحرمان الديني والاجتماعي عن كل من يتسلم الهوية الإسرائيلية

الفترة الرابعة

تميزت هذه الفترة أحداث عدة مهمة:

١ ـ وفاة العديد من الزعماء المركزيين للتيار الوطني، الأمر الذي أدى إلى تشتت الحركة؛

٢ ـ ضعف البنية العائلية الاجتماعية؛

٣ ـ إقامة بنى تنظيمية خاصة بطلاب الجامعات، كوسيلة للتأثير في المجتمع؛

٤ ـ أخذ العامل الإيديولوجي يفعل فعله داخل التيار الوطني، ومزقه إلى جماعات إيديولوجية مختلفة، مؤيدو البعث على سبيل المثال، ومؤيدو الناصرية والماركسية وما شابه، الأمر الذي أدى إلى ابتعاد رجال الدين عن التيار الديني وتحولوا بالتالي إلى تيار مركزي بين التيارات المختلفة القائمة.

إن عملية العصرنة، ونشوء المؤسسات من جهة، ودخول العامل الايديولوجي كعنصر مركزي في العمل السياسي من جهة أخرى، قد تسبب في شق المجتمع، وحصول مواجهات بين رجال الدين الذين يعارضون التغييرات الحاصلة في المجتمع وبين الشبيبة التي تؤيد عملية العصرنة. غير أن هذا الشرخ الحاصل لم يؤثر على موقف السكان حيال إسرائيل.

تركز الجدل بين مختلف التيارات تلك حول المواقف العملية إزاء العلاقة مع الوطن الأم سوريا، على سبيل المثال، وحول الموقف من النظام الحاكم هناك، وحول الموقف من مسألة الديمقراطية في سوريا أيضاً.

أخذ هذا الجدل يحمل أصداء كبيرة عندما وافقت إسرائيل على مواصلة المفاوضات مع سوريا، وبعد السماح مجدداً للطلاب بمواصلة دراستهم في الجامعات السورية إضافة إلى الزيارات العائلية بين الأقرباء في سوريا وهضبة الجولان. حيث ساهمت هذه الزيارات إلى حد كبير، في زيادة ضخ المعلومات حول ما يجري في سوريا من جدل حول مسألة المفاوضات مع إسرائيل، وساعدت في زيادة حجم التأثير للقائمين على شؤون الجولان على سكان هضبة الجولان بالمقابل.

الفترة الخامسة

اتسمت تلك الفترة، بتأثير جو المفاوضات الدائرة بين إسرائيل وسوريا. ويبدو أن سكان الجولان قد أدركوا أن السلطات الإسرائيلية باتت تسلم بأن الجولان أرض سورية، وإن عودتها للسيادة السورية مسألة وقت، الأمر الذي أثار الكثير من التوقعات لدى السكان وزاد من تدخل السلطات المعنية في

شؤونهم، ومعرفة ما يجري في أوساطهم وفي كل ما يتعلق بأمورهم الحياتية، وخصوصاً بعد زيارة وفد من رجال الدين الذي بلغ عدده مئتي عضو سوري واجتماعه بالرئيس حافظ الأسد خلال ذلك.

وتسببت عودة الليكود إلى السلطة في إسرائيل في خفض مستوى التوقعات بالنسبة إلى سكان الجولان ، رغم أن حكومة الليكود لم تغير عملياً في سياستها حيال السكان الدروز في الجولان.

وتزايدت مخاوف أولئك الذين وافقوا على تسلم الهويات الإسرائيلية خلال فترة المفاوضات، وانقسم هؤلاء إلى جماعتين: الأولى تلك التي تعتبر نفسها تحمل الجنسية الإسرائيلية والتي فرض عليها الحرمان الديني والاجتماعي. والجماعة الأخرى، التي تمثل أولاد الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية بحكم الولادة بمعنى أولئك الذين يولدون من أب وأم يحملون الجنسية الإسرائيلية فقد باتت المجموعة الأولى تخشى على نفسها وعلى مصيرها، وخصوصاً بعدما رأوا بأم أعينهم مصير العملاء الفلسطينيين الذين تعاملوا مع سلطات الاحتلال. بيد أن الجماعة الثانية أبناء المجموعة المذكورة لا يكنون أية مشاعر سلبية تجاه مجتمعهم، ويطالبون بحل للوضع المتناقض الذي وجدوا أنفسهم يعيشون فيه، فالسلطات الإسرائيلية لا تزال ترفض اسقاط الجنسية الإسرائيلية عنهم والسماح لهم باستعادة جنسيتهم السورية من جهة ولا يزال مجتمعهم يرفض عودتهم إلى أحضانه كمواطنين إسرائيليين من جهة أخرى.

خلاصة

مما ورد أعلاه يمكن على نحو جلي الخلوص إلى هذين الإستنتاجين:

١ـ إن مقاومة سكان الجولان للاحتلال لم تأت بعد حصول المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، وانما ولدت في الأشهر الأولى للاحتلال.

٢ـ ليس في الإمكان اعتبار موقف سكان الجولان حيال الاحتلال موقفاً

تكتيكياً بمقدار ما هو موقف مبدئي ثابت، لأنهم يرون في سوريا الوطن الأم وقدموا الكثير من التضحيات في سبيلها.

إن أهمية نقاش هذا الموضوع، ترتبط بوجهات النظر الإسرائيلية المضللة حول الطائفة الدرزية التي تعتبر أن التعاون مع أي سلطة تؤمن لها وجودها وبقاءها كطائفة متميزة، هدفاً في حد ذاته، فلا أساس لوجهة النظر هذه من الوجهة التاريخية، فقد منح الدروز دعمهم المطلق لصلاح الدين الأيوبي في حربه ضد الصليبيين، واشتركوا في ثورة ظاهر العمر بفعالية ضد الاتراك وأدوا دوراً قيادياً وحاسماً في الثورة السورية ضد الانتداب الفرنسي عام ١٩٢٥، فموقف سكان الجولان، يمثل امتداداً لهذا الخط التاريخي.

الفصل التاسع

الاستيطان اليهودي في الجولان والصراع من أجل تثبيته

أبي زعيرا

تشير الدلائل التاريخية إلى أنه في معظم الفترات التي كان فيها الوجود اليهودي قائماً في فلسطين (أرض إسرائيل) كان الاستيطان اليهودي في الجولان قائماً أيضاً.

شهد هذا الاستيطان فترات من الازدهار والانحطاط على السواء، وما يجدر ذكره خلال تلك الفترات هو "ثورة جيملا"(*) ضد الرومان ونمو الاستيطان الكبير في فترة "المشناه والتلمود"(**).

وقد دخل الجولان فترة التجدد الصهيوني في العصر الحديث، في مخطط إقامة المستوطنات اليهودية الأولى للمشروع الصهيوني، وأخرج الاتفاق الكولونيالي بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩٢٣، الجولان من نطاق سيطرة الإنتداب البريطاني وأخرجه موقتاً من الوعي القومي اليهودي.

وأتاحت حرب الأيام الستة (حرب حزيران) والاعتداءات السورية الفرص

(*) قرية جملة السورية الواقعة على تخوم وادي الرّماد.

(**) المشناه والتلمود: كتابات الأحبار اليهود التي تفسر التوراة، خلال فترة الحكم الروماني في فلسطين.

أمام إسرائيل لإعادة الجولان لأراضيها.

شرعت إسرائيل على الفور بعد تلك الحرب بتنفيذ مشروع استيطاني، بغية تحويل الجولان إلى جزء لا يتجزأ من إسرائيل، وحاز هذا المشروع على دعم غالبية السكان في إسرائيل وجميع حكوماتها المتعاقبة على حد سواء. ويمكن النظر اليوم إلى استيطان الجولان الذي يحتضن اثنتين وثلاثين مستوطنة يهودية، على أنه يمثل كل الأطياف السياسية والاجتماعية في دولة إسرائيل.

أقيمت لجنة مستوطنات الجولان بعد حرب تشرين الأول / أكتوبر، من أجل تكريس السيطرة اليهودية على الجولان، وبعد سبع سنوات من النضال على هذا الصعيد، استصدرت الكنيست قانون ضم الجولان، ضامة المنطقة بذلك إلى السيادة الإسرائيلية عملياً. وتولد شعور لدى كثير من الإسرائيليين أن الصراع على الجولان قد انتهى، غير أن موضوع الجولان طرح ثانية خلال مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ على جدول أعمالنا القومي، وعاودت أثر ذلك لجنة مستوطنات الجولان القيام بأنشطة مكثفة رغم استمرار المفاوضات مع سوريا حتى عام ١٩٩٦، واستطاعت اللجنة أن تقود النضال القومي للإبقاء على الجولان تحت السيادة الإسرائيلية عبر الفعاليات التي غطت البلاد تحت شعار "الشعب مع الجولان"، سواء أكان ذلك خلال التظاهرات اليومية أو حملات الاضراب عن الطعام ما خلق شعوراً واضحاً بمعارضة غالبية الجمهور الإسرائيلي للتنازل عن الجولان، الأمر الذي عكس نفسه على بطء المحادثات مع سوريا. وما لاشك فيه أن موضوع الجولان سيظل يحتل مكانة مركزية في سلم الأولويات القومية لسنوات عدة، ولذلك فإنه ينبغي علينا أن نواصل تكريس سيطرتنا على هذا الجزء من الأرض وتعميم القيم الإستيطانية الصهيونية على أكبر نسبة من الجمهور في البلاد.

منذ عهد سبط منشي(*) وحتى الرابي العيزر الكفار

اكتسب الجولان اسمه من مدينة بهذا الاسم، والتي استخدمت ملجأ واعتبرت في عداد ما منحه الرب لسبط (منشي). وقد اعتبر ملوك إسرائيل ويهودا منطقتي الجولان وباشان، مناطق نفوذ أمني واقتصادي، عندما احتل شاؤول أحد ملوك إسرائيل الأوائل الجولان من مملكة «صويا الأرامي»، واحتل الملك دافيد بعد ذلك «دمشق الآرامية» وعين حاكماً عليها، وعزز الملك شلومو (سليمان) سيطرته على هذه المناطق، ومن بين الحكام الذين عينهم حكاماً على مملكته، أولئك الذين حكموا مناطق، الجولان، وباشان(**) وجلعاد(***).

استمرت الحروب بعد انقسام المملكة ضد ملوك أرام، وحدثت المعركة المعروفة في منطقة «فيق» في الجولان والتي انتصر خلالها احي أب على الملك الآرامي "بن هداد"، وشن "يهودا المكابي" حملة عسكرية استهدفت انقاذ اليهود من سكان الجولان الذين تعرض أمنهم وحياتهم للخطر.

احتل الاسكندر المقدوني الجولان وحوّلا (جيملا) عاصمة للجولان، التي حدثت فيها أهم المعارك التي خاضها «الحشمونائيم»(****) ضد الروم والتي سقط خلالها آلاف من سكان المدينة.

عانت منطقة الجولان، حالها حال البلاد، من تناقص سكاني كبير في أعقاب الثورة الكبرى «المكابيين»(*****). لكن هذا التناقص سرعان ما تم التعويض عنه تدريجياً عندما طرأ تطور ملحوظ على الاستيطان اليهودي في الجولان خلال فترة «المشناة والتلمود»، فقد أقيمت عشرات القرى اليهودية التي

(*) سبط منشي: أحد أسباط اليهود الإثني عشر.

(**) باشان حوران جنوب سوريا.

(***) جلعاد: منطقة عجلون من الأردن.

(****) الحشمونائيم: جماعة من اليهود عاشوا في فلسطين ابان الحكم الرومان.

(*****) المكابيون: جماعة من اليهود عاشوا في فلسطين إبان العهد الروماني، قيل إنهم قاوموا الرومان.

اعتمدت على معاصر زيت الزيتون، واكتشفت عشرات الكنس التي تظهر مستوياتها الاركيولوجية عن امكانات اقتصادية وتربوية.

وقد تهاوى الاستيطان اليهودي في الجولان حتى وصل درجة الاختفاء في القرن السابع الميلادي وبعد ذلك في العصر العربي، ولم يتجدد هذا الاسيتطان إلا في فترة الهجرة الأولى للمشروع الصهيوني.

أيام الهجرة الأولى

خضعت منطقة الجولان في أثناء فترة الهجرة الأولى، واقامة المستوطنات اليهودية الأولى، لسلطة الحكم التركي، وكانت مقسمة على المستوى الاداري على نحو غير مألوف من الناحية السياسية في أيامنا. ولم يكن هناك فارق بالنسبة إلى المستوطنين الأوائل بين استيطان الجولان واستيطان غور الأردن، فهكذا كان الأمر بالنسبة إلى مستوطني صفد الأوائل الذين ضاقوا ذرعاً بالمواقع الجغرافية، وكونوا جماعة استيطانية جديدة أطلقوا عليها اسم "بن يهودا"، وقاموا بشراء الأراضي في منطقة الجولان، بغية إقامة المستوطنة الأولى في الجولان ١٨٨٦ باسم "الجولان" في أرض باشان"، وكرسوا معظم نشاطهم للعمل الزراعي المكثف، حتى اتضح لهم أنه من غير الممكن الاستمرار في الاستيطان نتيجة استحالة تسجيل هذه الأراضي بأسمائهم رسمياً، وعادوا أدراجهم إلى مدينة صفد، وعادت هذه المجموعة بعد مرور ثلاثة أعوام، وأقامت مستوطنة جديدة في جنوب الجولان.

فالمشروع الاستيطاني المتميز الذي تمت اقامته في الجزء الشرقي من الجولان عندما اشترى البارون اليهودي روتشيلد عام ١٨٩١، نحو مائة وخمسين ألف دونم في تلك المنطقة، ورصد لها امكانات مادية كبيرة بغية خلق بنية تحتية استيطانية كالطرق، والمياه، وتهيئة الأرض وجعلها صالحة للزراعة. وابتاعت هذه المنطقة بعد ذلك المنظمات الاستيطانية اليهودية في روسيا ورومانيا وبلغاريا وكندا وأميركا وأقاموا عليها تسع مستوطنات يهودية، لكن

مثل هذا المشروع وصل إلى نهايته، عندما طرد المستوطنون اليهود من المنطقة بناء على فرمان تركي.

وجرت محاولة أخرى لإقامة مستوطنة في منطقة "البطيحة" على ضفاف طبريا عام ١٩٠٤، ومن ذلك الحين، لم تتوقف المحاولات اليهودية والصهيونية لشراء الأراضي في الجولان واستيطانها على خلفية الرؤية الصهيونية التي تلتزم دولة اليهود هذا الجزء من الأرض.

في الوقت الراهن

لم تستطع إسرائيل عشية الإعلان عن اقامتها أن تضم الجولان إليها، فهي اضطرت أيضاً للدفاع عن أراض في الجليل تم احتلالها من السوريين أثناء «حرب التحرير». وحولّت سوريا الجولان بعد تلك الحرب إلى قاعدة عسكرية استخدمتها للهجمات المستمرة ضد مستوطنات الشمال ومشاريع التطوير التي أقامتها إسرائيل، واستمر السوريون في إطلاق النيران على المستوطنات، ومنعوا صيادي الأسماك الإسرائيليين من الصيد في بحيرة طبريا، وسيطروا على مناطق تقع ضمن السيادة الإسرائيلية، وحالوا بين المستوطنين وبين العيش حياة اعتيادية، بل إن السوريين عملوا كل ما في وسعهم من أجل منع إسرائيل من استغلال المياه حتى أنهم شرعوا في تحويل مياه نهر الأردن بقصد تجفيف دولة إسرائيل.

انطلق المشروع الاستيطاني اليهودي في الجولان بعد حرب الأيام الستة / حرب حزيران مباشرة، وكان اعضاء مستوطنات غور الأردن والحوله أول المبادرين لذلك المشروع، فصعدوا إلى الجولان من أجل الحؤول دون عودة الجولان للسيادة السورية.

وأقيمت مستوطنة ميروم هجولان، كأول مستوطنة أقيمت على أنقاض مدينة القنيطرة، وتحولت موئلاً لآلاف السياح الذين يؤمون الجولان يومياً، وأنشئت بعد ذلك مستوطنة «بوابة الحمة» جنوب الجولان ومستوطنة «عين زيفان» في

الشمال منه بتشجيع ومساعدة المجالس المحلية الاقليمية في الجليل الأعلى وغور الأردن. وأضيف إلى ذلك عام ١٩٦٨، مستوطنة «جيفعات يو أب» التي استوطنها قدماء المظليين، و«رمات مجشميم» التابعة للتيار الصهيوني الديني و«ناؤوت جولان» التي أقامتها حركة العمل الصهيوني. وعكس هذا التنوع الاستيطاني منذ بداياته الإجماع القومي الواسع حول الإستيطان اليهودي في الجولان. وأنشئت بعد ذلك، مستوطنة «راموت» على أنقاض قرية البطيحة، ومستوطنة «اليعاد» التي أخذت اسم الجاسوس "ايلي كوهين" جنوب الجولان والمستوطنة الدينية «نوف» في وسط الجولان، ومستوطنة «نفيه» في سفوح جبل الشيخ ومستوطنة «جشور» التابعة لحركة "الحارس الشاب" والمستوطنة بني يهودا" و" أفيك" و"كفوحروب" و"آل روم".

كانت الجولان تضم خمس عشرة مستوطنة، عندما نشبت حرب تشرين (حرب الغفران) عام ١٩٧٣، وقد أمكن اخلاؤها نظراً إلى النسبة القليلة لسكانها. إلا أن الصدمة العنيفة التي أصابت سكان إسرائيل كانت احدى أبرز نتائج هذه الحرب، وقد غطى حجم الخسائر الكبيرة بالأرواح، على الانتصار العسكري الإسرائيلي في تلك الحرب.

وشكلت المفاوضات التي جرت مع السوريين حينها تهديداً حقيقياً لاستمرار سيطرتنا على الجولان، ولهذا السبب بادر المستوطنون إلى إقامة لجنة مستقلة خاصة بمستوطنات الجولان بمعزل عن اللجان الاستيطانية في غور الأردن والجليل، وبعد مرور اربع سنوات على ذلك، أقيم المجلس الاقليمي للمستوطنات في الجولان، ثم أقيم مجلس محلي لمستوطنة "كتسرين" كبرى مستوطنات الجولان، وتحول الجولان في ضوء ذلك إلى منطقة اقليمية مستقلة على المستوى الاستيطاني اليهودي. لم يؤدِ النضال الجماهيري الواسع الذي خاضه مستوطنو الجولان إلى تقليص مساحة المناطق التي تم تسليمها إلى السوريين في أعقاب اتفاق فصل القوات الذي تم توقيعه مع السوريين عام ١٩٧٤، وإنما شكل بداية لفترة من الهدوء المطلق في الجولان استمرت حتى أيامنا هذه.

لم يتوقف نضال المستوطنين الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالجولان تحت السيادة الإسرائيلية بعد اتفاق الفصل، وانما ازدادت وتائره خلال الحملة الإعلامية التي وقع خلالها نحو مليون مواطن إسرائيلي على وثيقة تطالب بضم الجولان إلى السيادة الإسرائيلية.

وأثمرت هذه الحملة بأن صادقت الكنيست على "قانون الجولان" التي استصدرته عام ١٩٨١، وطبقت خلاله القوانين الإسرائيلية على كامل مناطق الجولان، وضم بذلك الجولان عملياً إلى السيادة الإسرائيلية.

أقيمت مستوطنة "كيشت" خلال تلك الفترة على أنقاض مدينة القنيطرة، رغم أن خط الفصل الجديد شمل الأراضي المقامة عليها، وتم نقلها بعد ذلك إلى منطقة «الطلية»، في مركز الجولان. ثم أقيمت مستوطنة دينية بعد ذلك على أنقاض قرية "خسفين"، عام ١٩٧٤، وتحولت بعد ذلك إلى مركز تربوي وتعليمي توراتي، ثم أنشئت مستوطنة دينية إلى جوارها "بني إيتان".

وأقيمت عام ١٩٧٥ مستوطنات "هارادوم" و"معليه، جيملا" "يونتان" و"أدوم، كرد على قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة الذي ساوى الصهيونية بالعنصرية.

تبع ذلك إقامة المزيد من المستوطنات: "شعال" ١٩٧٦، و"ناطور" و"اورطل" التابعتين لحركة "العامل الشاب" عام ١٩٧٨، والمستوطنات الدينية: ايلوني هباشان" أو "كدمات تسفي" ١٩٨١، ومستوطنة "كناف" عام ١٩٨٥، والمستوطنة التعاونية "هيدنيس" عام ١٩٨٩، ومستوطنة "ميشار" عام ١٩٩١، والمستوطنة الأخيرة "بروخيم" التي تضم أولاداً من أبناء سكان دول الاتحاد الروسي اليهود.

يقوم الاستيطان اليهودي في الجولان في أساسه على العمل الزراعي (الاستيطان الزراعي)، وتظل بذلك قدرته على الاستيعاب محدودة. واتخذت الحكومة لهذا السبب، قراراً في بداية عام ١٩٧٣، باقامة مدينة استيطانية في الجولان، وارتكز هذا القرار على أن اقامة مثل هذه المدينة كفيل بزيادة عدد

سكان المستوطنين في الجولان على نحو كبير، ويضع الأسس لمكانة الاستيطان ودوره على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

أقيمت مستوطنة كتسرين كمستوطنة مدينية على هذا الأساس، في بداية عام ١٩٧٧، وشكلت نموذجاً للاستيطان المديني المتقدم من حيث مستوى المعيشة والدمج الاجتماعي. وتعد هذه المستوطنة هذه الأيام نحو ستة آلاف وخمسمائة مستوطن يهودي يشكل المهاجرون الروس الجدد نسبة ٣٠ في المئة منهم، وتضم المستوطنة منطقة صناعية تشتمل على مصانع ومعامل معروفة كمعمل «مياه عون» على سبيل المثال، ومصنع "يفني الجولان" وشركة محالب الجولان وغيرها، وتشمل أيضاً مواقع متنوعة للأغراض السياحية كبارك "كتسرين القديم" والمتحف ومركز يستخدم لزوار المنطقة الصناعية، ومنظومة تعليمية تشمل جميع المؤسسات التعليمية التي تقدم الخدمات لأصغر الأعمار وحتى المرحلة الثانوية، وأقيمت مؤخراً كلية " أوهلو" التي تمنح درجة اكاديمية عالية لخريجها.

غطت البرامج التطويرية الأساسية الحكومية الاستيطانية في الجولان أكثر من عشر مستوطنات يسكنها نحو سبعة آلاف مستوطن يهودي عام ١٩٦٧ وغطت البرامج الأكثر تطوراً التي تم وضعها في بداية عام ١٩٦٩ أكثر من ثماني عشرة مستوطنة يهودية يسكنها ثماني عشرة ألف مستوطن.

ويستوطن الجولان هذه الأيام سبعة عشر ألف مستوطن يعيشون في اثنتين وثلاثين مستوطنة، دون أن نأخذ في الحسبان سكان الجولان الدروز، ويهدف المخطط الاستيطاني الجديد (الجولان ٢٠٠٠) إلى زيادة عدد سكان المستوطنين إلى خمسة وعشرين ألف مستوطن يهودي حتى عام ٢٠٠٠. فالطموح لخلق استيطان يهودي نوعي قد تم تحقيقه نسبياً.

أهمية الجولان

يعود الفضل في استمرار المشروع الاستيطاني اليهودي في هضبة

الجولان، إلى مبادرة المشتركين أنفسهم وتشجيع جميع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على قاعدة إدراكهم لأهمية الجولان الاستراتيجية والأمنية بالنسبة إلى دولة إسرائيل، ذلك أن من يسيطر على الجولان، يتحكم بمصادر المياه المهمة جداً للدولة وهي بحيرة طبريا.

١ - الأمن: نشأ احتلال الجولان في الأساس، من ضرورة ابطال التهديد السوري لمستوطنات الشمال، ولكن تبين بعد تثبيت الحدود الجديدة مدى أهمية والأفضليات التكتيكية والاستراتيجية لمثل هذا الخط الحدودي الجديد الذي يفصل بين سوريا وإسرائيل، والممتد من جبل الشيخ شمالاً وحتى وادي الرقاد واليرموك جنوباً، والذي يعطي أفضليات طبوغرافية للجيش الإسرائيلي على امتداده، إضافة إلى أنه يمكنه من جمع معلومات استخبارية أرضية، ومراقبة كيفية جيدة لكل ما يجري في عمق الأراضي السورية. في المقابل، فإن مثل هذه الأفضليات النوعية التي يتمتع بها الجيش الإسرائيلي، تحول دون تمكين السوريين من جمع المعلومات الأرضية الكافية، الأمر الذي يضطرها للاعتماد على مصادر استخبارية جوية اشكالية وغير مأمونة الجانب.

ويعتبر الجزء الشمالي والجنوبي من هذا الخط عصياً على الاختراق من قبل أي قوات مدرعة مهاجمة، بينما يتيح بعض الأجزاء الأخرى بعض الاختراقات المحدودة. ولهذه الأسباب، يوفر هذا الخط القائم، امكانات دفاعية كبيرة بواسطة قوات قليلة الحجم نسبياً، وتمكن سهوب الجولان الواسعة من ادارة المعارك، سواء على المستوى الدفاعي أوالهجومي، والتي يستطيع الجيش الإسرائيلي خلالها، أن يستغل الأفضليات البارزة التي يتمتع بها، في استخدام المدرعات أو سلاح الجو، أو التكنولوجيا المتقدمة، إضافة إلى قرب هذا الخط من دمشق (٦٠كم) والتي تحمل أهمية قصوى، وخصوصاً أن ذلك أضحى واضحاً للسوريين، إن قرب هذا الخط من عاصمتهم قد يؤثر جداً في الحياة المدنية في حالة نشوب المعارك مع إسرائيل.

وقد أثبتت سيطرة الجيش الإسرائيلي على هضبة الجولان نفسها في

(حرب الغفران) حرب تشرين، عندما نجحت قوات إسرائيلية نظامية صغيرة الحجم، في الحد من إندفاعة الهجوم السوري المباغت، وعندما نجحت القوات الإسرائيلية في القطاع الشمالي من الجولان في ايقاف الهجوم السوري بشكل تام.

وشكلت الخمس والعشرون سنة الأخيرة من الهدوء المطلق في الجولان شهادة حية للاعتراف السوري بقدرة الجيش الإسرائيلي، وتفضيلهم ادارة المعارك في أمكنة أكثر سهولة بالنسبة إليهم.

٢ ـ المياه: هناك ثلاثة مصادر أساسية تغطي حاجة إسرائيل من المياه:

أ: تعد سلسلة الجبال المصدر الأساسي للأحواض المائية الجوفية، وخصوصاً سلسلة الجبال الموجودة في الضفة الغربية التي تحتوي أحواضها على كميات مائية نوعية، بالرغم من الغموض الذي يكتنف طرق استخدامها، على أثر الاتفاقات السياسية التي تم التوصل إليها حول المنطقة كجزء من منظومة اتفاقات مع السلطة الفلسطينية.

ب: ويشكل السهل الساحلي مصدراً آخر للأحواض المائية الجوفية، والممتدة من جبل الكرمل شمالاً وحتى قطاع غزة جنوباً، ويستغل ما مجموعه ٥٠٠ مليون م٣ سنوياً، بواسطة الآبار الإرتوازية وغيرها، من هذا الحوض، رغم الاستخدام الزائد عن الحد، والتلوث المتزايد، نتيجة الاكتظاظ السكاني الكبير المتواجد عليه. كما أن نسبة التلوث والملوحة الآخذة في التزايد ما يزيد من احتمالات الشك في استغلاله مستقبلاً.

ج: بحيرة طبريا، والتي تعد المصدر الحيوي والمركزي المائي للدولة، ويستغل منها نحو ٦١٠ مليون كيلومتر مكعب من المياه سنوياً تمثل ما نسبته ٣٠ في المئة من حاجة إسرائيل للمياه.

وتتغذى بحيرة طبريا، من مياه الأردن (٥٠٠ مليون كم٣) سنوياً، والأودية والقنوات الموجودة في غالبيتها في الجولان (٣٠٠ مليون كلم٣) سنوياً، ومن الأمطار المباشرة (٣٠ مليون كلم٣) سنوياً، ويتغذى نهر الأردن نفسه أيضاً، من

مياه الحاصباني الذي ينبع من الأراضي اللبنانية، والبانياس الموجودة مصادره في الجولان ونهر الدان الذي ينبع من المناطق الحدودية لعام ١٩٦٧ .

ويظهر من المعطيات الآنفة الذكر، أن من يسيطر على الجولان يسيطر في شكل مباشر أو غير مباشر على تدفق المياه لبحيرة طبريا، وبذلك فإن سيطرة أي مصدر أجنبي على الجولان من شأنها أن تعرض للخطر مصادر المياه الحيوية والمهمة جداً لدولة إسرائيل، والتي تشكل ثلث نسبة استهلاكها من المياه.

أكدت سوريا خلال السنوات التي حكمت خلالها الجولان، رغبتها وقدرتها على المسّ بتزويد دولة إسرائيل بالمياه، عندما حاولت احباط مشروع تجفيف الحولة عشية الاعلان عن إقامة إسرائيل، وحينما حاولت منع إقامة مشروع الناقل الاقليمي المائي.

وقرر مؤتمر القمة لزعماء الدول العربية إفشال المخطط الإسرائيلي لتحويل المياه، من طريق شن حرب حول موضوع المياه، من خلال مخطط مضاد يهدف إلى تحويل منابع نهر الأردن في أراضي كل من سوريا ولبنان والأردن، وشرع السوريون، في تنفيذ الجزء الخاص بهم في عام ١٩٦٤، وردّت إسرائيل من جانبها بأعمال عسكرية هجومية، بما فيها القصف المدفعي والجوي، واستخدام الدبابات ذات المدى البعيد وتدمير جميع التجهيزات والمعدات السورية المعدة لذلك المشروع، خلال سلسلة العمليات العسكرية التي استمرت طوال عام ١٩٦٥، وأوقف لبنان من جانبه الأعمال المتصلة بالمشروع.

استمر السوريون في تنفيذ المشروع رغم ذلك، من مناطق بعيدة نسبياً من خط الحدود، معتقدين أن إسرائيل لن تقوم بمهاجمة المشروع مرة ثانية.

وبعد سلسلة من الأعمال التخريبية، هاجم سلاح الجو الإسرائيلي المعدات الهندسية السورية التي تستخدم في أعمال الحفر وبذلك وصل المشروع إلى نهايته عام ١٩٦٦ .

حددت المقولة الصهيونية حقيقة أن الاستيطان هو الذي يقرر حدود الدولة،

وأن استئصال الاستيطان يتناقض مع روحية الحركة الصهيونية. فالأساس النظري التي أقيمت عليه الدولة اليهودية هو أن يحصل اليهود على قطعة أرض يستطيعون إقامة دولتهم عليها دون الحاجة لحمل عصا الترحال في كل مرة يتعرضون فيها للأعمال العدائية.

إن ترحيل المستوطنين اليهود من الجولان، وبالتالي تدمير المشروع الإستيطاني، بعد واحد وثلاثين عاماً من العمل الاستيطاني الصهيوني، من شأنه أن يقوض القاعدة الأخلاقية التي أقيمت الدولة اليهودية عليها، ويشكل سابقة لأفعال مشابهة مستقبلاً داخل الخط الأخضر، حتى حيال سكان الدولة غير اليهود.

الفصل العاشر

استراتيجية السلام الإسرائيلية

أوري سافير

عليّ أن أؤكد، باديء ذي بدء، أنني لست خبيراً في الشؤون السورية، ولا أعد نفسي كذلك، في ما يتعلق بالشؤون الفلسطينية، إنني بالكاد اهتم بالشؤون الإسرائيلية فحسب.

إن الخبرة الوحيدة التي اكتسبتها بدرجة معينة، تتصل بدينامية العملية السلمية، تلك الدينامية التي عاشت ذروتها بين أعوام ١٩٩٣ ـ ١٩٩٦.

أستطيع أن أبدأ، وبكل الحذر الذي ينبغي علي توخيه، بالقول، إن أحداً لم يتوقع حصول العملية السلمية، بإستثناء بعض مساراتها، ليس في الشرق الأوسط فحسب، وإنما هنا على وجه الخصوص.

من منا توقع زيارة السادات؟ وهناك القلائل فقط الذين توقعوا لقاءات أوسلو، ويخيل إلي أيضاً، إن أغلبيتنا لم تتوقع أن يسبق الملك حسين الرئيس الأسد، ويوقع على اتفاق رسمي مع إسرائيل.

في اللحظة التي تحدث خلالها انطلاقة نحو العملية السلمية، تتغير أيضاً

معظم الديناميات الحاصلة في أعقاب ذلك، ولا أقصد الأمور المتعلقة بتوقعات الخبراء على أنواعهم، وانما أولئك الزعماء أنفسهم الذين اختاروا السير في طريق التسوية.

وينبغي الافتراض أيضاً أن عرفات عندما حسم أمره لمصلحة أوسلو، لم يتصور أبداً أنه سيجد نفسه في المكان المتواجد فيه هذه الأيام، وكذلك الأمر، القلائل فقط هم الذين توقعوا أن مصر ستبحث عن طريقة، في مرحلة ما لحل مشاكلها. وتعود بي الذاكرة إلى مرات عدة، سمعت خلالها مراراً أن المشاكل الاقتصادية المصرية غير قابلة للحل.

لذا فإن علينا أن نتوخى الحذر كثيراً، في محاولاتنا تحليل صورة الوضع الراهن. لأن عملية السلام في حد ذاتها، تتشكل من المحددات نفسها التي تنشأ عن تقدير الموقف على المستوى القومي والإقليمي، وكذلك عن القوى التي تعبر عن نفسها خلال العملية نفسها، ولذلك تأخذ المصالح الإستراتيجية والمفاهيم السائدة، والمواقف الشخصية للزعماء أنفسهم في الحسبان، غير أن دينامية العملية السلمية تتغير على نحو مطلق، لأن قواعد اللعبة تتغير من أساسها.

يخيّل إلي أن ما تم ذكره، شكل أساساً لفرضياتنا الحقيقية، عندما قررنا الذهاب إلى مفاوضات "واي - ريفر"، وأستطيع القول، بعدما أمضيت ساعات لا حصر لها مع الوفد السوري هناك، سواء خلال تلك المفاوضات المباشرة أو غير المباشرة التي أجريتها مع وليد المعلم، كبير المفاوضين السوريين، إنني فوجئت كثيراً بطابع الأفكار التي طرحناها، ليس نتيجة للتقارب السريع، وليس لأنه لم يطرأ أي تغير حاسم على مواقف الأسد، ما فاجأني أكثر من ذلك كله، هو شعور الثقة بالنفس التي يفتقر إليها الوفد السوري، لأن ظل الأسد كان يخيم على أجوائنا، ذلك الزعيم الحذر، لاعب الشطرنج المتيقظ، الذي يمتلك ثقة بالنفس لا حدود لها، ويعرف سلفاً إلى أين ستقوده كل خطوة يتخذها. فقد كان الأسد، مختلفاً جداً بالنسبة إلينا عن الصورة التي تشكلت لدينا قبل اتصالاتنا بالوفد السوري، فقد تلمسنا الخوف العميق الكامن لديهم، والذي يصل حد

الفصام حيال عملية السلام، لأنهم لا يعرفون إلى أين ستقودهم هذه العملية. لقد كان الوضع معقداً ومتعرجاً جداً، أكثر مما باستطاعتنا أن نحدد أساساً محدداً تستند إليه المواقف السورية. ومن الخطأ في مثل هذه الحالة أن نحلل الأهداف الاستراتيجية لكل دولة اختارت السير في طريق العملية السلمية على حدة، فقد حان الوقت للشروع في بلورة المصالح المشتركة في ما يتصل بالعملية السلمية. فعندما اختار كل من رابين وبيريز الذهاب إلى «أوسلو» سوية مع الفلسطينيين، كان موضوع الأمن يشكل هدفاً مركزياً بالنسبة إليهم، واحتل موضوع تطوير المنطقة المرتبة الثانية، ثم تطور ذلك ليشمل النقاش حول التعاون المشترك بين الفلسطينيين والحكومة السابقة. ويجب أن نتذكر في الوقت نفسه الدينامية التي نشأت حينها، ومن المناسب أن أضيف إن أعضاء الوفد السوري الذين التقيت بهم خلال المفاوضات غير الرسمية حظوا بالتقدير البالغ من قبل الوفد الإسرائيلي وكانوا يقظين لنشوء دينامية جديدة من شأنها أن تنتهي على نحو مختلف عن التصورات التي رسمها الطرفان لكل منهما مسبقاً. وقد يكون من قبيل النزاهة القول إنه من غير الممكن لنا مجرد أن نتصور كيف يمكن أن يكون السلام الذي ننشده: أيكون تصوراً سورياً يتضمن بعض النقاط الإسرائيلية؟

إن التوقع الآتي يثبت صدق كلامي. فقد سألت السفير وليد المعلم في مرحلة معينة التالي: "قل لي، سيدي السفير، كيف تفهم مستقبل العلاقات الاقتصادية بيننا"؟

حملت إجابته روحية مجافية للرومانسية: "أنتم تنسحبون من الجولان، ونفتح السفارات بعد ذلك، وتضم سفارة كل طرف ملحقاً اقتصادياً، وهم الذين يقررون طابع العلاقات الاقتصادية حسب المصالح القومية للبلدين". " أنا أقبل ذلك"، قلت له:" وإذا كان ذلك ما ترغبون فإننا لن نضغط بهذا الاتجاه من جانبنا، لكنه عليك أن تتذكر أن توجهاتكم في شأن الاستثمارات الأجنبية لن تحقق أبداً بالنسبة لأميركا قبل أن يتم التوصل إلى سلام، فبعد التوصل إلى ذلك فقط يقرر السوريون والإسرائيليون ذلك بحسب مقاييس اقتصادية

محددة". فردّ المعلم مجيباً: "سأناقش هذا الأمر مع الرئيس الأسد".

أعرب الأمريكيون عن شكهم الكبير حول ذلك، وعندما اجتمعنا بوزير الخارجية الأميركية، وارن كرستوفر، في ذلك الأسبوع، طلبنا منه أن يعود برد سوري ما، وقد عاد حقاً وهو يحمل جواباً من الأسد، وجدته مثيراً للاهتمام. وتبلور لدي مع الوقت فهم محدد، استندت فيه إلى أقوال الأسد: "تعالوا نبني جسراً بين جزيرة الراهن وجزيرة المستقبل، لنحاول أن نكون مستعدين للعبور إلى جزيرة المستقبل، نبدأ من نقطة محددة وأن نبني الجسر سوية".

وتحول "الجسر" إلى مفهوم لكل المجالات التي شرعنا في البحث فيها - الأمن، الاقتصاد، التطبيع، وموضوعة المياه - على قاعدة إيجاد صيغة من شأنها أن تقربنا من المصالح المشتركة.

وعندما يماط اللثام عن الوثائق، في يوم من الأيام، فإنني أعلم أنه سيكشف حينها عن أكثر من مفاجأة واحدة. إنني شخصياً مقتنع بالرغم من الانتقادات التي وجهت إلي جراء تفاؤلي الزائد عن الحد، أنه ربما كان الوضع الذي تشكل في بداية عام ١٩٩٦، قد أوصلنا إلى مسافة زمنية لا تبعد أكثر من ستة أو تسعة أشهر عن تحقيق الاتفاق.

ويتهيأ لي أنه في الإمكان إثبات ذلك في أعقاب القرارات المحددة التي اتخذها كلا الطرفين، وأستطيع أن أقول أكثر من ذلك، إن محادثات "واي" كانت بمنزلة مناورة على درجة كبيرة من الأهمية قد تؤدي إلى بلورة صيغة للمصالح المشتركة.

أين تواجدت نقاط الالتقاء؟

قبل المفاوضات كانت لدى إسرائيل صورة مختلفة عن مستقبل العلاقات الاقتصادية. ومن الواضح أيضاً، إن كان لدى سوريا رؤية محدودة جداً للتعاون المشترك، ولم نر نحن على أساس ذلك، موضوع التطبيع، فقد ذهبنا إلى المفاوضات بمفهوم مختلف للموضوع نفسه، ولم أكن أصدق ما يقال في إسرائيل حول "السلام الدافئ" كما أنني لست من مؤيدي هذا الفهم، فقد

استحوذت علينا بعض المفاهيم التي تشبه ميزان الحرارة، والتي كانت تدفعنا على الدوام، دون كلل إلى قياس درجات حرارة السلام.

فالسلام ليس أمراً رومانسياً، ولا يتصل بالحاضر أو المستقبل، السؤال هو: إلى أي مدى يمكن بناء التعاون المشترك، على قاعدة المصالح المتبادلة، وعلى وجه أخص من هو المعني بعلاقات سلام دافئة مع سوريا؟

ألزمتنا التعليمات أولاً، أن نعرض ثماني عشرة صيغة اتفاق للتطبيع. أجاب السوريون على ذلك: "ليس لدينا مثل هذه الاتفاقات مع أي دولة كانت" وهو أساساً الشيء الذي لم يفاجئنا على نحو خاص، رغم الجهود التي بذلناها لتمييز وتحديد المصالح المشتركة، ورغم أنهم مازالوا بعيدين من اطار فهمنا للتطبيع؟ إننا نعرف الأخطاء التي ارتكبناها، فقد كان لنا اتفاقات تطبيع مع مصر، مازالت تقبع في أدراج المستشار القضائي حتى إشعار آخر، أما في مثل هذه الحالة، فإننا ذهبنا إلى اتجاه آخر، وربما كنا قد استخلصنا العبر مما بدا أنه خطأ أو "غلطة" قياساً إلى النموذج المصري.

أجرينا خلال محادثات "واي" كل يوم ثلاثاء، جلسات مسائية للنقاش المفتوح لتبيان المسائل الاقليمية، كخطوة عملية أولى في إتجاه تحديد المصالح الإقليمية المشتركة، كان السوريون خلال ذلك، يأتون على الدوام على ذكر دولتين، لا الأردن طبعاً ولا مصر ولا حتى الفلسطينيون، وإنما إيران وتركيا.

حضر الأميركيون النقاشات تلك، بالطبع، وأشارت التحليلات السورية حول مستقبل الشرق الأوسط، إلى درجة معينة من محاولات التقارب التي رشحت من اللغة السورية المشفرة بإتجاه تركيا، وإلى محاولة الابتعاد المحدود عن إيران، وإن لم تصل حد الأزمة.

وشكل موضوع الحل الشامل، موضوعنا الثاني في محاولاتنا التوضيحية للمصالح المشتركة.

قال لنا السوريون: "انظروا، لقد ذهبتم مع السادات، ولم ينتج من ذلك أي شيء فما زال الصراع مستمراً، وذهبتم بعد ذلك مع عرفات، وأنتم لا

تستطيعون الاعتماد عليه رغم ذلك، والملك حسين ليس رجلاً مناسباً، فإذا ما عقدتم اتفاق سلام مع الأسد، فإنه سيذهب إلى الجامعة العربية، ويقول: نريد أن نفتح سفارة إسرائيلية في دمشق. ستقف جميع الدول العربية، حينها في طابور الانتظار لتفعل الشيء نفسه".

سألنا: "هل أنتم على استعداد لتضمين ذلك في اتفاقية سلام"؟

علي أن أعترف، إن إجابتهم كانت مفاجئة.

كان لنا اتفاق مكتوب من قبل مع الأميركيين، الذي يورد أن السلام بين سوريا وإسرائيل، سيقود إلى سلام شامل في المنطقة جمعاء، وسيؤدي إلى إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي والتطبيع بين إسرائيل وبقية الدول العربية، كل ذلك إذا ما تم حصوله سيكون بالطبع بمساعدة كل من سوريا وإسرائيل.

فقد كانت فكرة السلام الشامل، مهمة جداً لسوريا، ومن وجهة مختلفة، ومهمة جداً أيضاً لإسرائيل.

ومع ذلك، فإن السلام الشامل الذي يتحدث عنه شمعون بيريز، يختلف عن ذلك السلام الذي يتحدث عنه الأسد، وهنا أصل إلى نقطة أستطيع خلالها أن أقرر بأن نشوء أية دينامية مستقبلية حول العملية مازالت بعيدة المنال، لأننا كنا نصل في بعض الأحيان إلى نوع من التفكير الساذج حول نيات كل طرف من الأطراف لموضوعة السلام الشامل.

ما طرح على طاولة المفاوضات بشكل غير قابل للتفسير على أكثر من وجه واحد، هو دور المملكة العربية السعودية.

كانت المفاوضات، كما ذكر، تتحرك بعض الشيء، فالمفاوضات التي جرت بعد الانتخابات الفلسطينية مباشرة أثرت فيها، بمعنى أن التقدم على المسار السوري، يأتي في اعقاب التقدم على المسار الفلسطيني. فأنا أوافق في حقيقة الأمر، على ذلك التقدير القائل، إن السوريين لن يتحركوا ما لم تتحرك المفاوضات مع الفلسطينيين. ولكنني أعتقد أن ما أزعج السوريين أكثر من أي

شئ آخر، هو المحاولات للتوصل إلى تسوية شاملة من دون سوريا، فقد كانت المؤتمرات الاقتصادية سواء تلك التي انعقدت في الدار البيضاء أم عمان أو تلك التي انعقدت في شرم الشيخ تحت عنوان "الإرهاب"، تشكل كابوساً كبيراً بالنسبة إلى السوريين.

وما أثقل كاهلهم إضافة إلى هذا وذاك، تلك النجاحات التي حققناها على صعيد تطبيع علاقاتنا في المنطقة، في الوقت الذي بذل السوريون، جهوداً شاقة، لثني الدول العربية المختلفة عن تطبيع العلاقات مع سوريا، وكل ذلك، من أجل أن تبقى سوريا مفتاح الحل الشامل.

التقارب الإضافي الذي حصل بين الطرفين كان حول الموضوع الاقتصادي، ويبدو لي أن ما يهم السوريين في هذا الاطار، هو المليارات الثلاثة من الدولارات التي تحصل عليها مصر من الولايات المتحدة.

فقد قالوا ذلك علانية، إن المصريين يبددون هذه البالغ عبثاً: فلو تسنى لنا الحصول على مثل هذه المساعدات، لأمكننا أن نستغلها على نحو مختلف، ومع ذلك، فقد بات واضحاً بالنسبة إليهم، إنه ليس في الإمكان أن يكون الوضع غير ما هو عليه الآن.

فالأميركيون أوضحوا أيضاً، كما يجب أن نأخذ في الحسبان موقف الكونغرس الأميركي، والوضع الاقتصادي القائم في الولايات المتحدة، والحاجة للحصول على الأموال وما شابه ذلك، غير أن المساعدات الأمريكية سيكون لها مجالاتها، مثلما سيكون للاستثمارات الأميركية الخاصة أيضاً.

إن أحد الأمور المفاجئة التي ستكشف عنها الوثائق عندما يتم نشرها، هو ما كان يقترحه الأمريكيون ومؤسسات دولية مختلفة بتوجيه من الأسد، في الوقت الذي كانت إسرائيل تراقب وترى كيف يمكن التوصل إلى اتفاق "صفقة اقتصادية" وما أطلق عليه السوريون الاقتصاد الشامل.

والموضوع التالي، هو التطبيع، فقد جلس يوئيل زنجر، المستشار القضائي للوفود الإسرائيلية، وجهاً لوجه أمام المستشار القانوني للوفد السوري، حين

بادر إلى طرق الموضوع. فمن المجالات الثلاثة المتصلة بموضوع التطبيع، والتي بدأ الحديث حولها، تطور الأمر ليصل إلى ثلاثة عشر مجالاً.

والأمر الآخر الأكثر أهمية من وجهة نظري، إن السوريين هم أناس عمليون جداً، وبدلاً من الخوض حول اتفاق للمواصلات بالشكل الذي تعودنا نحن عليه، فقد عرضوا جميع الأمور المتصلة بالموضوع، فوجدنا تسعة وأربعين اتفاقاً مطروحة على الطاولة أمامنا، والتي تخطت جميع جوانب التطبيع والتي قد لا تخطر على البال. ولكن السؤال الذي طرح نفسه، ما هو السيناريو؟ والذي يمكن أن نعتبره في حدود الإمكان؟ كان علينا أن نجد القاسم المشترك في كل من هذه الاتفاقات، ولم يكن أمامنا خيار إلا القول للسوريين: "حسناً، أنتم غير معنيين باتفاق مواصلات، إذن دعوه جانباً لكنكم تقولون إن ما يعنيكم هو السياحة، سواء كان ذلك على نحو محدود أو غير ذلك، ما هو قولكم بإنشاء طريق تربط بين دمشق وحيفا؟

دخلنا في نقاشات مفصلة جداً تتصل بمواضيع عملية جداً، كالبنى التحتية المشتركة لكل من إسرائيل وسوريا ولبنان، وأعتقد أنه كان لمثل ذلك، من وجهة النظر الإسرائيلية، أهمية كبيرة أكثر من أي صيغة مكتوبة ومعدّة للسلام الدافئ مع سوريا. واصلنا الحديث حول البنى التحتية المشتركة الخاصة بالكهرباء والمياه والطرق، وكانت موضوعة المياه هي التي أحرزت تقدماً حولها، بعدما كان السوريون يرفضون التطرق إليها سابقاً. فقد أصبحت رسالتنا وفي الحالة هذه واضحة الآن، من دون بحث موضوعة المياه لن يكون هناك سلام من وجهة نظرنا، فالمياه هي شريان الحياة المركزي بالنسبة إلينا.

أدرك السوريون أن مشكلة المياه مع تركيا ، ستجد حلاً لها بمساعدة الدبلوماسية الأميركية، ومشكلة المياه بالنسبة إلى إسرائيل لا تجد لها حلاً إلا مع السوريين واللبنانيين. كل ذلك حصل قبل أن يدخل المحامون إلى أوراق العمل المكدّسة، فهذا المقطع أجد صعوبة بالغة في الحديث حوله، لكنني سأورد مثلاً، حول كيفية حدوث الاتفاق بشكل تدريجي، فقد كانت الهوة عميقة وكبيرة جداً بيننا وبين السوريين حول موضوعة الترتيبات الأمنية.

ويبدو لي أن السوريين لم يدركوا جيداً أهمية هذا الموضوع المركزية في التفكير الإسرائيلي.

فقد اعتقدوا أن بيريز، يهتم بإقامة شرق أوسط جديد من خلال اتفاقات اقتصادية، لكنهم تفاجأوا عندما طرح بيريز على جدول أعمال المفاوضات موضوعة الأمن، وتمسك بكل المطالب التي تتصل بالترتيبات الأمنية التي عبر عنها سلفه رئيس الحكومة الأسبق، رابين.

وقد ارتكب السوريون خطأ أساسياً، أنهم لم يفاوضوا حول هذا الموضوع، فالسؤال المركزي الذي طرح عليهم هو: "كيف تستعدون لوضع السلام؟" فكان الجواب السوري قاطعاً: " إن هذا ليس من شأنكم"، "الأسد وحده هو الذي يقرر ذلك" من المحتمل أن السوريين قد شعروا في مثل هذه الحالة، أنهم حشروا في الزاوية من قبل القائمين على معالجة هذا الموضوع في الجانب الإسرائيلي، لكنهم أدركوا أنهم سيكونون ملزمين حيال الترتيبات الأمنية، وانتظروا تدخلاً أميركياً قد يسفر عن اتفاق "رزمة أمنية" شاملة تحمل في طياتها عناصر كثيرة، كالمراقبة، والعلاقات السورية ـ الأميركية مستقبلاً، وما إلى ذلك.

لم يطرأ أي تقدم يذكر عملياً بكل ما يتصل بالموضوع الأمني، وما الذي توقعناه، حينها من الجانب السوري مستقبلاً، الجواب معروف أنه من غير المحتمل حدوث سلام بين سوريا وإسرائيل.

حظيت حكومة رابين بنظرة جدية من جانب الأسد، لأن رابين، باعتباره جنرالاً سابقاً، رأى فيه الأسد، رجلاً يمكن الاعتماد عليه، وحظي بيريز بالنظرة ذاتها أيضاً لأنه استوعب الصورة وفهمها على نحو أكثر شمولاً، والسؤال، هل كان نتنياهو، ممثل اليمين الإسرائيلي جديراً بالنظرة ذاتها، وفي كل الأحوال، فالأمر سيان، فالمسألة لم تعد الصورة التي يرى بها الأسد كلاً من رابين أو بيريز في الماضي، مثلما لن يغير من الأمر شيئاً، رؤية الأسد لنتنياهو بعد أن تنتهي فترة حكمه.

لن أدخل في تفاصيل موضوعة الحدود، ومع ذلك، أستطيع الحديث عن أمر واحد، وهو ما حصل في نهاية المفاوضات، وبعد نقاشات معقدة مضنية، أدرك السوريون، أن موضوع الحدود، بتفاصيله على الأقل، مازال قابلاً للتفاوض ولست مخولاً لقول المزيد من التفاصيل رغم أنني أعلم إذا ما أعطيت تعهدات أو لم تعطَ، وبماذا اشترطت، لكنني أستطيع القول وبكامل الثقة إن الأسد يعرف أن موضوع الحدود مازال يواجه نضالاً عنيداً.

الكل مقتنع أن انسحاباً ما سيتم تنفيذه وليس المهم إلى أي خط سيكون، لأنني لا أعرف بالضبط ما هو تفسير الانسحاب الكامل. وأستطيع القول الآن، كدبلوماسي متقاعد، بكل وضوح، إنه من دون انسحاب كامل من الجولان، لن يكتب لفرص السلام مع سوريا النجاح. فسوريا لن توافق على أقل من ذلك، وعلينا أن نساوم على الحدود الأمنية، وعلى إسرائيل أن تقرر حول ماهية الرؤية الاستراتيجية التي تطلبها لنفسها وعلى تداعياتها الاقليمية بكل ما يتعلق بالسلام مع سوريا.

السلام مع الفلسطينيين، هو حيوي من أجل أن يكون في الإمكان تطوير المنطقة كلها، والأهمية القصوى له أيضاً تكمن في فتح قنوات اقتصادية جديدة. باختصار، إن السلام مع سوريا، يحمل تأثيرات استراتيجية بعيدة المدى بالنسبة إلى إسرائيل وسوريا على السواء.

- ٤ -

بودي أن أشير في الختام، إلى أن هناك إمكانات كبيرة للتعاون بين سوريا وإسرائيل، لأن الأمر يتعلق بدولتين قويتين بما فيه الكفاية، ولدى كل منهما مصلحة استراتيجية مشتركة للعيش بسلام جنباً إلى جنب.

ولدى الدولتين، اهتمام مشترك بالمنطقة بأشملها وخصوصاً حيال القوى المحلية، ناهيك بالحديث حول المصالح الاقتصادية والاجتماعية لكل واحدة منهما. فكل دولة ترى الأمور على طريقتها الخاصة، ولكن كليهما يفهمان بأنه

مع حلول السلام، ستنشأ دينامية جديدة تختلف كثيراً عما هو مسطر في الصفحات بأحرف صغيرة.

إن حدسي يقول لي أن ذلك سيتحقق، وأنه سيحدث حقاً. ولهذا السبب إنني أؤيد هذا السلام مع أفضليات كبيرة لإسرائيل، كما هو معلوم.

وسوريا من جانبها، كانت مهتمة على الدوام بأن تسيطر "في اللحظة التي يخرج بها القط من الكيس" بمعنى، في اللحظة التي ستبدأ بها العلاقات تنشأ مع الدار البيضاء وعمان وقطر وعمان والعربية السعودية، وعندما يبدأ التحرك في إتجاه الحل الشامل في المنطقة. لكنني شعرت خلال محادثاتي مع السوريين، أنهم لا يستطيعون السيطرة على عملية السلام بالطريقة نفسها التي يسيطرون بها على عملية (اللاسلام).

وعلى الرغم من كل الفوارق والفجوات العميقة بين الجانبين. فإنه من المهم أن نتعقب الدور الأميركي في المفاوضات. ويخيل إلي، أن الأميركيين قاموا بدور حاسم في تحريك عملية السلام، لكنهم لم يفهموا الطرفين، فقد فهموا الوضع من ناحية استراتيجية، ولم تستطع الولايات المتحدة، نظراً إلى رؤية الكونغرس الأميركي لسوريا، أن تحدد المظلة الاستراتيجية الأميركية بما يتلاءم والطموحات السورية من "Pax AMERICANA"، ولم يستطع الأميركيون أن يحددوا حجم تدخلهم، لكنني ضد المفاوضات التي ترتهن لطرف واحد مثلما أعارض المفاوضات الثلاثية، ينبغي أن يكون دور الولايات المتحدة مستقبلاً قائماً على تحديد الاستراتيجية الأميركية حيال الحاجات الأمنية الإسرائيلية المستقبلية، بما فيها الاقتصاد والمياه والطاقة، كل ذلك من الممكن حدوثه في ظل السلام مع سوريا بخاصة وبقية الدول المنطقة بعامة.

ليس دور الولايات المتحدة أن تتحول وسيطاً للصيغ المختلفة، لأن ذلك سبب ويسبب المزيد من سوء الفهم، وأعتقد أن حكومة نتنياهو قد ارتكبت خطأ فادحاً عندما لم تبدأ المفاوضات من النقطة التي وصلت إليها في "واي".

ولأن الصورة لم تكن واضحة في ذلك الوقت، وما حصل بعد ذلك أكثر

ضبابية مما يميل الجمهور إلى التفكير به، من أن عدم عودة الحكومة للمفاوضات قد عززت التفسير السوري وأضعفت التفسير الإسرائيلي الذي قدم من قبل أشخاص مثل، ايتمار رابينوفتش، واوري ساغي، اللذين يعرفان الوضع جيداً، وكانا من بين القلائل الذين أطلعوا على مركبات الوضع وتعقيداته. وإذا ما تم إهمال العملية لسنة أو أكثر، فإن الخطر سيداهم العملية برمتها، لأن وضع السلام قد يبقى عرضة لفقدان السيطرة عليه. وعلى إسرائيل أن تقف بصلابة أمام ضرورة لجم "حزب الله" وعليها إلا تترك مثل هذا الموضوع حتى نهاية المفاوضات" سواءً عبر القنوات السرية، أو من خلال الوسيط الأمريكي في سياق مناقشة موضوع المظلة الاستراتيجية عوضاً من انشغال الوسيط بكلمة هنا وفقرة هناك.

وأودّ أن أختم، بفرضية مازالت تخطر في بالي، بأنني اقترحت خلال المفاوضات، بل حاولت اقناع دينس روس، بأن يبقى إذا ما أتيح لي ولوليد المعلم البقاء في غرفة واحدة من أجل مصلحة الطرفين.

وقد قصصت في إحدى المناسبات على وليد المعلم ما رواه لي شمعون بيريز ذات مرة عن رجل مهذب أحب حتى الجنون احدى الفتيات فقد أرسل إليها طوال سنة كثيراً من الرسائل الغرامية اليومية بحكم خجله، وأكتشف هذا المحب أنها تزوجت ساعي البريد.

وإنني لا أعرف إذا ما كان المعلم قد نقل مغزى هذه القصة، وربما كان الأسد رغم ذلك، يريد أن يتزوج من ساعي البريد، وفي كل الأحوال، فإن العملية السلمية لا تزال تنتظر المزيد من الجهود والعمل من الطرفين.

الفصل الحادي عشر

عامل المياه في محادثات السلام بين إسرائيل وسوريا

أرنون سوفير

يؤكد هذا المقال ثلاثة أمور جوهرية متصلة بعنصر المياه في اطار محادثات السلام بين إسرائيل وسوريا، في حال استئنافها.

ويمثل الأمر الأول المعطيات الأساسية التي يرتكز عليها مجال البحث، والثاني هو الخطوط الحمراء الإسرائيلية في ما يتعلق بموضوع المياه والتي "دونها وفرط القتاد" والسؤال الثاني يبحث في احتمال وجود خطوط حمراء لمسألة تدفق المياه والخيارات الأخرى للمياه الطبيعية، والأمر الثالث هو تلك المواضيع المطروحة على جدول أعمال المفاوضات بين الطرفين في ما يتصل بموضوعة المياه وإمكان حلها.

معطيات أساسية:

يعرض الجدول رقم "١" المصادر المائية الإسرائيلية، ويستدل منها أن حوض طبريا المائي يزود ما نسبته ٣٥ ـ ٣٧ في المئة من المجموع الكلي لحاجة إسرائيل من المياه التي تبلغ (٥٠٠ ـ ٦٠٠ مليون م٣ سنويا) وتعتبر هذه المياه

مياهاً دولية، إضافة إلى أن بقية المصادر المائية الإسرائيلية المهمة هي أيضاً دولية، مثلما هو الحال بالنسبة للأحواض المائية الثلاثة الموجودة في الضفة الغربية. تساهم هذه المياه بالمخزون المائي العام بنسبة ٤٠ في المئة، وبعد ذلك تصبح ما نسبته ٧٠ ـ ٧٥ في المئة من المياه الإسرائيلية مياهاً دولية (إضافة لمياه اليرموك وقليل من مياه النقب) وترتبط مصادر المياه الخاصة ببحيرة طبريا ارتباطاً وثيقاً بخطوط الحدود الدولية بين سوريا وإسرائيل، عندما أصر البريطانيون خلال ترسيم الحدود بين فلسطين الانتدابية والانتداب الفرنسي على أن تبقى مصادر مياه الأردن في اطار مناطق الانتداب البريطاني (فلسطين)، ولهذا السبب فإن شرق نهر الأردن من منطقة تل العزيزات وحتى بحيرة طبريا أبقيت داخل مناطق الانتداب البريطاني، بحيث تقترب الحدود الدولية منها إلى أقل من عشرة أمتار من شواطئها، دون أن يتقرر حينها في ما إذا كانت هذه الحدود متحركة حسب مستوى منسوب بحيرة طبريا وكيف يتم الدفاع عن قاطع شواطئ البحيرة التي لا تتجاوز أكثر من عشرة أمتار، وهل يمتلك السوريون حقوقاً في بحيرة طبريا أكثر من حقوق صيد الأسماك.

أسفر ترسيم الحدود عن وجود قطعة كبيرة من الأرض تمتد من مرتفعات الكرسي جنوباً مروراً بالتخوم التي تبعد أمتاراً قليلة من سفوح الجبال التي تطل على مناطق النقيب، وتل كتسير حتى جيب الحمة (انظر الخريطة رقم١)

وتتركز المشاكل المتصلة بمصادر مياه الأردن الرئيسية على:

نهر الدان الذي يزود ما قيمته ٢٥٠مليون م٣ من المياه سنوياً ويبعد ستة أمتار فقط عن الحدود السورية، ويمثل في الأساس طريقاً للدوريات العسكرية الحدودية التي تفصل بين سوريا والمياه (انظر خريطة ١ ـ أ)

مصادر مياه الحاصباني (شنير): أكثر من نصف مياهه تتواجد ضمن الأراضي اللبنانية (منطقة حاصبيا) والنصف الآخر، في المناطق الحدودية السورية اللبنانية في منطقة "الغجر" منابع الوزاني (خريطة رقم ١ ـ أ)

ويجدر الانتباه هنا أيضاً إلى أن جزءاً من مياه الحاصباني من منطقة الوزاني وحتى دخولها الأراضي الإسرائيلية، يتواجد ضمن الأراضي السورية، وهذا يعني أن الدول الثلاث، سوريا ولبنان، وإسرائيل، تمتلك حقوقاً مائية كاملة بحسب القانون الدولي (خريطة رقم ١ ـ أ)، ويزود الحاصباني نهر الأردن بعد التقائه بجميع المصبات بنحو ١٥٠ مليون م٣ من المياه كمعدل سنوي.

والمصدر المائي الثالث هو نهر البانياس "حرمون" (جبل الشيخ) الذي يزود نهر الأردن ما قيمته ١١٠ مليون كم٣ من المياه سنوياً، ويتواجد في منطقة الجولان تبعد ٨٠٠ م من الحدود الدولية (عام ١٩٦٧).

يتضح مما ورد أعلاه، أنه إذا ما انسحبت إسرائيل إلى الحدود الدولية وإلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، ستصبح سوريا شريكة بالكامل في جميع المصادر المائية الرئيسة الخاصة بنهر الأردن والحاصباني والمياه التي تزود نهر الدان، وبالتالي ستصبح سوريا، والحالة هذه، شريكة بالكامل في مياه بحيرة طبريا. فعندما يتم بحث المعطيات الأساسية لمنظومة المياه الشمالية لإسرائيل فإنه من المستحيل والحالة هذه، إلا أن نتذكر برنامج "جونستون" في منتصف الخمسينات (١٩٥٣ ـ ١٩٥٥) الذي يمتلك أهمية تاريخية، لأنه حاز على اعتراف حكومات الولايات المتحدة وإسرائيل والأردن.

فهل تلزم هذه الحقيقة التاريخية إسرائيل خلال المفاوضات المستقبلية تقسيم المياه بين الدولتين؟ إنني لا أعرف ذلك. لكن سابقة اتفاق المياه بين إسرائيل والأردن تؤكد لنا أن روح برنامج جونستون كانت تخيم على جو المحادثات حول تقسيم المياه بين الدولتين، ولذا ينبغي أن نتوقع أن يتكرر ذلك في المرات القادمة.

ومن الجدير بالإشارة على هذا الأساس أن سوريا ستستلم حوض مياه الأردن الشمالي الذي يحتوي على ٤٥ مليون م٣ من المياه، يستغل ٢٣ مليون م٣ في منطقة الجولان، بينما يخّول برنامج جونستون إسرائيل استغلال ما قيمته نحو ٣٧٥ مليون م٣ من مياه الأردن، مقابل ما قيمته ٤٥ مليون متر

مكعب، حصة سوريا من اليرموك حسب برنامج جونستون من المياه نفسها، بينما تُستغل هذه الأيام حوالي ١٥ ـ ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه (انظر طريقة ١ ـ ب) من ذلك الحوض بواسطة سلسلة من السدود التي تم بناؤها من قبلهم في الحوض الأعلى لليرموك.

إن مناورة استغلال مياه اليرموك من السوريين، من شأنها أن تؤثر سلباً في المصالح المائية الأردنية، مما يترك آثاره السلبية المباشرة في إسرائيل أيضاً، وسيكون مثل هذا الأمر احدى المركبات الإضافية في فسيفساء العلاقات السورية ـ الإسرائيلية في ما يتعلق بموضوع المياه بسبب العلاقة الثلاثية السورية ـ الأردنية ـ الإسرائيلية حول الموضوع نفسه.

الخطوط الحمراء الإسرائيلية المتصلة بموضوع المياه

تشكل السيطرة السورية على جميع مصادر الرئيسة لمياه الأردن العلوي، في حقيقتها، تهديداً خطيراً للمصالح الإسرائيلية، ولذا ينبغي حل هذا الموضوع خلال المفاوضات على أساس الحفاظ على نوعية مياه بحيرة طبريا بوصفها الاحتياطي المائي المركزي لإسرائيل ـ ذلك أن مياه بحيرة طبريا تزود إسرائيل بثلث حاجتها تقريباً من مجموع الاحتياطي المائي الإسرائيلي، فتتدفق مياهها بواسطة الناقل القطري إلى مركز إسرائيل وجنوبها، وتروي إضافة إلى ذلك، غور الأردن وهضبة الجولان، بينما تروي مياه الأردن العلوي، غور الحولة، وجميع مستوطنات الجليل.

يتضح مما ورد أعلاه أن إسرائيل لا تستطيع أن توافق على سيطرة سوريا على مياه طبريا، وخصوصاً أن مثل هذا الأمر واجه تعقيدات مؤخراً نتيجة لموافقة إسرائيل، إعطاء الأردن حقوقها من مياه طبريا، وتحول موضوع تأمين تدفق مياه اليرموك للأردن إلى خطر بالنسبة إلى إسرائيل، لأن تقليص حاجات الأردن المائية، قد يعرض الأردن للاختناق، وبالتالي للابتزاز السوري. وهذا من شأنه أيضاً، أن يعرض إسرائيل إلى سلسلة من المخاطر.

موضوع المياه في المفاوضات وطريقة الحل

على قاعدة ما ذكر آنفا، وعلى افتراض حصول الانسحاب الإسرائيلي للحدود الدولية كجزء من اتفاق حول حل الصراع بينها وبين سوريا، قد تبرز بعض المشاكل المتصلة بموضوع المياه تحتاج إلى إجابات عليها.

مقارنة بالخمسينات، عندما كان يقف الكره والحقد القومي المتطرف خلف الاعتداءات السورية على المياه الإسرائيلية، فإن سوريا ستصبح دولة بلا مياه في القرن الحادي والعشرين وبالأخص في مناطقها الجنوبية، في الوقت الذي بلغ عدد سكانها أكثر من ستة عشر مليوناً في عام ١٩٩٨ يعانون النقص المستمر في المياه، وخصوصاً أن ما ينوف على مليونين ونصف المليون يعيشون في المنطقة الجنوبية من سوريا والذين تتزايد حاجتهم إلى المياه في تلك المنطقة شبه الصحراوية، وتشير الإحصائيات السكانية إلى التزايد السكاني الكبير التي تشهده سوريا، إذ إن مجموع سكانها يزيد عن ٤,٥ ـ ٥ مليون نسمة في ١٩٩٨ ويصل إلى ١٩ ـ ٢٠ مليون نسمة خلال العشرين سنة القادمة.

فمن أجل ضمان ألا تحصل سوريا، أو حتى تحاول الحصول، على مياه الأردن و اليرموك في ضوء الحاجة الماسة والنقص المتزايد للمياه لديها، ينبغي أن نطلب منها بناء (ناقل اقليمي مركزي مائي) من مياه الفرات الجنوبي يزود دمشق والمنطقة الجنوبية من سوريا بالمياه. فهذا المشروع يمثل حاجة سورية داخلية ولا يحتاج لاتفاقيات دولية، ويؤمن في الوقت ذاته الوصول إلى اتفاقيات مع إسرائيل، ويساعد في خلق علاقات ثقة متبادلة بين الطرفين، وفي مقدمها تأمين حق إسرائيل في إستغلال كل مصادر نهر الأردن، ماعدا كميات قليلة من المياه، يتم نقلها لغرض الري في مناطق البطيحة والبانياس.

وهناك حاجة لتأكيد حق إسرائيل في جميع المياه، وتأمين عدم ممانعة كل من سوريا ولبنان في الوصول إلى مياه البانياس والحاصباني، وعدم المس في تدفق مصادر المياه الباطنية في جبل الشيخ في إتجاه نهر الأردن.

وما هو مطلوب كأمر مفروغ منه "الحفاظ على نوعية مياه كل المصادر

الرئيسة لنهر الأردن"، على خلفية الأهمية الكبرى للخطوط الحمراء المائية بالنسبة إلى إسرائيل، وما يجدر تأكيده في هذا الاطار أيضاً موقف إسرائيل المطلق والوحيد في مياه طبريا من خلال ايجاد الوسائل العملية والقانونية التي من شأنها الحفاظ على نوعية مياه طبريا.

فمياه البحيرة قد تتعرض لمخاطر التلوث التي تنتج من التصنيع وكثره الأعشاب وفضلات الحيوانات، أو حتى تلك المخاطر الناجمة عن إعادة تشغيل خط التابلاين رغم عبثية الحديث حول ذلك في ظل عدم التوصل إلى اتفاقية سلام إسرائيلية سورية، لذلك فإن تلوث مياه طبريا بالنفط يعتبر أمراً قاتلاً ويستلزم حلاً دقيقاً.

ولا يعد مثل هذا الحل بسيطاً حتى من خلال الافتراض بوجود نية طيبة لدى الجانبين، فالمحاولات الإسرائيلية، للتأكد من نظافة بحيرة طبريا، وخصوصاً في قاطع "وادي عامود" الذي تتدفق خلاله المياه الملوثة القادمة من منطقة صفد في إتجاه البحيرة، أمر لا يبشر بالخير.

ويتطلب الاتفاق الإسرائيلي - السوري، رداً على موضوع المياه في احواض الجولان، وطريقة استغلالها، من كل من سوريا وإسرائيل - إضافة، إلى تضمين الاتفاق، بنداً ينص على تأمين كميات الحد الأدنى من مياه اليرموك للأردن.

ويجدر بنا في نهاية هذا الموضع توضيح نقطة مهمة إضافية، فهناك كثير ممن يتحدثون في إسرائيل حول "تحلية المياه". ويبدو لهؤلاء أن مسألة تحلية المياه من شأنها أن تحل المشاكل المائية في إسرائيل وجيرانها، ولذلك فإنه يجدر التأكيد مرة أخرى، أن هذا الموضوع مازال مكلفاً حالياً على الأقل، ويكلف أضعافاً أربعة أو خمسة عن تلك الوسائل المستخدمة لاستغلال المياه الطبيعية والمستخدمة للشرب وليس للأراضي الزراعية أيضا. فمشاريع تحلية المياه، لا يمكن لها أن تشكل رداً كافياً لدول كبيرة وفقيرة كمصر وسوريا، علاوة على المخاطر البيئية "الإيكولوجية" التي قد تترتب على تلك المشاريع مثل تلوث الجو والشواطئ السياحية.

لا تستطيع مشاريع تحلية المياه أن تقدم أكثر من حلول محلية محدودة فقط وهي ستساهم في زيادة الجهود لخلق مجتمع الرفاه الإسرائيلي رغم أنه من المستحيل أن تشكل حلاً شاملاً للشرق الأوسط، في السنوات العشرين المقبلة على الأقل.

وتحمل مشاريع تحلية المياه، تداعيات جيوسياسية، باعتبار أن إسرائيل هي الدولة الغنية (من حيث معدل دخل الفرد) والأكثر تطوراً من بين دول المنطقة، وهي وحدها المؤهلة لتنفيذ مشاريع تحلية المياه بينما تحصل الدول الأخرى على المياه الطبيعية (في حال التوصل إلى سلام، ونشوء جو من السلم).

فالويل كل الويل، في مثل هذه الحالة، للدولة التي تتنازل ببساطة عن مصادر المياه الطبيعية، فنحن نعرف كيف تبدأ التنازلات ولكننا لا نعلم كيف ومتى ستنتهي، فإذا كان المال هو البديل، فلماذا لا نساوم على "المناطق" (الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان) في مقابل المال؟

ويلعب موضوع المياه، دوراً مركزياً جداً في كل ما يتصل باتفاق السلام مع سوريا، فبالرغم من تعقيد هذا الموضوع، فإنه في الإمكان تفكيكه وارجاعه إلى مركباته الجيوغرافية والايكولوجية المختلفة، واعطاء الردود المناسبة لكل منها شريطة أن تقوم السلطات السورية بإنشاء مشروع مائي جدي، مع الأخذ في الحسبان، في حال التوصل إلى توقيع اتفاق سلام تمكين إسرائيل من مراقبة ومتابعة كل ما يتصل بموضوعة المياه، وايجاد الوسائل التي من شأنها أن تؤدي إلى خلق الثقة المتبادلة بين الطرفين، على نحو متدرج وحذر، مثل هذا الحل، هو في حدود الممكن إذا ما رغب الطرفان في ذلك.

الفصل الثاني عشر

الترتيبات الأمنية الممكنة في الجولان

جيرالد شتاينبرغ

تقديم:

قد لا تضع الاتفاقات والمواثيق الدولية في حد ذاتها نهاية للصراع، وقد تمثل هذه الاتفاقات بداية لمرحلة جديدة له، تكون أقل عنفاً من سابقاتها ولكن أي اتفاق لا يمكن ضمانه دون ترتيبات أمنية.

فقد شكل اتفاق المبادئ في " أوسلو" عام ١٩٩٣، انطلاقة دبلوماسية مهمة، غير أن استمرار التهديد باستخدام القوة، يدلل على مدى هشاشة تلك الاتفاقات، كذلك لم يضع اتفاق السلام الذي تم توقيعه بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٨ حداً لعوامل التوتر الكامنة للصراع رغم أن الترتيبات الأمنية الملحقة له، كانت عاملاً مركزياً للحفاظ على استمراره.

ويرتكز التقدير الأساسي الشامل للترتيبات الأمنية للحالة السورية - الإسرائيلية على الفرضية القائلة بأن الأمن والاستقرار الذي سينشأ بعد اتفاقية السلام مهمان لكل من سوريا و إسرائيل، والفرضية القائلة إن كلا الدولتين تعملان للحؤول دون الوصول إلى حال من عدم الاستقرار التي تنبع من الخشية المتبادلة من نشوب حرب فجائية.

وقد تأثر المفهوم الإستراتيجي لدى البلدين بدرجة كبيرة، بتاريخ الحروب الفجائية والأزمات، ومن بينها تلك الأحداث التي ادت إلى نشوب المواجهة عام ١٩٦٧ . والحرب الفجائية التي دشنت حرب أكتوبر والأزمة الأخيرة في خريف عام ١٩٩٦، وكذلك تهديدات الحرب في ربيع عام ١٩٩٧ التي ترافقت مع المناورات العسكرية لكلا الدولتين. وخصوصاً المناورات السورية الكبيرة الحجم، والمعلومات الكاذبة التي نقلها أحد عملاء الموساد (يهودا غيل) في ما يتعلق بالنيات السورية. فكل اتفاق سلام أو ترتيبات أمنية عادلة ينبغي لها أن تتطرق إلى هذه المواضيع بطريقة تستلزم الإستجابة لحاجات الطرفين.

بعد استعراض المستويات والعوامل الأساسية، بات من الممكن التركيز على الأسئلة الجوهرية والعناصر الرئيسة التي لم يتم التطرق إليها بما فيه الكفاية ويمكن تحديد المنظومات المركبة، أو المقولات المركزية للترتيبات الأمنية، بالآتي:

١ ـ الخطوات المتبادلة (ثنائية) في ما يتعلق بالجولان وما حولها.

٢ ـ الوسائل المشتركة لبناء الثقة والأمن.

٣ ـ الخطوات متعددة الأطراف المتصلة بالدول الأخرى، وفي الأساس، في كل ما يتصل بالصواريخ وأسلحة الدمار الشامل.

خطوات ثنائية

أشار كل من زئيف شيف واريه شاليف إلى أن أي ترتيبات أمنية ثابتة في الجولان، ينبغي لها أن تستند إلى منطقة عازلة مركزية تضم الجزء الموجود تحت السيطرة الإسرائيلية من الجولان على الأقل إضافة إلى بعض المناطق المعدة لنشر قوات محدودة، ويتوجب أن يتم تحديد وتقسيم المناطق المنزوعة من السلاح، على أساس التسوية القائمة التي تم التوصل إليها خلال اتفاق فصل القوات منذ عام ١٩٧٤ الذي تقرر بموجبه بناء على موافقة كل من سوريا

وإسرائيل، دمج سلسلة من المناطق (أربع مناطق) المنزوعة. أهمها منطقة المركز الضيقة. والتي يبلغ طولها عشرة كيلو مترات شمالاً حتى جبل الشيخ تتواجد ضمنها مدينة القنيطرة وبطول كيلو متر واحد جنوباً والتي يُحظَر على قوات الطرفين الدخول إليها.

وحدد الطرفان ثلاث مناطق منزوعة أخرى، في كلا جانبي الحدود، يتم السماح لقوات عسكرية محدودة الدخول إليها وتتواجد هذه المناطق على امتداد خمسة وعشرين كيلو متراً، تضم قطاعين بطول عشرة كيلو مترات، وقطاعاً ضيقاً اضافياً بطول خمسة كيلو مترات.

ففي القطاع الأول حيث تتواجد قوة عسكرية محدودة، والمحاذي للمنطقة المنزوعة من السلاح بشكل تام، يسمح لكل طرف الاحتفاظ بخمس وسبعين دبابة، وستة آلاف عسكري، وست وثلاثين مدفعاً قصيرالمدى، بينما يسمح للطرفين بالاحتفاظ، في القطاع الثاني، بأربعمائة وخمسين دبابة ومائة واثنين وستين مدفعاً قصيرالمدى، ولا يسمح لأي من الطرفين ادخال صواريخ أرض - جو مهما كان نوعها في جميع المناطق المنزوعة التي تبلغ مساحتها خمسة وعشرين كيلو متراً.

حافظ الطرفان على احترام الاتفاقات منذ عام ١٩٧٤،في حين تقوم قوات الأمم المتحدة، بإجراء عمليات المراقبة والتفتيش مرة واحدة كل اسبوعين، في جميع المناطق المنزوعة المذكورة أعلاه من أجل التحقق أن الطرفين يحترمان شروط الاتفاق، ويحق لكل طرف إضافة إلى ذلك، الطلب من قوات الأمم المتحدة القيام بأعمال مراقبة وتفتيش خاصة. وقد مارست سوريا هذا الحق، عندما سادت ظروف التوتر الجولان مؤخراً، وحين طلبت من قوات الأمم المتحدة القيام بأعمال التفتيش والمراقبة في الجانب الإسرائيلي.

ومن الممكن استغلال الظروف التي تنشأ وتتزامن خلالها التهديدات المتبادلة، كوسائل للحؤول دون تصعيد حالات التوتر والمخاوف المتبادلة إلى هجوم فجائي من شأنه أن يتطور إلى حرب غير متوقعة، ويحاول الجانبان في

مثل هذه الحالة استخدام طائرات استكشافية فوق المناطق المنزوعة، شريطة عدم تجاوزها باتجاه مناطق العمق في الطرف الآخر، مثل هذا الإجراء يعطي الجانبين امكانية التحقق من التزام الطرف الآخر بالاتفاق.

ويوجد نموذج آخر للمناطق المنزوعة من السلاح، ومناطق تتواجد بها قوات عسكرية محدودة، في ما يتصل باتفاقيات السلام في الشرق الأوسط، حسبما ذكر آنفاً وهو اتفاق السلام المصري ـ الإسرائيلي، الذي دمج بين مناطق منزوعة، ومناطق تتواجد فيها قوات عسكرية محدودة في سيناء، والأمر الذي أدى إلى منطقة فاصلة تصل إلى مائتي كيلو متر بين القوات العسكرية لكلا الجانبين. إضافة إلى أن تلك الاتفاقات، قد أمنت جميع الإجراءات الخاصة بالمراقبة والتفتيش، التي تقوم بها قوات الأمم المتحدة، سواء أكان من طريق المراقبة الأرضية أو الجوية التي تكفل استمرار التزام الطرفين بالاتفاق.

في أي حال، فإنه لا مجال لوجود منطقة عازلة كبيرة بين إسرائيل وسوريا، كما هو قائم في الحالة المصرية ـ الإسرائيلية، فليس هناك مساحات شاسعة في الجولان، طالما أن دمشق تبعد أقل من مائة كيلو متر من الطرف العربي للجولان. ومع ذلك، فإنه في الإمكان، تحديد مناطق معزولة مركزية، تتضمن الجولان بأكمله وحتى مداخل دمشق. اضافة إلى فرض بعض الشروط التي يتم بموجبها تحديد شامل لحجم القوات الآلية والمدرعة والمدافع المتحركة والوسائل القتالية الأخرى، إضافة إلى تلك الشروط التي تتعلق بعدد الوسائل القتالية المسموح الاحتفاظ بها، إضافة إلى القوات المتمركزة في مواقعها والتي يتم الاتفاق عليها سلفاً، كما هو الحال، بالنسبة إلى الإتفاق المتعلق بأسلحة الدمار الشامل في أوروبا، حيث يتم مراقبة والإشراف على حجم القوات المرابطة في مواقعها من خلال سلسلة من المنظومات التقنية والإنذار المبكر في المنطقة نفسها.

ويمكن أن يشتمل الاتفاق، في ما يتعلق بالجانب الإسرائيلي، على منطقة تبلغ مساحتها مائة كيلو متر والتي تشمل الجزء الشمالي من إسرائيل.

ينبغي أن تكون نتيجة لذلك، المناطق المعزولة والمحدودة من حيث تواجد القوات العسكرية، على طرفي حدود الجولان غير متوازية، ويمكن الافتراض، في ذلك الاطار الشامل، أن تحدد خطوط الاتفاق في لبنان مناطق معزولة، ومناطق ينحصر التواجد العسكري فيها على نحو محدد في جنوب لبنان، وبالتالي فيمكن التوصل إلى اتفاق ثابت وقابل للتنفيذ.

تحديد استخدام وسائل الطيران القتالي

تستلزم الترتيبات الأمنية، وخصوصاً القيود المفروضة على حجم الوسائل المدرعة والمتحركة والجنود، تحديد حجم واستخدام وسائط الطيران الحربي. ويفترض أن تشمل تلك الترتيبات أيضاً مركبات جديدة، مثل منع التحليق فوق أجواء المناطق المنزوعة، والمناطق التي تتواجد فيها قوات محدودة على السواء، ومن غير المعقول أن توافق إسرائيل على أن يشمل ذلك الإطار أجواء المناطق الاقليمية الكبيرة من شمال الدولة.

فقد فرض احد بنود اتفاق فصل القوات في سيناء قيوداً على تحليق الطائرات الاستكشافية لارتفاع كبير فقط (خمسة عشر ألف وما فوق) إضافة إلى إلزامها الطيران ضمن اتجاهات مباشرة، وطبقاً لجدول زمني مفصل، ويمكن استخدام مثل ذلك النموذج، أساساً للمفاوضات في شأن فرض القيود على الطلعات الجوية لأغراض المناورات العسكرية.

محطات الإنذار المبكر

تشكل موضوعة الإنذار المبكر جزءاً حيوياً لكل اتفاق ثابت، بمقدار حيوية القيود المفروضة على حجم الأسلحة الكبيرة، وتلك المتصلة بالوسائط المدرعة، والطيران الحربي على السواء، كل ذلك يستلزم وسائل الإنذار المبكر التي من شأنها الحؤول دون حدوث هجوم مفاجئ.

وتستخدم هذه الأيام، بعض المواقع لأغراض الإنذار المبكر، والتي تقوم بدور حيوي على صعيد الحفاظ على استقرار الوضع على أساس شروط فصل القوات التي تم التوصل إليها عام ١٩٧٤.

فيوجد الكثير من التلال التي تتواجد عليها أجهزة الانذار المبكر والمنتشرة على طول خطوط الفصل في الجانب الإسرائيلي ماعدا المحطة المركزية الموجودة على جبل الشيخ، إضافة إلى المحطات التي تستخدمها سوريا وقوات الأمم المتحدة المتواجدة على جبل الشيخ أيضاً.

وفي وسع القوات الإسرائيلية مواصلة استخدام هذه المحطات، في حالة الانسحاب الإسرائيلي من الجولان، في اطار اتفاق خاص مع سوريا، غير أن مثل هذا الطرح هو طرح غير واقعي من وجهة النظر السياسية. والبديل الآخر لتشغيل تلك المحطات، من الممكن أن يتم من طريق طرف ثالث، شريطة إقامة خط الكتروني مباشر من اجل نقل المعلومات إلى الجانب الإسرائيلي، وإذا ما تعذر ذلك، يمكن أيضاً القيام بإصلاح منظومات التحكم من بعد، من دون تواجد منتظم للأفراد الذين يستخدمون الأجهزة، لكن الأمر يستلزم، إضافة إلى ذلك، القيام بأعمال الصيانة المستمرة بين فترة واخرى، إلى جانب الاتفاق المسبق حول ذلك كله، ويمكن أيضاً الإشراف على تنفيذ الاتفاق، من خلال الأقمار الصناعية (رغم أنها مكلفة ولا تستطيع أن توفر الغطاء المتواصل) والمناطيد، وطائرات الأيواكس، وطائرات (جي ستار) والبالونات الحرارية المرتبط استخدامها بحال الجو الممكنة" وخلال طيران الاستكشاف الأحادي الجانب، رغم أن لكل من هذه الوسائط المحاذير الخاصة به.

الوسائل المتبادلة لبناء الثقة والأمن

إن الوسائل المتبادلة لبناء الثقة والأمن، هي جزء من منظومة لمنع تدهور الأوضاع ونشوب الحرب التي تتأتى عن سوء الفهم والفهم الخاطئ وتؤدي دوراً مهماً في الانتقال من النزاع والتهديد المشترك والوصول إلى تعايش

مشترك وثابت. فمن الصعوبة في مكان التوصل إلى ترتيبات أمنية في هضبة الجولان من دون وسائل الثقة والأمن المتبادلة التي ترتكز على الأسس التالية:

أ - خط ساخن تقترحه الولايات المتحدة" أسوة بالمنظومات الواصلة بين القاهرة وإسرائيل وبين عمان و إسرائيل، فمثل هذه الوسائل تعتبر حيوية لحل الاشكالات في حالة نشوء اوضاع التوتر والأزمات.

ب - اطلالة على مجالات محددة ترتبط بالقدرات العسكرية، وبالأخص كل ما يتعلق بنشر القوات بالقرب من مناطق الفصل.

ج - الاعلان المسبق عن المناورات العسكرية، حسب نموذج الاتفاق حول أسلحة الدمار الشامل في أوروبا عام١٩٩٠، والذي يقضي بإعلان الطرف الذي ينوي القيام بمناورات عسكرية، قبل ذلك باثنين وأربعين يوماً بحيث تجري في منطقة تبعد مائتين وخمسين كيلو متراً عن حدود أية دولة مجاورة لها. كما يتوجب أيضاً أن يعلن عن حجم القوات البرية التي يتجاوز عددها أكثر من ثلاثة عشر ألف جندي، وأكثر من ثلاثمائة (دبابة) أو ثلاثة آلاف من جنود الانزال البحري أو المظليين، أو تلك القوات الجوية المنوط بها القيام بأكثر من مائتي طلعة جوية.

د - العناصر الإضافية التي تتضمنها اتفاقية الأمن والتعاون المشترك الأوروبية: مثل تبادل المعلومات في ما يتصل ببرامج المناورات العملياتية، بما فيها تقارير حول المنطقة، ونوع العمليات العسكرية ومستويات القادة، حجم القوات والآليات المدرعة.

هـ - ويفترض الاتفاق المذكور، وجود مراقبين، خلال القيام بالمناورة التي يتجاوز حجم القوات فيها سبعة عشر ألف جندي وما فوق.

بمعنى أنه ينبغي للترتيبات الأمنية المراد الاتفاق عليها أن تشتمل على قواعد مفصلة لوجود المراقبين لدى كلا الطرفين.

تتجاوز المسائل الأمنية المركزية من حيث حجمها أي إطار للاتفاق الثنائي في هذا المجال، لأن مثل هذا الأمر، يتصل بالأسلحة وسيناريوهات التهديدات الجدية جداً التي تشمل الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل.

فإذا ما طرحت إسرائيل موضوع امتلاك سوريا للصواريخ والأسلحة الكيماوية، سيطرح السوريون بدورهم، فرض القيود على الصواريخ والخيار النووي الإسرائيلي. إذ كانت سياسة إسرائيل على الدوام، وستستمر قائمة على أساس "الغموض" كأحد الثوابت الردعية الإسرائيلية، حتى تنتفي جميع التهديدات الأخرى التي يتعرض لها الوجود القومي الإسرائيلي. فقد أكد مثل هذه السياسة مجدداً مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية، إيتان تسور، في محاضرة له حول السياسات النووية الإسرائيلية، أمام مؤتمر نزع الأسلحة النووية في جنيف.

فمن أجل تشجيع مثل تلك المسارات المهمة بالنسبة إلى سوريا وإسرائيل، فإنه من الضروري بمكان ايجاد بنية أمنية اقليمية على هذا الصعيد، رغم الرفض السوري للمشاركة عبر مجموعات العمل المتعددة التي أنشئت في مدريد. أو تلك اللجان المشتغلة بمراقبة التسلح والأمن الإقليمي، فالوضع قد يتغير في أعقاب التوصل إلى اتفاق حول الجولان والانسحاب الإسرائيلي منه، وقد يكون ممكناً التوصل إلى اتفاقيات جانبية حول الصواريخ، لكنه من الصعب الوصول إلى تسوية من هذا القبيل دون تسوية اقليمية شاملة تشمل إيران والعراق، ولذلك من الصعب التوقع أن يتم التوصل إلى اتفاق سوري - إسرائيلي في شأن الحد المتبادل لاستخدام الصواريخ التقليدية.

الفصل الثالث عشر

الدلالات الاستراتيجية للتغيرات في الموقف السوري

أوري ساغي

اكتسب عام ١٩٩١ أهمية كبيرة جداً من حيث التحولات التي حدثت خلاله في منطقة الشرق الأوسط، ولا أقول ذلك من زاوية كوني رئيساً لشعبة الاستخبارات العسكرية حينها، وإنما لكون الشخص الأول الوحيد من بين زعماء الشرق الأوسط، الذي استطاع أن يقرأ سياسياً الوضع الجديد جيداً هو الرئيس حافظ الأسد.

حقاً أن تلك السنة حملت إلينا تحولات مذهلة، لكنها لم تصل إلى الحد الذي نستطيع أن نقول فيه أن الشرق الأوسط، قد أصبح شرق أوسط جديداً، فمن طبع الزعماء والسياسيين، أن يحاولوا بقوة إيمانهم تحريك بعض المسارات بطرائق غير طبيعية. رغم أنني لست من اتباع هذه المدرسة، فالمسارات الجديدة الحاصلة كذلك، حتى وإن عبرت عن تغييرات حقيقية، فإنها لن تدفعني إلى القول أن شرقاً أوسط جديداً قد تشكل في ضوئها.

إن النظرة السورية إزاء مثل هذه التحولات مهمة، ليس لأن سوريا هي زعيمة العالم العربي اليوم، وليس لكونها الدولة العربية الأقوى والأكبر، وإنما لكونها تمسك بين يديها مفاتيح التوصل إلى وضعين استراتيجيين في حقيقة

الأمر، السلام أو الحرب. فهذا الوضع المتشكل يختلف في أساسه عن الوضع الذي كان مألوفاً لدينا منذ سنوات خلت، لأن الحقيقة هي أن سوريا أخذت تمسك بيديها المفاتيح الاستراتيجية لمشاكل المنطقة، منذ بداية التسعينات.

والحقيقة أن القضية الفلسطينية مازالت تشكل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي ولا شك أنها ما تزال القضية الايديولوجية والدينية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية الأكثر أهمية، غير أن ما يجدر تأكيده من خلال النظرة الشمولية لكل المسارات، هو الموقف السوري. ينبغي لهذه النظرة أن تكون حذرة ودقيقة وبعيدة من الأوهام والتوقعات المبالغ فيها حيال المستقبل.

واعتقدت خلال الجدل الذي نشب بيني وبين أولئك الذين كنت أقدم لهم تقديراتي حول الموقف السوري، أنه ليس في إستطاعتي أن أؤكد أن تلك التقديرات حيال المستقبل أكثر صحة من أي نظرة موضوعية أخرى.

وعندما سئلت على سبيل المزاح لا أكثر: "إذا كان الأمر كذلك، فلم الحاجة إليك وإلى تقديراتك؟!!" "من أجل فهم الراهن فقط"، أجبت.

بيد أن نظرتنا نحن في شعبة الاستخبارات العسكرية إذا ما رغبتم تحديد ذلك هي "نظرة قصيرة الأجل بكل معنى الكلمة"، برغم أنها لا تفتقر إلى البعد التاريخي، فإنها تمكننا أن نرى أين نحن، من خلال معرفتنا أن ما يمكن أن يكون ليس بالضرورة هو الذي سيكون، فليس هناك حتمية في التاريخ على ما يبدو.

إلا أنه ينبغي أن نتعلم من التاريخ لا لأنه باستطاعتنا أن نقدر المستقبل على أساس تجارب الماضي، وإنما لأن ذلك يساعدنا كثيراً في فهم الحاضر وأنا أقصد بذلك الوضع الراهن الذي تطور منذ عام ١٩٩١.

وفر لنا عام ١٩٩١ منظوراً آخر مختلفاً حول الصراع العربي الإسرائيلي، فقد نضجت في السنة نفسها، في عقل الأسد، الفكرة القائلة بأنه من غير الممكن، تحقيق أهدافه الاستراتيجية، بالقوة العسكرية. هذه نقطة مهمة رغم أن تهديدات الحرب لم تنتف بعد، ورغم أن حلم إقامة الوحدة العربية من طريق

القضاء على إسرائيل، قد تضاءل أيضاً. وهذه الإيديولوجية، قد ضعفت على نحو كبير بكل ما يتصل بها كمفهوم حيال دولة إسرائيل، ليس من ناحية نظرية فحسب، وانما على الصعيد العملي أيضاً.

لقد أحسن يهو شفاط هركابي صنعاً عندما حدد الفارق بين تلك الرؤى الإيديولوجية وتجسيدها على أرض الواقع، فقد تحدث عن ضعف وحتى التخلي عن "الأهداف العليا" "Grand design" لمصلحة "الخيار السياسي". مثل هذا الأمر، حصل بالفعل، لدى الرئيس الأسد، فلم تكن حرب الخليج مهمة في حد ذاتها، بمقدار ما كانت أهميتها مرتبطة باستعراض قوة الولايات المتحدة الحقيقية، من زاوية مصلحتيها الأساسيتين، والتي كانت العملية السلمية في الشرق الأوسط، النتيجة المباشرة لهما.

فقد ساور الأميركيين قلق كبير من وجود أسلحة ذات مغزى استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط ومن عدم قدرة الولايات المتحدة على حماية مصادر الطاقة في المنطقة والتي يبلغ حجم الاحتياطي العالمي من النفط فيها أكثر من ٦٥ في المئة.

كان لإنهيار الاتحاد السوفياتي أهمية كبيرة من وجهة نظر الشرق أوسطية، ويخيل إلي أن الرئيس الأسد والمقربين منه هم أول من أدرك من زعماء الشرق الأوسط مغزى انهيار الاتحاد السوفياتي وتداعياته على المنطقة.

إن استخدام الخيار السياسي أو العملية السلمية، تعني في الأساس، الاعتراف بأن استخدام الخيار العسكري، هو خيار أقل فائدة وأقل منفعة، فها نحن نفهم من ذلك، أن الحروب لم تكن خياراً ذا قيمة لتحقيق أهدافه بالنسبة إلى شخص استراتيجي مرموق في مقام الأسد، على العكس من ذلك تماماً.

بالمناسبة، فإنه في الإمكان اعتبار الأسد، من زاوية تاريخية محضة، زعيماً غير ناجح، ويمكن القول أيضاً إنه كلما اختار استخدام خيار القوة العسكرية، فإنه ينهي الحرب ليس بالأوضاع الجديدة نفسها التي يبدأ بها على امتداد الصراع العربي الإسرائيلي، وليس في الإمكان أن ينسحب مثل هذا القول على

المصريين، عندما يتعلق الأمر، بحرب "الغفران" تشرين، ولذلك، طرأ تغير درامي، في الحلبة السورية الإسرائيلية، في المواقف الاستراتيجية والسياسية لكلا الطرفين.

وقد كان من الصعب، أن يتخيل المرء، تلك التغيرات الكبيرة في المواقف السياسية الإسرائيلية، قبل ذلك بعشرة او عشرين سنة، بدءاً من المحادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية وانتهاء بجهود التوصل إلى تسوية مع السوريين.

إن التقارب الحقيقي الذي حصل، على صعيد التوصل إلى تسوية مع سوريا، لم يبدأ في حقيقة الأمر خلال "واي"، وانما مع قدوم حكومة رابين، ويمكن القول، من زاوية فهم جذور المشاكل القائمة بين سوريا وإسرائيل، إننا كدنا في ذلك الحين نقترب من تحقيق التسوية أكثر من أي وقت مضى.

-٢-

إن كل من يحاول أن يرسم صورة المستقبل، وليس فهمه فقط، ويعفي نفسه من عناء تحليل اقتصاد منطقة الشرق الأوسط، فإنه لا محالة، سيقوم بعمل منقوص ليس إلا. ويظهر مثل هذا التحليل عدم احتمال حدوث تطبيع حسبما نرغب به نحن الإسرائيليين بمعزل عن الجانب الاقتصادي. لنأخذ، على سبيل المثال، "موضوع المعادل العام" بالنسبة لمعدل دخل الفرد، الذي يصل فيه في سوريا إلى ١٢٠٠ دولار للفرد الواحد سنوياً مقابل ١٧٠٠٠ دولار للفرد الواحد في إسرائيل سنوياً. في هذه المقارنة ما يكفي لكي نرى استحالة حدوث علاقات طبيعية حقيقية من دون الأخذ في الحسبان العامل الاقتصادي، فقد هبطت موازنة الدفاع السورية، عملياً على نحو متتال منذ عام ١٩٩١، ورغم إرتفاع حجم الديون الخارجية السورية فإن ميزان المدفوعات السوري لا يعاني أي مشاكل تذكر، إضافة إلى مداخيلها النفطية المعقولة على نحو مؤكد. غير أن سوريا رغم ذلك، تعد في عداد البلدان المتخلفة في كل ما يتصل بالبنى التحتية الاقتصادية والتكنولوجية رغم النمو الملحوظ الذي طرأ على الاقتصاد السوري

في السنتين الأخيرتين والمحاولات الذاتية الذي تبذلها سوريا من أجل تنشيط اقتصادها، رغم حدوث حال من التوتر المصطنع بينها وبين إسرائيل قبل نحو سنة.

ويمكن القول أيضاً إن سوريا لم تحصل على أي من منظومات الأسلحة الجديدة منذ ست سنوات على وجه التقريب. فالمرة الأخيرة التي حصلت سوريا خلالها على أموال بالعملة الصعبة (٢,٤ مليار دولار) مليار دولار كانت في أعقاب حرب الخليج. استثمر منها ما قيمته ١,٢ مليار دولار لشراء ٧٠٠ دبابة وثلاثمائة مدفع متحرك بعيد المدى، وصفقة صواريخ سكاد، (١س، أي) ورصدت بقية المبالغ في البنوك السويسرية، بمعنى أن العامل الاقتصادي قد يخفف من المواجهات الإسرائيلية السورية، فالشيء بالشيء يذكر، فإن موازنة الدفاع الإسرائيلية تعيش أيضاً حال من الانخفاض المتوالي.

والعامل الثاني الذي ينبغي تحليل دلالاته مستقبلاً هو العامل الديموغرافي، رغم أنه لا يحمل وزناً على صعيد منظومة العلاقات السورية الإسرائيلية، أكثر من دلالاته في المنظار الشامل في منطقة الشرق الأوسط بأجمعها.

والعامل الديمغرافي يساعد على خفض مستوى النزاعات العسكرية على افتراض أن زعماء الشرق الأوسط، هم في غالبيتهم زعماء عقلانيون، ويجدر بنا الإشارة هنا إلى أنهم جميعاً بحسب معرفتي عقلانيون بمن فيهم صدام حسين، باستثناء معمر القذافي، ورغم أننا نخطئ في بعض الأحيان في تفسير عقلانية صدام.

أما العامل الثالث المتصل بالسوريين والإسرائيليين، فهو عامل المياه، وليس لدي شك، في أنه إذا ما تم التوصل إلى حل له، فإنه سيكون عاملاً مساعداً في التوصل إلى تسوية، وإذا لم يتم ذلك، فإنه بكل تأكيد سيتحول إلى ذريعة لنشوب الحرب.

فعامل المياه، هو عامل وجودي من وجهة النظر الإسرائيلية، رغم أن الموارد المائية القائمة في إسرائيل والبالغة ١٠٨ مليار متر مكعب، لا تزال معقولة قد

تكفي مثل هذه الكميات الموجودة، إلا أنه إذا لم يتم بذل الجهود، بغية البحث عن مصادر أخرى، كتحلية المياه وحتى شرائها، فإن تلك الموارد ستنفد لا محالة، بمعنى أن مسألة المياه لا تزال تحتاج إلى تسوية - وإذا لم يتم ذلك - وأنني لا أود أن أبدو ساذجاً، فإن موضوع المياه سيتحول إلى مصدر للاحتكاك العسكري بين الدولتين، وعندها لا أحد يعرف ماذا ستكون النتائج.

خرجت بعد لقاء تم بيني وبين شمعون بيريز منزعجاً من أن تكون فجوة إعلامية قد حدثت بيننا، سببها أنا. وكنت قد أكدت طوال الوقت، المرة تلو المرة، أن هناك من بين المواضيع الخمسة المدرجة على جدول أعمال المفاوضات بيننا وبين السوريين، ما يستدعي الحسم على المستوى السياسي، وليس على مستوى استشاري، بينما هناك من يدعي أن الأمر لا يستدعي حسماً سياسياً. فموضوع الحدود هو أحد المواضيع التي تستلزم فعلاً ذلك الحسم.

فكل الخبراء العسكريين الذين يتسمون بالموضوعية، وكل خبير عسكري قد يسأل عن وجهة نظره حول مسألة الحدود المطلوبة، سيعبر في نهاية الأمر، عن وجهة نظر سياسية للمسألة وليس مهنية فحسب. وما يجدر ذكره في الاطار نفسه، إن ممثل الوفد الإسرائيلي لم يعرف في بداية المفاوضات حول موضوع الحدود، التي جرت بين سوريا وإسرائيل، الفارق بين حدود الرابع من حزيران / يونيو، وتلك الحدود المعروفة بالحدود الدولية. فهي ليست حدوداً دولية حقيقية، بمقدار ما كانت نتاجاً لاتفاقيات "سايكس بيكو"، غير أن الإسرائيليين الذي طرحوا الموضوع على بساط البحث لم يدركوا في حقيقة الأمر الفوارق الموجودة بينهما على الاطلاق.

ويستدعي موضوع الأمن، هو الآخر، حلاً سياسياً وليس حسماً على المستوى السياسي، لأنه يتصل بالعلاقات الدبلوماسية أكثر مما يتصل بموضوع التطبيع، وهو يشكل إشارة واضحة لفقدان العلاقات بين سوريا وإسرائيل، وإلا ما هو القصد عندما يتم التطرق إلى موضوع التطبيع؟

وليس في الإمكان التغاضي عن عامل إضافي آخر، يشكل في حد ذاته

مصلحة مشتركة من زاوية منظومة العلاقات السورية الإسرائيلية ربما لم يكن معروفاً حتى المرحلة الراهنة، وهو مسألة مواجهة الإسلام الأصولي الذي يهدد استقرار الأنظمة السياسية المحاذية لنا أكثر ما يهددنا، نحن الإسرائيليين.

فالأمر لا يتعلق بحرب ثقافية بين الإسلام واليهودية أو المسيحية، الأمر يتعلق بالإسلام الذي يتواجد ويعمل في البلدان العربية كافة. ومنظمتا حماس والجهاد الإسلامي المتواجدة لدينا، إضافة إلى الإفتراض القائل: بأن الدول العربية المجاورة لنا ستتحول إلى دول ديمقراطية في المستقبل المنظور، الأمر الذي يشكل مصلحة مشتركة لنا ولهم على السواء.

والموضوع الخامس، الذي فرض نفسه في أعقاب حرب الخليج عام ١٩٩١، يتصل بوجود أسلحة ذات دلالات استراتيجية في المنطقة، والتي اتجنب عن قصد بتسميتها "سلاحاً نووياً" رغم أنها تتضمن السلاح النووي، حتى إن أسلحة الدمار الشامل مهما كان حجمها من شأنها أن تنفخ روح الحياة في سياقات ذات دلالات استراتيجية في الحرب والسلام، حتى القدرات الكامنة في صواريخ الكاتيوشا وتهديداتها على الحدود الشمالية وصواريخ "سكاد" البدائية التي استخدمها صدام حسين خلال حرب الخليج التي وضعت إسرائيل على حافة الحرب فما تزال احتمالات وجود الأسلحة ذات الدلالات الاستراتيجية، على هذا الأساس، آخذة في التزايد.

إن التهديدات العسكرية الشاملة لوجود إسرائيل قد انخفضت وتضاءلت في السنوات الأخيرة، رغم أن التهديدات ذات الدلالات الوجودية بعيدة المدى مازالت تتربص بنا فمفهوم "نافذة الفرص المتأتية عن العملية السلمية" يتخذ دلالاته الواضحة على خلفية تلك المعطيات، رغم أنني لا أستطيع أن أقرر ما إذا كان ذلك صحيحاً أم لا، لأنني لا أرغب أن أسقط رغبتي الذاتية على ذلك، بمقدار ما أحاول أن أوضح الرؤية الإسرائيلية والسورية على السواء.

وما أستطيع أن أبشر به رغم ذلك على نحو غير سار على الإطلاق هو موضوع الإرهاب، من دون التطرق إلى علاقة ذلك بالعملية السلمية، الذي

سيكون جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية لواقع الشرق الأوسط في السنوات القادمة، ولذلك لا ينبغي التقليل من أهمية هذا العامل، رغم كونه لا يشكل تهديداً جدياً للوجود الإسرائيلي.

-٣-

الإسرائيليون الذين هم في الأساس أسرى لمعتقداتهم الايديولوجية، لا يدركون التغيرات الحقيقية التي طرأت على المواقف السورية، والذين أخالفهم الرأي حول حقيقة حدوث التغيرات وأرى أنها ذات مغزى الإستراتيجي. أي أن تلك التغيرات الحاصلة على المواقف السورية ليست استراتيجية بمقدار ما تحمل دلالات وابعاداً استراتيجية، بمعنى أن الرئيس الأسد قد تبنى الخيار السياسي، كوسيلة استراتيجية لتحقيق ثلاثة أهداف:

١- استرجاع هضبة الجولان إلى السيادة السورية.

٢ – تحسين العلاقات بالغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص.

٣ – الاعتراف بالأمر الواقع في ما يتعلق بالوجود السوري في لبنان.

فلا يزال الأسد يسعى جاهداً لتحقيق مثل هذه الأهداف. فهو ليس استحواذياً، وهو لم يتخل عن مواقفه الايديولوجية في ما يتعلق بوجود الكيان الصهيوني مستقبلاً في منطقة الشرق الأوسط فهو يفضل أن لا يرى وجودنا هنا، لكنه يميز بين الواقع والأمنية.

إنني لا أوافق على رأي أولئك الذين يقدرون بأن هناك علاقة بين المسار الفلسطيني والسوري. فقد تخلى الأسد منذ عام ١٩٩٢ عن هذا الأسلوب، ولم يعد يبدي اهتماماً بحل القضية الفلسطينية. وهذا هو الأمر الأكثر أهمية الذي حدث منذ مؤتمر مدريد في المنظور السوري والإسرائيلي، فلم يعد السوريون يرون أنهم مسؤولون عن حل القضية الفلسطينية، وأن مثل ذلك لا يغير من الأمر شيئاً حتى إذا كانت المبادرة الفلسطينية مبادرة ذاتية للتوصل إلى حل

منفرد مع إسرائيل، أو إذا كانت نتيجة مباشرة للعملية السلمية في حد ذاتها.

ولعل في ذلك أحد الاسباب التي تبنى الأسد على أساسها هذا الخيار السياسي، وهو يدرك على أساس معرفة دقيقة بالوضع، بأنه لن يستطيع أن يحقق مقولة التوازن الاستراتيجي إزاء إسرائيل في المستقبل المنظور، ولن يستطيع أن يواجهها في الحلبة السياسية طالما أنها تتلقى الدعم المادي والمعنوي من الولايات المتحدة، إضافة إلى ذلك كله، أن الأسد يدرك جميع الأمور مسبقا من دون الخوض بالتفاصيل، ويعرف حجم تأثير اللوبي اليهودي في السياسات الخارجية الأميركية بالنسبة إلى الموقف الإسرائيلي خلال عملية التسوية.

إنه يعرف أيضاً الفارق الاقتصادي والتكنولوجي بين كل من سوريا وإسرائيل. فقد اختار الأسد، إذن، الخيار السياسي، لكونه يشعر أنه أصبح وحيداً في الساحة العربية، ولن يستطيع استخدام الخيار العسكري في كل هذه الظروف، فالعراق مازال ضعيفاً. ولم يمثل له لبنان أي سند عسكري في يوم من الأيام بينما الأردن ومصر وقعا على اتفاقيات سلمية مع إسرائيل. ولهذه الأسباب أيضاً تبنى الأسد الخيار السياسي، وإن يكن ذلك دون شروط، وهناك عندنا من يرغب أن يكون مثل هذا الخيار بمنزلة تحول على طريقتهم ويتساءلون: هل يريد الأسد السلام مع إسرائيل حقاً؟ الجواب لا، لكنه مستعد لذلك.

فهذا الخيار لا يشكل حلمه العقائدي رغم أنه على استعداد للتوصل إلى تسوية سياسية تمكنه من تحقيق أهدافه، ولذلك فإن رؤيتنا ينبغي أن تكون أكثر عقلانية وأقل عاطفية، وما يمكن قوله حول الأسد، يمكن أن يقال وبدرجة كبيرة حول جميع زعماء الشرق الأوسط بمن فيهم الزعماء الإسرائيليين. والذين طرأ بعض الضعف وإن لم نقل التخلي عن مواقفهم العقائدية. فكون الميثاق الوطني مازال قائماً لم يحل بين عرفات كشخص برجماتي وبين التفاوض مع إسرائيل والتوصل معها إلى تسوية، وفي الإمكان القول كذلك، إن مقولة إسرائيل الكبرى لم تمنع الزعماء السياسيين الإسرائيليين من التفاوض حول ما يمكن أن

يتأتى عنه إقامة دولة فلسطينية. فإذا كان الأمر كذلك، وإذا كانت البرجماتية السياسية هي السمة التي تلازم معظم زعماء الشرق هذه الأيام، وحتى أنظمة الحكم، فإنه من غير المكن استثناء إسرائيل من هذه القاعدة أيضاً.

ما هي الصورة التي ستكون عليها التسوية، إذا ما تم التوصل إلى تسوية سلمية بين إسرائيل وسوريا؟

تظهر تجربة المفاوضات على المسار السوري الفلسطيني، أن موضوع المفاوضات مع سوريا محدد وواضح على نحو نسبي، رغم أن تلك المفاوضات تستلزم قرارات حاسمة وصعبة من الطرفين، خلافاً لموضوع المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، رغم أن عرفات يبدي مواقف متصلبة في السنوات الأخيرة حيال الأهداف النهائية المهمة التي يرغب في تحقيقها. وقد بات واضحاً منذ ذلك اليوم أن التوصل إلى تسوية مع سوريا صعب أيضاً، وخصوصاً أن مثل هذه التسوية تشمل المسار اللبناني. فقد جرت محاولات للتوصل إلى تسوية حول موضوع لبنان بداية، ثم اتضح أن مثل هذا الأمر غير عملي، ليس لأن مثل ذلك لا يبعث على الحكمة، وإنما لأن السوريين لا يرغبون في التوصل إلى ذلك، لأسبابهم الخاصة بهم. فما زالت هناك مشكلة الترتيبات الأمنية، ومشكلة الانسحاب الكامل من كل الجولان، وإنني إذ أؤكد كلمة «كل» ليس لأنني أوصي أو أؤيد ذلك، وإنما لكوني أصف الواقع كما هو. فكلمة «كل» تشمل تسوية بقية المواضيع المياه والتطبيع على خلفية وجهة النظر السورية، وليس الإسرائيلية.

فبحسب معرفتي الأكيدة، لم يجرِ في إسرائيل، حتى الساعة، نقاش جدي حول مفهوم "التطبيع"، فما هي الفوائد التي سيجنيها المجتمع الإسرائيلي من وراء ذلك على سبيل المثال؟ إنني أشك في ذلك، تصوروا بينكم وبين أنفسكم أن زعيماً مثل الأسد، سيقف وينظر عبر نوافذ مقر إقامته ويرى الأسواق الدمشقية، تعج بآلاف السياح الإسرائيليين في كل يوم سبت فكل متحمس ومؤيد للعبة كرة القدم، يعتبر وجود خمسة آلاف شخص في ملعب كرة القدم يشكل مشكلة أمنية، فما بالكم بوجود الآلاف من الإسرائيليين في دمشق، بالنسبة إلى سوريا؟

فالإنفتاح الزائد عن الحد والأسرع من اللزوم على ثقافة جديدة، يرى المجتمع السوري نفسه غير مستعد لهضمها بوتائر سريعة، وهو فعلاً غير مهيأ لتقبل ذلك.

فالرئيس الأسد، إلى ذلك، غير معني بمثل هذا الموضوع. كما أنني لا أعرف إذا ما كان مثل هذا الانفتاح السريع سيجلب المنافع للمجتمع الإسرائيلي بكلمات أخرى: إن في إمكان الاتفاقات السلمية أن تولد التطبيع بين المجتمعات بعد فترات زمنية طويلة قد تستغرق سنوات طويلة وأجيالاً كثيرة. ولهذه الأسباب، فإنني لا أؤيد مفهوم التوصل إلى تسوية على أساس اتفاقيات اقتصادية، لأن مثل ذلك لا يمكن له أن يوصل إلى تحقيق الهدف الذي يعني في نهاية الأمر التوصل إلى تحقيق السلام، والهدوء الأمني وإلى منظومة من العلاقات الطبيعية المعقولة، وربما، يتم بالتدريج تعويد وتربية وتنمية القدرة على العيش جنباً إلى جنب لدى مواطني الطرفين. بكلمات أخرى، فإن السلام ينتج التطبيع وليس التطبيع الذي يولد السلام.

فمن يتذكر صدمة "الدار البيضاء"، يدرك أن دولة إسرائيل مازالت تمثل بالنسبة إلى الأسد، دولة عدوانية ومتعصبة، تسعى لفرض الهيمنة. ورغم أن الرئيس مبارك لا يفكر على هذا النحو أيضاً، إلا أنه يعتقد بل ويؤمن بأن إسرائيل تسعى للهيمنة على الشرق الأوسط ليس بالوسائل العسكرية كما كان الأمر في السابق، وانما بالوسائل الاقتصادية والتكنولوجية. فعندما زار اسحق رابين سلطنة عمان والتقى بالسلطان قابوس، أصيب حينها حسني مبارك بصدمة، وتساءل: إلى أين سيصل جنون العظمة الاقتصادية الإسرائيلية؟ وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأسد، باعتباره زعيماً حذراً وبطيئاً ولا يعتمد على ردود الأفعال، وباعتباره يختلف عن بقية زعماء المنطقة من حيث السلوك. فالذين يتوقعون أن يقوم الأسد بزيارة الكنيست لا يعرفون شيئاً عنه البتة، فمثل ذلك لن يحدث أبداً قبل أن يكون على ثقة أكيدة من أن جميع اهدافه قد تحققت كاملة.

إن عامل الزمن يحتاج إلى مزيد من التبصر، فالأسد ليس في عجلة من أمره، ولكن ما الذي نتوقعه من شخص كالأسد بلغ السبعين، وهو الشخص المريض الذي يتمتع بصحة وعافية أكثر مما نعتقد، فالأسد ليس دبلوماسياً فحسب، بل سياسي ذكي جداً يعرف أوضاع الشرق الأوسط بصورة جيدة، كما أنه يعرف أقرانه من الزعماء العرب، ويعرف الجانب الإسرائيلي (كماركة مسجلة) ـ بالمناسبة فإنه لا يحسن معرفتنا بالقدر الذي نعرفه.

ينبغي على كلا الطرفين السوري والإسرائيلي أن يعرفا بعضهما بعضاً. فهناك العديد من المفاهيم الأساسية التي ينبغي على كل طالب (مستشرق) تعلمها ليست بالضرورة معروفة لدى الأشخاص الذين يشاركون في المفاوضات في الجانب الإسرائيلي مثل مفردات "الاحترام" و"التبجيل" في عالم المفاهيم الخاصة بالمجتمع العربي والسوري على وجه الخصوص، فسواء كانت مثل هذه المفاهيم محببة لدينا أم لا فإنه من المستحيل التغاضي عنها أو إقامة العلاقات بدونها.

فالأسد زعيمٌ حذر وشكاك كما هو الحال بالنسبة إلى رابين، فقد كان الحاجز النفسي بين هذين الزعيمين الحذرين على وشك أن يكسر، لكن مثل هذا الأمر لم يحدث.

يمكن أن نفهم ادعاء الأسد، أن المؤهل في مثل هذه الظروف للتوصل إلى تسوية نهائية هو الطرف الإسرائيلي في عهد رابين، فأنا لا أبرر مثل هذا الادعاء، ولكنني أعتقد بأنني أفهم لماذا يدعي الأسد ذلك. فهم يفترضون في دمشق أن الإسرائيليين يدركون دلالات التسوية السلمية بين إسرائيل وسوريا، أي الانسحاب الكامل من هضبة الجولان ـ سواء أكان ذلك إلى حدود الرابع من حزيران / يونيو أو الحدود الدولية أو أي خط حدودي بينهما. فأنا لا أرغب في الخوض في تفاصيل الفوارق بين الخطوط الدولية، فإذا ما خضع مثل هذا الأمر للاختبار القانوني الإسرائيلي العادل، فليس ما أقصده ذلك الاختيار من وجهة تاريخية وليس المقصود بحثه هنا بالذات، وانما القدرة على التوصل إلى تسوية، فالتقديرات السياسية لا تعتمد دائماً على الجانب القانوني.

ففي حالة طابا على سبيل المثال، عندما حاولنا أن نشحذ عقولنا في الجانب القانوني، ذهبت طابا إلى غير رجعة، لأنها لم تكن ملكاً لنا في يوم من الأيام، ولكنه على الرغم من ذلك، هل استطعنا اجتياز الحاجز؟ يتهيأ لي أنه حتى الآن لا. وهل مازال هناك فرص للتوصل إلى تسوية؟ يبدو أنه من السابق لأوانه الإجابة على ذلك.

إن نظرة الأسد إلى الزعماء الإسرائيليين تختلف قليلاً عما احاول وصفه هنا، ليس لأن الأسد يفضل التفاوض مع زعيم الليكود من ناحية عقائدية، ومع زعيم العمل، وإنما لأن نظرة الأسد للزعماء الإسرائيليين متشابهة. فنظرته موجهة للشخص الذي يفاوضه، ولذا فإن المهم في هذا الإطار هو الحديث عن المصالح المشتركة، وتجسيد الهوة السيكولوجية. فما زالت قوة دفع العملية السلمية تمكن السوريين والإسرائيليين من إجراء المفاوضات. أنا أستطيع أن أقدر ذلك من زاوية الفرص أو المخاطر، غير أن الفرص المتاحة للعملية، بحسب رأيي، أكثر من المخاطر التي تتعرض لها، ولكنه بحكم عدم معرفتي بما يجري في الحياة السياسية الإسرائيلية ـ فإنني أعلم وهذا ما يؤلمني أحياناً خلال المفاوضات، من أن الإسرائيليين يميلون إلى النسيان، أن تركيز الانتباه الكبير وقوة الدفع الكبيرة التي من خلالها يمكن التوصل إلى تسوية سلمية مازالت موجودة لدى إسرائيل.

يمكن اعتبار هضبة الجولان بمنزلة العملة التي تستخدم للأغراض التجارية، وأنا لا أنطلق من خلال هذا القول من منظار شخصي، بل من منظار قومي مؤلم سواء من وجهة نظر مستوطني الجولان أو من وجهة نظرنا جميعاً، لأنه ليس لدى مستوطني الجولان، حسبما أرى، الحق الأخلاقي أكثر مما لدينا جميعاً وخصوصاً أولئك الذين حاربوا في سبيل احتلال الجولان.

فالحديث عن الجولان ليس من هذه النقطة، لأن الألم والصدمة كبيران جداً. ذلك أنه يعتبر مساً كبيراً بأسس الصهيونية والاستيطان في (أرض إسرائيل) وعلى نحو أقل بالموضوع الأمني، لكن الحديث حول الجولان، رغم ذلك يقودنا

مجدداً لبحث مفهوم الأمن.

هضبة الجولان تعتبر بمنزلة ذخر موجود بأيدي الإسرائيليين، والذين في إمكانهم استخدامه من أجل التوصل إلى تسوية مقبولة لديهم.

تتنافس في سياق الجدل الدائر في المجتمع الإسرائيلي حول الجولان مدرستان اثنتان لا ثالث لهما، رغم أن هناك طروحات سياسية معينة إضافية.

تدعو المدرسة الأولى إلى إنه من الأجدر بإسرائيل أن تتوصل إلى تسوية مع سوريا على أساس نظرة شاملة للمسارات البعيدة المدى في الشرق الأوسط، ليس لأن هناك تهديدات قصيرة المدى ضد إسرائيل لا تزال قائمة، فالعكس هو الصحيح.

فلا وجود لتهديد من هذا القبيل، وإسرائيل قادرة على الاستمرار في الوجود حتى من دون سلام مع سوريا أيضاً.

من وجهة نظري، إن السلام هو وسيلة وليس هدفاً في حد ذاته، فقد رأينا ما حلّ بنا عندما اعتقدنا أن السلام هدف في حد ذاته. فطائرة التسوية أقلعت ليس بإشراف حكومة نتنياهو، بل إنها أقلعت في عهد رابين، ولكنها أقلعت على نحو متسرع، واتخذت زوايا هجومية سيئة.

فقبل أن نهيء أنفسنا لمثل ذلك، ولأننا حاولنا أن نرى المسارات على خلفية أن واقع الشرق الأوسط ما يزال عصياً على الهضم، منينا أنفسنا بحلول السلام والحافلات تتفجر... فعملية التسوية تحتاج إلى وقت، وربما إلى أكثر من فترة الحكم التي يحتاجها قائد سياسي بكثير، وقد تحتاج إلى لعبة أسمها الصبر من زاوية تاريخية على الأقل، فرغم ما تدعو إليه المدرسة الأولى، فإننا سندفع إذن ثمناً باهظاً جداً، السلام هو الجولان كاملة مقابل علاقات دبلوماسية وعلاقات تطبيع محدودة وتحييد سوريا من دائرة الحرب الشاملة. هذا الثمن على كل واحد منا أن يقرر إذا ما كان معقولاً ومحتملاً بالنسبة إليه.

والمدرسة النظرية الثانية التي أقدرها بالدرجة نفسها تقول، إن ليس لدينا

أمن، فما يعتبر بالنسبة إلى المدرسة الأولى بأن التسوية تؤمن لإسرائيل العامل الأمني على المدى البعيد، غير مقبول لدى هذه التي تعتقد أن التسوية تفقد إسرائيل البعد الأمني ولذلك فإنه من الأنسب لنا التنازل عن السلام والبقاء في الجولان، فأنا أوافق من وجهة نظر عسكرية على الرأي القائل بأنه يُحظر علينا الانسحاب ولو أنش واحد من هضبة الجولان من دون أن يكون هناك سلام مع سوريا.

ففي ظل عدم وجود اتفاق سلام مع سوريا، فإن الخط الحدودي الراهن بيننا وبين السوريين، هو من دون شك الخط الأفضل والأنسب بالنسبة إلينا من زاوية طبوغرافية واقليمية وأمنية، وامكانيات الردع.

فهذه المدرسة هي عقلانية وجدية ولا يمكن الاستهزاء بها إذ إنها تدعي بأن لا وجود لأي من التهديدات السورية على المدى المنظور، لكنه لا توجد أسباب تدعو إلى إعادة هضبة الجولان للسوريين، في ضوء ما كانوا يتصرفون خلاله في الماضي، فدولة إسرائيل تعيش بهدوء تام منذ عام ١٩٧٥ وحتى هذه الأيام، دون أن تطلق طلقة واحدة من الحدود السورية، ولذلك، فإنها أي إسرائيل تستطيع التنازل عن التسوية السلمية مع سوريا والاحتفاظ بهضبة الجولان في مقابل ذلك.

الفصل الرابع عشر

جوانب استراتيجية
سورية وإسرائيلية

زئيف شيف

-١-

استهل بحث الجوانب الاستراتيجية على خلفية الرؤى السورية والإسرائيلية على السواء، بسبب وجود نقاط تقاطع مثيرة للاهتمام بين الجانبين. وأنا أعلم جيداً كيف نفهم التهديدات السورية المحدقة بنا مثلما اعتقد أننا ندرك كيف يفهم السوريون التهديدات المحدقة بهم من قبلنا، بمعنى إننا نحن نعتقد بأننا نفهم الطرف الآخر على نحو عميق، ولكننا على قناعة في الوقت نفسه أن السوريين لا يفهموننا على نحو كاف. من المحتمل حقاً أن نبدي اهتماماً بالجانب الثاني أكثر من اهتمامه بنا ومن المحتمل أيضاً أن نعرف عنه أكثر مما يعرف عنا، نعرف المجتمع والثقافة وكل ما يتصل بالخلفية العقائدية القومية التي يستند إليها رغم أن لغة الأرقام لا تتحدث عن كل شيء. فقد قال لي أحد الأساتذة الجامعيين السوريين ان هناك أعداداً كبيرة من الطلاب الجامعيين في الجامعات السورية، لكنه أشار إلى أن أياً من هؤلاء لم يتقدم لنيل رسالة الدكتوراه باللغة الانجليزية طوال العشرين سنة الماضية، فهم لا يدرسون اللغة الانجليزية، وتفتقر المكتبات السورية إلى الكتب التي تتحدث عما يجري في الغرب.

وعندما نتحدث عن حجم الجيش، علينا أن نتساءل عن الآجر الشهري الذي يتقاضاه الجنود ونوعية السلاح الذي يستخدمونه، إنني أتحدث حول ذلك بالذات بعد أن تم الكشف عن معلومات كاذبة حول سوريا، التي نقلت إلى الاستخبارات العسكرية.

يدعي الجميع هذه الأيام أن ذلك لم يترك لديهم أي أثر، وهم لم يعرفوا أي شيء عن تلك المعلومات، التي طالما عارضوا وجودها، بل أنهم لم يسلموا بها. لكن مثل هذا الأمر يثير لدينا السؤال عما إذا كنا على ثقة من أن أنظمة المعلومات الموجودة في حوزة زعمائنا ليست إلا أصوات فارغة ومضللة، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بسوريا.

ويدعي الكثير عندنا أن كل شيء على ما يرام. ولست أدعي، إننا نعرف جيداً منظومة الاعتبارات السورية على سبيل المثال؟ إنني لست على ثقة من ذلك، ولست على ثقة من أن الجمهور في إسرائيل يحصل على المعلومات المناسبة حول مسألة السلام بين سوريا وإسرائيل؟ أنا مازلت غير متأكد من ذلك، ولا أعرف الثمن الذي يتطلبه السلام مع سوريا.

فما هي إذن المخاطر وما هو المقابل إذا ما تم تسوية كل الأمور؟ أحد هذه الأسباب، يكمن في رغبة سوريا في الحاق المزيد من الخسائر ضد إسرائيل بواسطة حزب الله، ومن المفيد التذكير أولاً بهذه النقطة بالذات. إن مثل هذا التقدير لا يلاقي إجماعاً في أوساط الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، رغم أن غالبيتها تعتقد أن الأسد غير معني بأي انتصار مبالغ فيه قد يحرزه حزب الله في هذا الإطار، لأنه يدرك أن مثل هذه الانتصارات قد تساهم في تعاظم قوة الأصولية المتواجدة لديه. فهو معني بالدرجة الأولى، بتحقيق بعض الانجازات ومواصلة الحاق المزيد من الخسائر في القوات الإسرائيلية، وليس بتحقيق انتصار ما قد يتأتى عنه انسحاب أحادي الجانب من الجنوب اللبناني، فأنا لا أعرف إذا ما اعتبرت ذلك مصلحة تدخل في نطاق اهتمام الطرفين، لكنه من الواضح أن الأمور ليست بمثل هذه البساطة حسبما يحاولون عرضها.

إيران ليست الدولة الوحيدة التي تبدي اهتماماً بما يجري في منطقتنا على المستوى الاستراتيجي بيننا وبين السوريين. تركيا أيضاً التي تؤدي دوراً متميزاً في هذا الاطار، والذي عبر عن نفسه بشكل فاضح في ما يتصل بالعلاقات الإسرائيلية ـ التركية التي أصبحت أكثر ما يزعج السوريين، ليست بسبب الإرهاب الكردي، الذي وجدت قيادته ملجأ في الأراضي السورية ذات يوم وتدربت عناصره في الأراضي اللبنانية أيضاً، وإنما لمصالح خاصة أخرى بتركيا نفسها، وخصوصاً أن تركيا تبدي اهتماماً بالغاً بما يجري بين إسرائيل وسوريا. وإذا ما استطاعت إسرائيل التوصل إلى تسوية مع سوريا فإن السوريين سيحولون أبصارهم نحو الشمال، وربما ينقلون جزءاً من قواتهم إلى الحدود مع تركيا، بمعنى أن مثل هذه الأمور معقدة، وتتجاوز أحياناً القضية السورية ـ الإسرائيلية بالنسبة إلى تركيا.

ويجدر بنا أن نعود إلى كل من إيران والعراق في نهاية هذا الفصل وتحميل التهديدات المحدقة بنا من الشرق أخطاراً ذات دلالات، وخصوصاً إذا ما تبين أن الدولتين تمتلكان أسلحة غير تقليدية، طالما أنهما لا تزالان في حالة عداء معنا، وتظهران المزيد من المظاهر العدائية حيالنا! إن أحد الأهداف الاستراتيجية المهمة بالنسبة إلى إسرائيل، يتمثل في إبعاد مثل هذا الخطر أو التقليص من حجمه على الأقل، ويمكن تحقيق مثل هذا الهدف في إيجاد منطقة عازلة ضمن الدائرة القريبة المحيطة بنا والتي تضم دولاً مجاورة مثل سوريا ولبنان والأردن ومصر والفلسطينيين من جهة، وبين الدائرة البعيدة التي تضم كلاً من إيران والعراق من جهة أخرى.

إنني لا أرى طرقاً أو وسائل لتحقيق مثل هذا الهدف (خلق منطقة عازلة) أفضل من تحقيق السلام بيننا وبين سوريا، فذلك وحده الكفيل بتخفيف مخاطر تلك التهديدات.

ولذلك، فإنني اعتبر أن السلام مع سوريا عملياً يحمل أهمية استراتيجية، ليس لأنه من المستحيل التوصل إلى سلام شامل من دون سوريا، وإنما لأن

الوضع الراهن يحمل الكثير من المخاطر، وإن استمرار الاحتكاك بين سوريا وإسرائيل سيؤدي بالضرورة إلى زيادة فرص التقارب الإضافية بين كل من سوريا وإيران.

فلكل جانب، كما هو معلوم قائمة من التهديدات الإضافية، إسرائيل تخشى على سبيل المثال من التهديدات السورية على مصادر المياه من الحدود الشمالية، بالأخص، تلك المصادر التي تنبع من الأراضي السورية واللبنانية، وتخشى إسرائيل إضافة إلى ذلك ، من تهديدات الأسلحة الكيماوية والبيولوجية السورية، والصواريخ البعيدة المدى، مثلما تخشى سوريا في المقابل من عدم قدرتها على استعادة الجولان للسيادة السورية، ويخشون من تعاظم القوة العسكرية الإسرائيلية، ومن إمكان أن تكون في حوزة إسرائيل أسلحة نووية. ولدى سوريا مشاكلها الحدودية مع العراق والأردن ولبنان الذي يعتبر "الضفة الغربية" السورية عملياً إضافة إلى مشاكلها مع إسرائيل. في هذا الإطار أيضاً لم تستطع "سوريا" أن تحقق بنجاح معظم أهدافها الوطنية بكل ما يتصل بحدودها، مثلما تعيش الاحباطات غير القليلة في مجال الأمن القومي على مستوى الصراع مع إسرائيل التي تستنزف كثيراً من الطاقات السورية وتثير كثير من مخاوفها على صعيد الأمن القومي أيضاً.

إن النقطة المثيرة للاهتمام بالنسبة إلى الدولتين، تتركز في أن كليهما تبحثان لنفسيهما عن عمق إستراتيجي ليس إقليمياً فحسب، فإسرائيل صغيرة الحجم من الناحية الجغرافية تبحث عن عمق استراتيجي من خلال بناء تحالفات غير رسمية مع قوى عظمى كالولايات المتحدة، وسوريا التي تمتد على مساحات جغرافية شاسعة مقارنة بإسرائيل بالذات، تبحث هي الأخرى عن توازن استراتيجي في محيطها القريب، وهي تحاول التخلص من عزلتها من طريق العلاقات التي تنسجها مع دول الجوار بين كل فترة وأخرى. فإيران على سبيل المثال، تشكل العلاقة معها بالنسبة إلى سوريا، إضافة معينة للتوازن الاستراتيجي في مواجهة إسرائيل، وخصوصاً بعدما وقع السادات على اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل، وتستطيع سوريا أن تتوصل بمساعدة إيران

إلى تحقيق التوازن الاستراتيجي في مواجهة صدام حسين وخصوصاً بعد انهيار الإتحاد السوفياتي.

وتستطيع إيران في المقابل أن تمارس تأثيراتها عبر هذه العلاقة، من الساحة اللبنانية بكل بساطة، وتقديم المزيد من المساعدات لحزب الله الذي يواجه القوات الإسرائيلية في جنوب لبنان، غير أنه يجدر الانتباه إلى جانب مثير للاهتمام في العلاقة السورية الإيرانية إن هذه العلاقات تنطوي على التعاون والحذر في آن معاً، السوريون يبذلون قصارى جهدهم من أجل السيطرة على النشاطات الإيرانية كافة في لبنان.

سنأتي على ذكر العديد من الأسباب، في معرض ردنا على سؤال، عما إذا كانت سوريا ترغب في انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان أم العكس. أبدأ في السؤال: كيف يرى كل من الجانبين التهديدات المحدقة به، وأرغب في أن أركز الانتباه إلى أنه رغم الفوارق الكبيرة الموجودة بين كل من سوريا وإسرائيل، هناك أوجه شبه محددة ومثيرة للاهتمام بينهما في كل ما يتصل بالتهديدات الاعتيادية حسبما يفهمه كل طرف منهما. فإذا لم يتم التوصل إلى سلام، فإن تلك التهديدات المتبادلة ستتزايد على نحو كبير في المستقبل، بسبب تغير ساحات المعارك وبسبب دخول منظومات جديدة من الأسلحة.

فعلى سبيل المثال، يخشى الطرفان مغبة أن يقوم أي طرف بشن هجوم مباغت ضد الآخر، كما حصل مؤخراً خلال العام المنصرم، خلال أشهر آب / أغسطس، وأيلول / سبتمبر وتشرين الأول / أكتوبر. رغم أن ذلك لا يغير من طبيعة المعلومات التي تم الاستناد إليها في هذا الافتراض، وتزداد لدى الجانب السوري المخاوف على نحو اكبر بعد أن توصلوا إلى استنتاج بأنهم لن يتمكنوا من تحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل.

ونموذج آخر يدلل على خشية الجانبين، أن يستخدم كل طرف الأراضي اللبنانية لشن هجوم بأساليب مختلفة ضد الآخر. ويخشى السوريون - وعلينا أن لا نتغاضى عن ذلك - من أن يستخدم الجيش الإسرائيلي الأراضي اللبنانية

للتهديد بتطويق دمشق من طريق احتلال مناطق مأهولة بالسكان في منطقة حمص، أو حتى من العمليات العسكرية داخل لبنان، كما درجنا على القيام به طوال الثمانينات، والتي من شأنها أن تعرض استقرار سوريا للخطر.

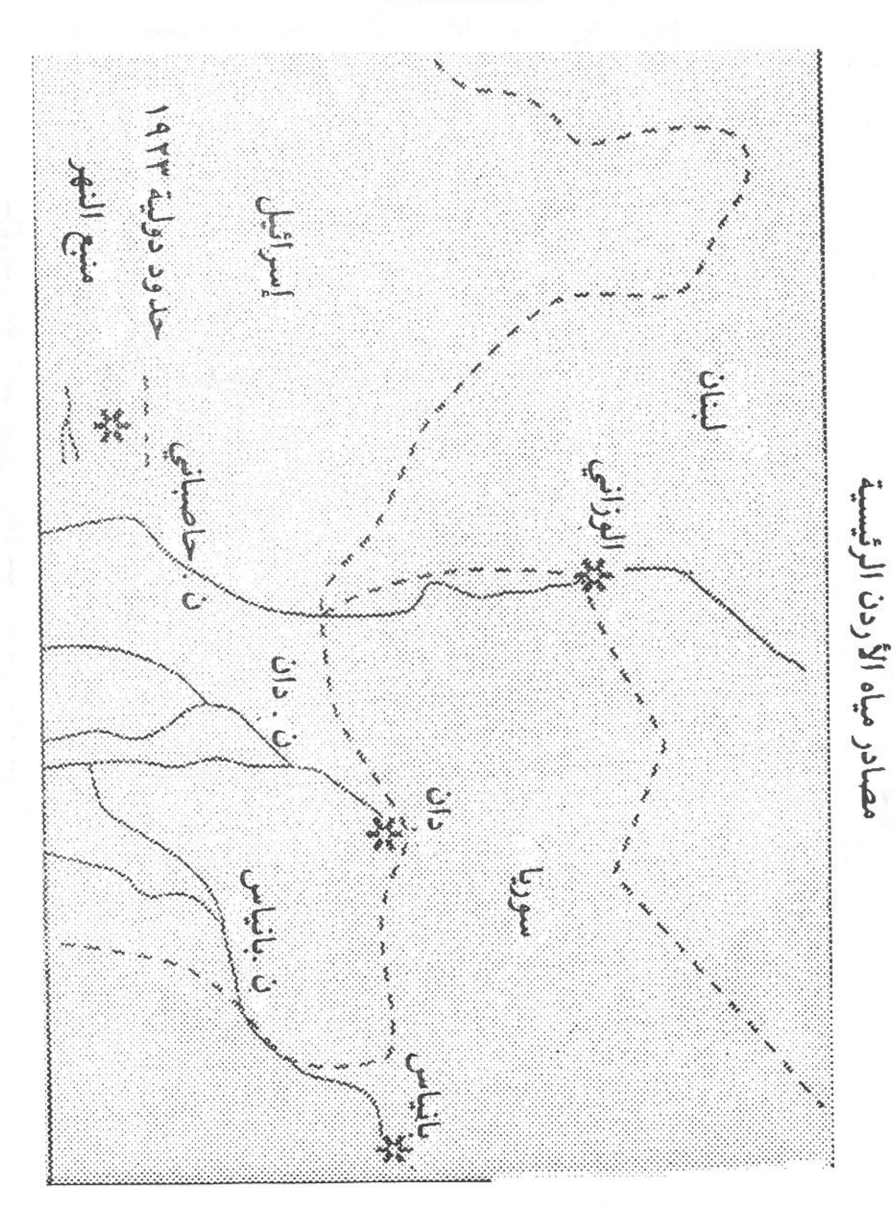
وعندما نتحدث عن مثل هذا الجانب الاستراتيجي، فإنه ينبغي علينا أن نتذكر دائماً أن السوريين يفهمون التهديدات الإسرائيلية كتهديدات استراتيجية مباشرة على عاصمتهم، التي لا تبعد عن الحدود أكثر من ستين كيلو متراً، ومثل هذا المدى يعد قليلاً جداً.

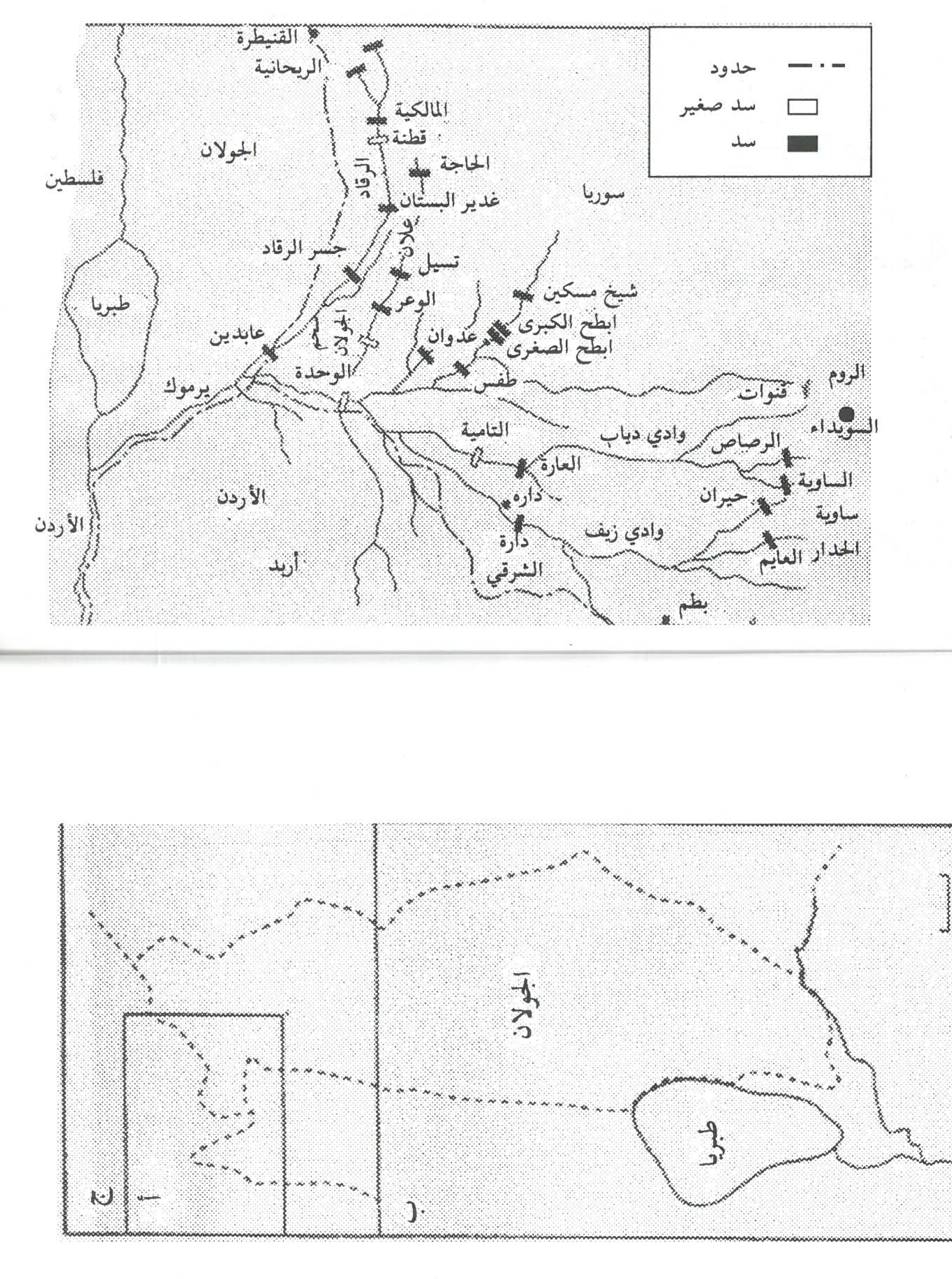
فهم يتحدثون بهذا الخصوص عن العقيدة الهجومية للجيش الإسرائيلي حسبما يفهمون ذلك، وهم على هذا الأساس، تخلوا عن مقولة التوازن الاستراتيجي، وتحولوا إلى بناء قوة ردعية فعالة، ومن المناسب الاعتراف أن الجانبين قد توصلا إلى وضع "الردع المتبادل".

صحيح أننا نمتلك قوة أكبر لكنه هناك وضعية "الردع المتبادل" التي أصبحت قائمة بين الطرفين، فهناك الكثير من الأعمال التي لا يمكن القيام بها بسبب "الردع المتبادل". فمتى كانت آخر العلميات الهجومية التي استهدفت العمق السوري؟ على سبيل المثال؟ أعتقد أنها حصلت في نهاية عام ١٩٧٢، وقد يكون من المستحيل القيام بذلك هذه الأيام، بسبب الوضع القائم ألا وهو "الردع المتبادل".

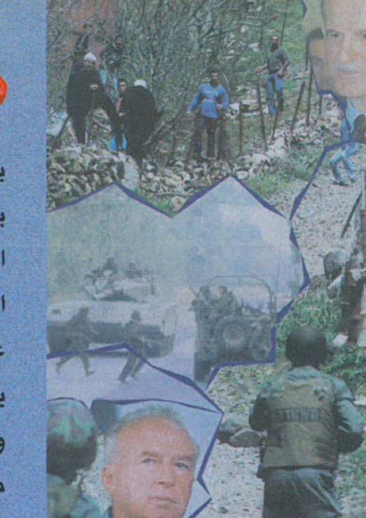
ولأننا نتحدث عن التبادلية بالذات، ومن النمط التي تمكننا من اجراء نقاش جيد، حول التوصل إلى ترتيبات أمنية بيننا وبين السوريين.

الملاحق





المشاريع المائية السورية المقامة على نهر اليرموك
حدود
سد صغير
سد
القنيطرة
الريحانية
المالكية
قطنة
الحاجة
الجولان
فلسطين
الرقاد
غدير البستان
سوريا
علان
جسر الرقاد
تسيل
شيخ مسكين
الوعر
ابطح الكبرى
ابطح الصغرى
طبريا
عابدين
عدوان
الجولان
الوحدة
طفس
الروم
يرموك
قنوات
السويداء
التامية
وادي دباب
الرصاص
العارة
الساوية
حيران
الأردن
داره
ساوية
الأردن
دارة
وادي زيف
الجدار العايم
أربد
الشرقي
بطم
الجولان
طبريا



هذا الكتاب

يستعرض كتاب «الجولان بين الحرب والسلام» مختلف المواقف الإسرائيلية من التسويات الاقليمية، والجولان على وجه الخصوص. كما يتناول المواقف الاستراتيجية والتكتيكية السورية طوال مراحل الصراع منذ حرب ١٩٦٧ وحتى اليوم.

«الجولان بين الحرب والسلام» كتاب لا تنبع أهميته فقط في تناوله لموقع الجولان في الصراع العربي - الإسرائيلي، على المستويات الجيوسياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والاستيطانية والمائية، وانما لأن المشاركين في كتابة فصوله الأربعة عشر هم أكثر البحاثة الإسرائيليين قرباً من صنّاع القرار في المؤسستين السياسية والعسكرية، فمنهم من له حتى الآن كبير الأثر في بلورة ووضع الرؤى والتصورات حول الجولان، ومنهم من شارك عملياً في مفاوضات التسوية الجارية منذ مؤتمر مدريد.

تصميم الغلاف: مقداد غرافيك

مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق